

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بعونہ تعالیٰ شانہ دیں آخر الزمان بطور مقدمہ طور صاحب الزما علیہ السلام

القطعة الأولى  
من الجزء الثالث من

۱۳۲۵ هجری قمری

تأيين خضع عباد الله المنان المذموم وحيد الزمان غفر الرحمان

مظفر آباد

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله بارئ العوالم وخلّاقها - ومبدئ النعم قبل استحقاقها - المبدع الحكيم  
والبر الرحيم - المتفضل على مابرى - والمنعم في اذرى - لم يخلق الخليقة سدا  
بل اعطى كل شئ خلقه ثم هدى - وجب شكره - على كل من وصل اليه به -  
كون الاكوان - وعما بالاحسان - ركب فيها غرايزها ووقاها - وما يصلح  
نظامها وبقاها - فهو الرب الحق - والتعم للمطلق - جبلت الفطر على محبة  
وطاعته - وقضت العقول بوجوب شكره وعبادته هذا مع عجزها عن  
ادراك ما يليق بجلاله - ومعرفته حرامه - وحلاله لاكتنافها بالمتضادات والوانع  
المتقابلات وكل صنف مائل بطبعه الى الاستيثار بالبقاء لنوعه بل كل فطر  
مجهول على حفظ كيانه وان ادى الى الاضرار باقرانه وانحوانه فاقتضت حكمة الرب  
في ارسال رسله اليه لا يكون الناس على الله حجة بعد الرسل فاوضح بهم الحقيقة  
ونصب بينهم علام الطريقة وحذر وانذر وارهب وبشر ودل على كل خير  
وشكرهم بالثواب واحكام ناجزة وحدود عن الافراط والتفريط حاجزة بمتعانه  
في اتيانه وزيارته وما انظر برهانه وما اوضح بيانه فلا اله الا هو لا معبود سواه  
اشهد ان لا اله الا هو واشهد ان محمدا عبده ورسوله ارساله بالصحة اليه يستمر

والسهملة الواضحة للرؤية فمحمية الرسالة ومحابة الضلالة فقال تع هو الذي  
أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهر على الدين كله ولو كره الكافرون  
فصدق وعده ونصر عبدا وقال اليوم أكملت لكم دينكم واتممت عليكم  
نعمي ورضيت لكم الاسلام ديناً فشرح لنبيه صدره ورفع له ذكاه ووفاه  
اجره فلم يبق لقائل مقال ولا لمتنطع مجال ولا جئذ قال صلى الله عليه وسلم  
من احدث في امرنا هذا ما ليس منه فهو رد وقال كل بدعة ضلالة ولا ريب  
ان الاحداث بالزيادة والنقصان فيما هو كامل اخرج لعرج كماله وتشويع  
لحسنه وجماله وكان الله جل شانہ غني عن العالمين وعالم بما يصلحهم في الدنيا  
والدين فهو لا يبيع الزيادة والنقصان في دينه وشرع للمجاهلين جاء هذا  
الدين والارض مظلمة بداجي الضلال ومثلثة يصور الشيا والاهوال  
فأمن به واتخذ خالصا غيهم شوب الرعي الاول ومن اختارهم لنصرة  
نبيه المرسل فخرجهم به من الظلمات الى النور ومن الخفاء الى الظهور  
واستخلفهم في الارض وجعلهم ائمة وجعلهم لوارثين ثم جاء من بعدهم اقوام  
استقام لهم الامر ما استقاموا به وقارنهم النصر والفوز ما اعتصموا به وعقبهم  
آخرون نكثوا ايمانهم ونكصوا على عقابهم ولم يمسكوا بعلم الوثقة وتسلوا  
لوانع جناح الانيقة وبساتين الرشيقة فحاق بهم الفشل واحاط بهم  
الزلل ونزل عليهم الخزي والبوار وجعل في قلوبهم الذل والجبن والعار  
اختلفوا فقتلوا وجنوا الى ان ذهب ريحهم وتسلط عليهم الكفار فاذا قوه  
لباس الخزي والصغار وخربت عليهم الذلة والنوارف ايها المومنون هذا

حذارو عليكم بالفكر والاعتبار فيقوا من سبائكم وتلافوا ما فاتكم  
 واستيقظوا من نومكم وانتهبوا من غفلتكم فانما قهركم من قهرهم  
 تبغركم في الذين وترككم سنن سيد المرسلين واقفوا ثكم سنن اعدائكم  
 المصنفين عن كتابهم المتسمين باسم اهل الكتاب حق اصحاب التابعين  
 ما اصاب المتبوعين الذين قال الله تعالى فيهم انهار لنا واعتبارا وقضينا  
 الى بني اسرائيل في الكتب الاية الى قوله وان عدتم عدنا وجعلنا بهم للكافرين  
 حصيرا ايها المؤمنون المراد ان تفتح قلوبكم لذكر الله والاتحاد والاجتماع  
 لاعلاء كلمة الله واتباع القرآن ومنزله رسول الله اما قرائم وما اختلفتم فيه  
 من شيء فحكم الى الله وقال تعالى فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول وجل  
 الى كلامه انا لا انفصل المرام ولا ترفع عنا الداء ما لم يجل القرآن والحديث اما  
 ولا تال الغر والمكئين الا بالعود الى اصل الدين الذي كان مرسوما من الصحابة  
 والتابعين والبرثة عما الصق به وكذا وصفوه وحجب ضوئه وكذب نوره حتى صار  
 محملا حرا وحررنا وجهه ضغنا صعبا على الساكنين وتعدرا لاخذ احكامه  
 على الامراء والسلاطين حتى على عامة المؤمنين فصار به معرضا لطلوعين  
 واتقاد الجاهلين فيا لله ما بال المسلمين وماذا اصابهم فان الله وانا اليه راجعون .  
 افليس الاسلام هودين الحق والحق طابق البجلة والقطر السليمه اليس هو  
 العدل والحكمة والرافة والوحمة وهو المصلح والمصلحة لكل زمان ولكل امة  
 بل بلى والله شهيد على ذلك وللا تكتة والانبياء والمقسطون والمنصفون  
 من العلماء ومن عرف حال الاولين من الصحابة والتابعين لهم باحسان

علم ذلك علم اليقين - اللهم وفقنا لاتباع شريك والايثار بامرك أما بعد  
 فان اجل العلوم قدرا واكثرها بعد علم التوحيد والاصول خيرها هو علم فروع الفقه  
 للتعلم باعمال العباد من حيث الصحة والفساد والحرمه والايجاب والكرهه  
 والاباحه والاستحباب وقد قال صلى الله عليه وسلم من يروا الله به خيرا يفقهه  
 في الدين ولما فرغت من تأليف الجزء الاول والثاني من كتابي هدية الهدى  
 الذي بنيت فيما العقائد والاصول منعني ان اولف كتابها اخر لاجله الجزء الثالث  
 للكتاب المذكور المقبول ايمن في المسائل الفرعية الشرعية للحكمة بدلا من الكتاب  
 والسنة مزينا للذهب المخالف المعروف في الامصالح مع التزام طريقة اليجاز  
 والاختصار قصدت به خدمة اصحابنا اهل الحديث ليستعينوا به ويسيون  
 اليه سيرة حيث اخترت في كل مسألة ما هو الراجح والصواب والمقصود من  
 دلائل الخطاب جمعت فيها المسائل واشرت فيه الى الدلائل لم يتاويلها ويهل بطلبها ما اخذها  
 الدور الى حيث دار الدليل مع بيان مطابقتها بالمصلحة والعقل وصحة التعليل وتلو  
 فيه تلو صاحب الهداية للسادة الاحناف مع تحري الانصاف في نقط الخلاف  
 فما رايت فيه من الصحيح البقية على حاله ونسجت عبارة على منواله ما ضعف فاخذت به على وجه  
 الضعف وبخاتمة مقالة متوكلا على من يتوكل المتوكلون على رحمة وافضال الحق  
 في اخر كتاب الفرائض والفكرات الذي تركه صاحب الهداية وقسمته على  
 القطعات فهذا الجزء الثالث كانه تهذيب وتكميل واصلاح لهديته الاحناف  
 وهدية عظيمة لذهب اهل العدل والانصاف وهو بغية الطالب وقررة  
 عين الراغب ينف الى قارئه شرعية الاسلام في ثوبها القشيب ويرى كانه ينظر



افضل لما صح عنه انه مسح راسه ويديه فاقبل بهما وادبر بدا بمقدم راسه ثم  
 ذهب بهما الى قفا ثم ردهما الى المكان الذي بدأ منه كان اكثر ما يداوم على هذه  
 العياضة والصورة الثانية دل عليها انه قوضاء ومسح بناصيته وعلى العمامة وعلى  
 الخفين والثالثة دل عليها حديث الضمري وانه مسح على عمامته وعلى خفيه  
 ولان مسح الرأس كله هو التلباس من الاطلاق واذا كان الرأس مجزأ فالعمامة  
 تقوم مقام الرأس كالخف يقوم مقام الرجل في المسح وقال الاحناف المفروض  
 مقدار ربع الرأس ومسح اليد حديث المغيرة بن شعبه انه في سباطة قوم فبال  
 وتوضاء ومسح على ناصيته وخفيه وقالوا ان الكتاب يحمل قبل الحديث لقول ياب الله  
 قلنا ان هذا الحديث لم يوجد بهذا اللفظ في كتب الائمة والمروى في صحيح مسلم  
 وغيره عن المغيرة انه توضأ ومسح بناصيته وعلى العمامة وهو حجة لنا في تكيل المسح على العمامة  
 بما انفرد به شمس مقدم راسه ولم ينقص العمامة انه هو ساكت عن نفي التكميل قال شيخنا  
 ابن القيم لم يصح عنه في حديث واحد انه اقتصر على مسح بعض راسه البته ولكن  
 اذا مسح بناصيته كمل على العمامة ومع ان الرواية التي رويها لا تكاد توجد في شيء  
 من الكتب يقضى الجب من قولهم هو حجة على الشافعي في التقدير بثلاث شعرات  
 وعلى مالك في اشراط الاستيعاب فان قال الاحناف كيف تجوزون المسح على  
 العمامة مع كونه مخالف للكتاب قلنا لهم كيف تجوزون المسح على الخفين  
 مع كونه مخالفا للكتاب وكيف تعينون ربع الرأس مع انه لم ينطق بالكتاب  
 فان قالوا بالخبر الصحيح قلنا ان حديث المسح على العمامة صحيح ايضا وهو لا يخالف  
 الكتب بل يخصصر ويبيح وهو جائز عندنا كما نقرر في الاصول ومن الغريب

النية ثبتت فرضيتها بالاستعانة بقوله إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى  
 ولأن الوضوء عمل شرعي مقصود القرينة ويترتب عليه الثواب لقوله إذا توضأ  
 العبد المتو من فطمض خرجت الخطايا من غير الحديث وقوله من توضأ على طهر  
 كتب له عشر حسنات والقرينة لا تتم إلا بالنية كما في التيمم ولو ضرب أحد يده  
 على التراب من غير نية لا ينيى فيما كذلك لو غسل أحد أعضائه تنظيها  
 أو تبريدا فلا ينيى بالوضوء خلافا للاختلاف حيث زعموا أنه لا يقع  
 قربها إلا بالنية ولكنه يقع مفتاحا للصلاة قلنا إذا العريكن قربته فلا يكون وضوء  
 شرعيا ولا يكون مفتاحا للصلاة وقولهم أنه يقع طهارة باستعمال المطهر لا يستقيم  
 في دفع الأحداث وإنما يستقيم في إزالة النجاسات والأثر ربما تكون بالتراب  
 والشمس وتنشيف الهواء ونحن لا نشترط النية فيها والمضمضة والاستنشاق  
 لقوله إذا توضأت فطمض وأندع امرئهما وقوله هما من الوضوء الذي  
 لا بد منه وفي لفظ من الوضوء الذي لا يتم الصلاة إلا به والاخير صحته مرسلة  
 وقوله إذا توضأ أحدكم فليستنشق وفي رواية إذا توضأ أحدكم فليجعل  
 في أنفه ماء شولينث وفي رواية بالغ في المضمضة والاستنشاق إلا أن تكون  
 صائما ولأن الغمر والنف محل الرياح المنتنة والأوساخ فلا بد من تطهيرها  
 وتنظيفها قبل الصلاة التي تكون فيها الحضور عند الملك الجبار وقربة للملا  
 الأبرار الأطهار وقال الشوكاني والسيد من أصحابنا إنهما من جملة الوجوه الذي  
 دأبه يغسله في القرآن العظيم خلافا للاختلاف لم أنه لم يرد الأمر بها في القرآن  
 عند نزول الوضوء كما في الحديث إذا دخل في الوضوء والأمر بالاشك فيه أنه قد وجب الترتيب أنه



لم يرد الأمر في القرآن ومن أصحابنا من استدلل على الفرعية بمواظبة النبي  
 وعده شئب التارك ولو لم يواظب واحد وهو منقوض بان المواظبة لا تدل على  
 الوجوب كما تقر في الأصول والترتيب لقوله عز وجل ما يبد الله ولو ثبت  
 التقديم والتأخير ولو مرة واحدة للتعليم وقوله فتوضأ كما أمرك الله وقوله  
 اذا توضأتم فابدا بيمينكم وقوله هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به  
 وهو كان مرتبا ولان الوجه اشرف من اليد ثم الرأس افضل من الرجل فبدأ  
 الفل بالوجه والمسح بالرأس واما غسل الرجل فمختلف فيه كما قد مناوع  
 قطع النظر عن الخلاف قد ينوب للمسح عن الغسل في الرجل فاعطى له حكم  
 المسح خلافا للاحناف واستدلوا بان الواو لمطلق الجمع قلنا هذا فاسد  
 بتصريح اهل اللغة فان الواو يثنى كثير للترتيب التسميت لمن ذكرها ما لم يسم  
 لقوله لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه وقوله ان الله رفع عن امتي  
 الخطاء والنسيان ولان الوضوء عبادة وتطهير للبدن فيقاس على الذبح  
 الذي هو تطهير للحيوان خلافا للاحناف واستدلوا بقوله من توضأ  
 وذكر اسم الله عليه كان ظهور الجميع بدينه ومن توضأ ولم يذكر اسم الله  
 عليه كان ظهور الاعضاء وضوءه وقوله انه لم ينعني ان ارد عليك الا اني  
 كنت على غير وضوء وفي رواية الا اني لم اكن على طهارة وقد حوا في ما روينا  
 لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه بانه ضعيف لان يعقوب بن سبه لم يجز  
 به مسلم ولا يعرف لا بغير معناه من ابي هريرة قلنا قد صحح الحاكم وليس في اسناد  
 ما يقطعه عن درجته الاعتبار وله طرق اخرى عن سعيد بن زيد والتمسك

وسهل بن سعد والي مدينته وامر مدينته وعلى وانس رضي الله عنهم فالحديث  
 حسن وهو حجة كما الصحيح ولنا حديث آخر توضحها واباسم الله قال البيهقي  
 هذا اصح ما في التسمية اما ما استدلوا به بالحديث الاول في استدراكه متروك  
 اوضيحيان والثاني معلول ويصارضنا الاحاديث الصحيحة المشتملة بذكر الله  
 وقراءة القرآن في حالة الحدث وهم بانفسهم قد تركوا هذا الحديث وهو من  
 رجالنا وقراءة القرآن على غير وضوء ثم يحتجون به علمنا هل هذا الاثني  
 عجائب فهذا تسعة فرائض في الوضوء واذا ادخلت للضمضة والاستنسا  
 في غسل الوجه فعدد الفرائض سبعة واختلوا في الولاية ومذهب امامنا  
 احمد بن حنبل انما فريضة وهي ان لا يورغسل عضو حتى يحب ما قبله من  
 محتدل فحينئذ يبلغ عدد الفرائض الى عشرة او ثمانية وستين الوضوء غسل  
 اليدين الى الرسغين قبل غسل الاعضاء للتقدم منه وليس استيقظ من النوم  
 الكلد حديث اوس قال رايت توءاء فاستوكف ثلثا ولقوله اذ استيقظ  
 احذكم من نومهم فلا يغسل حتى يغسلها ثلثا فانه لا يدري اين باتت يده ولان  
 الرسغين وما يفان لاخراج الماء ويستعان بهما في غسل الوجه فلا بد من  
 غسلهما اولاً والسواك عند كل وضوء وكذا عند كل صلاة ولو كان ظهراً  
 لقوله لو لان اشق على من لا يرتبه بالسواك عند كل صلاة والحديث ثانياً  
 كان لا يرد من ليل ولا نهار فيستيقظ الا يتسوك قبل ان يتوءاء ولان  
 الغم لا يرد من نهاره ويغسل بالضمضة فقط سيما الانسان فانها لا تصفى الا  
 بالسواك او ما يقوم مقامه ونزعت الاحناف انه لا يتحب عند كل صلاة

من يغسل  
 من يغسل  
 من يغسل

ان كان طاهر المارواه الساعى وفيه عند كل وضوء قلنا قد ورد في أكثر  
 الروايات عند كل صلوة فلا وجه لانكلا وتخليل اللحية لانه كان يغسل  
 لحيته ولم يكن يواظب على ذلك ولان فيه ابلغ الماء الى صول الشعر الذي  
 هو من متعلقات الوجه والاصابع لقوله اذا توضأت فخلل اصابع يديك  
 ورجليك ولان الماء ربما لا يصل في فروجها فبقتليها يحصل الاطمينان  
 قال شيخنا ابن القيم وكذلك تغليل الاصابع لم يكن يحافظ عليه وتحريك  
 الخاتم لانه اذا توضأ حرك خاتمه ولان الماء ربما لا يصل الى ما تحت  
 الخاتم سيما اذا كانت ضيقة فبالتحريك يحصل الاطمينان قال شيخنا ابن القيم  
 حديث تحريك الخاتم ضعيف والدلك لانه توضأ بفعل يقول هكذا يدلك  
 ولانه يصلى بالجسم ويتم التطبير والقيام من الحديث عايشة كان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يحب القيام في تنعله وترجله وطوبى وفي شأنه كله  
 ولان الجانب الايمن اشرف واغوى من الايسر فلا ابتداء به اولى ولا باس  
 لو بداء بالاييس كما روى عن علي بن ابي طالب والتثليث في غير الراس لانه توضأ ثلاثا ثلاثا  
 ومسح برأسه مرة واحدة ولان في التثليث زيادة انقضاء العضو ما للمسح <sup>بقصبة</sup> قنلا  
 فيما لا انقضاء فلا فائدة فيه من التكرار وتكرار المسح لم ينقل في الروايات المتقدمة  
 قال ابو داود واحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على ان مسح الراس مرة  
 واحدة وقال بعض الاحناف والذي يروى فيه يعني مسح الراس من التثليث  
 محمول عليه بماء واحد قلنا احاديث تكرار المسح كلها مجردة سيما الحديث  
 الذي رواه ابو حنيفة عن خالد بن علقمة عن عبد خير عن علي قال الدار <sup>تطفي</sup>

ذكر فيه بوضيعة ومسح راسه ثلاثا وخالف جماعة من الحفاظ الثقات  
 وكلامهم قالوا ومسح راسه مرة ولا تعلم احده قال فيه ومسح راسه ثلاثا غير ابو حنيفة  
 ولم يحج في تلك الاحاديث تضع مع هذا الحمل الا في رواية الطبراني ففيها امر  
 مسح راسه ثلاثا بماء واحد وسند ضعيف لا يليق بالاحتجاج وفي رواية  
 النسائي لمسح راسه مرتين قال ابن عبد البر لم يذكر فيه احد مرتين غير ابن  
 عينية ولعله وهم وتاول قوله فاقبل بهما وادبر فجعلهما مرتين وقد صح عنه  
 انه توضع مرة مرة وهو الواجب توضع مرتين مرتين وهو اقل التسعة وتوضع ثلاثا  
 ثلاثا وهو كالسنة ويكفي للزيادة لقوله من زاد على هذا ونقص فقد اساء  
 وظلم وظلم واساء وتعدى وظلم وفي رواية النسائي فقد اساء وتعدى وظلم  
 ولان فيها اضاعة الماء من غير ضرورة اذ بالتلميث يكمل المقصود والملااة  
 سنة لا نعلم يدل الدليل على الفرضية ومن احكامنا من ذهب للفرضية  
 لقوله هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به وقد توضع مرتين متواليا  
 وقوله لرجل يصلي وفي قد علم لم يصبر الماء ان رجح فاحسن وضوءك وفي  
 رواية امر ان يعيد الوضوء والصلوة وهو مذموم ما منا احد بن حبل  
 وهو الامع عندنا قال الاحناف ان الحديث الاول اسناد ضعيف والثاني  
 فيه بنية وهو مدلس قلنا رفعت التدليس برواية الحاكم ومرة الا جريه قاضي  
 عن انس قال اذا رقط جريه ثمة وتسكوا فحدث ابن عوف فاغسل راسك  
 عندها لك فاذا حضرت الصلوة فاغسل سائر بدنك قلنا ان في اسناده  
 اسمعيل بن يحيى وهو متروك وكذا الدعاء لما تفرغ عند الفراغ بان يقول

أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللهم  
 اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين أو يقول سبحانك اللهم وبحمدك  
 أشهد أن لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب إليك ولا بأس بأن يعصب عليه  
 غيره لأنه فعل ذلك كما في الصحيحين عن المغيرة ولا بأس بالتنشيف ولا  
 نفض اليد ببقية ماء الوضوء أما النفض ببقية ماء الغسل فروى عنه صلى الله  
 عليه وسلم وأحاديث التنشيف وإن كانت وإهية ولكن لم يرد النهي عنه ففي  
 علي الأبا حة وكرهه بعض أصحابنا قال شيخنا ابن القيم ولم يكن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يعتاد تنشيف أعضائه بعد الوضوء ولا يصح عنه ذلك  
 حديث البتة بل الذي صح عنه خلافه ويستحب التوضؤ لكل صلوة ويجوز أن  
 يصلى الصلوات بوضوء واحد لأن غالب أحوالهم كان التوضؤ لكل صلوة  
 وأوجب أهل الظاهر قد علموا يومئذ صدق صلوات متعددة بوضوء واحد  
 أخاذة للجواهر ومنها الحج عن أمته والوصل بين المضمضة والاستنشاق  
 بأن يأخذ نصف الغرفة لغمر ونصفها لانتفه هكذا وفي الروايات الفصاح  
 وحديث الفصل المروي عن طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده عن أنس بن مالك  
 قال شيخنا ابن القيم لم يجز الفصل بين المضمضة والاستنشاق في حديث  
 صحيح والاستنشاق باليد اليمنى والاستنشاق باليسرى هكذا روى عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم والمباينة في الاستنشاق إلا في حالة الصوم لما مر  
 من الحديث بالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً وتعاهد المأقنين  
 لما رواه أحمد وكان يتعاهد المأقنين وسمع الأذنين والصدغين مع الرأس

بالماء الذي بقي في يده بعد مسح الرأس لأنه كان يمسح ظاهرهما وباطنهما ولم  
 يثبت عنه انه اخذ لهما ماء جديدا وانما صح ذلك عن ابن عمر وورد من طريق  
 متعددا عن عدة من الصحابة مرفوعا ان الاذان من الرأس وورد  
 عن ابن عباس ثم مسح برأسه واذهب يداها بالسباحتين وظاهرهما بايديهما  
 وفي رواية مسح اذنيه فادخلهما السبابتين وخالف ابهاميه الى ظاهر اذنيه  
 فمسح ظاهرهما وباطنهما واوله يصح في مسح العنق حديث كما اعتاده بعض الخفاف  
 حيث يستحبون على الرقبة بعد مسح الاذنين انما المنقول عن النبي في رواية انه  
 مسح راسه حتى بلغ القذال واطاء الشيخ ابن الهمام العنق حيث غر حديث  
 مسح الرقبة الى الترمذي مع ان الترمذي لم يخرج حديث مسح الرقبة اما ان  
 من الغل يوم القيامة لم يصح والنية باللسان قبل الوضوء كما هو يدل على ذلك  
 حيث يقولون نويت رفع الحدث واستباحة الصلوة بدعة لا فعلها رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ولا احد من اصحابه المبته ولم يرو عنه في ذلك حرف  
 واحد لا باسناد صحيح ولا ضعيف ولم يثبت التجاوز عن المرفقين والكعبين  
 في الغسل عن النبي وحديث حتى اشروع في العندين انما يدل على ادخال المرفقين  
 والكعبين في الوضوء ولا يدل على الاطالة انما روى عن ابي هريرة انه كان  
 يفعل ذلك ويتناول حديث اطالة الغرة وقيل يستحب اطالة الغرة والتجمل  
 لقوله من استطاع منكم ان يطيل غرته فليفعل واختاره الشوكاني في مراجعنا  
 ويكره الاسراف في الماء لقوله لا تشرف وسئل عن هل في الوضوء اسراف  
 قال نعم وفي كل شئ اسراف وروى ابو نعيم لا خير في صب الماء الكثير

صح قال النبي  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن عبد الله بن عمر  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قضاة من طهارة  
 ما يغسل المني الا في  
 انحاء المني

في الوضوء وانه من الشيطان ويرى بعد وهو يتوضأ فقال ما هذا السيف فقال  
 افي الوضوء اسراف قال نعم وان كنت على نهر جار قال شيخنا ابن القيم كان يتوضأ  
 بالمدة تارة وبثلثية تارة وبأزيد منه تارة وذلك لخواريج اوراق بالدمشق الى  
 اوقيتين وكان من اليسر المتناس سببا لتمام الوضوء انتهى **فصل في تجليل**  
 الوضوء من خصائص هذه الامة واجبا للعبادات التي تتوقف مهمتها على  
 مطابق الحكمة فان من اراد ان يقف لطايطه رب يعتقد له من العظمة ما يقتضيه  
 من عظمة وبالاقل ولا ايسر له من ان يتنظف ظاهره بالماء وباطنا بالان  
 والفتوح مع تحيين النية وحكمة تخصيصه بالاعضاء السبعة والمستتراتها  
 هي الهاديت في غالب الحالات سيما في السير وجليها يجمع الغبار والغبر وبها  
 تكون المباشرة للاشياء الطيبة والغذرة ولان تبريدها يسكن هياج  
 الحرارة الذي يتبعه الخشوع والخضوع غالبا وهو مع ذلك غير مشق فان  
 قيل انه في بعض الهالاد الباردة مضر وبعض الأشخاص في بعض الفصول  
 قلنا قد قام مقام التيمم الخفيف الضرر ود ينأي عنه قال نبينا صلى الله عليه  
 وسلم لا ضرر ولا ضرار قال الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها.

**فصل** في نواقض الوضوء المعاني الناقضة للوضوء كل ما يخرج  
 من السبيلين لقوله ثم اوجاء احد منكم من الغائط الآية وقيل لا يخرج  
 ما الحدث فقال فناء وضراط وقد قيل انه نهي بالاحف على الاغظ ونقض  
 الوضوء بذلك متفق عليه ورأى الدارقطني بسد ضعيف مرفوعا لا ينقض  
 الوضوء الا ما خرج من قبل اوديهما قول صاحب الهداية يرسل رسول الله

صلى الله عليه وسلم الحدث فكل ما يخرج من السيلين ثم فسر في بقوله وكل  
 ما عامته فيتناول المعتاد وغيره ففسر ان هذا الحديث باطل لمراد في  
 من كتب الحديث ولا يلزم من عدم هذا المعين عدم المدلول لجواز وجود  
 دليل اخر او دخوله في عموم قياس مقبول كما قدمنا ذلك وما يوجب الغل  
 والاهم في ذلك ظاهر والنوم مضطجعا لا قائما او قاعدا او راكعا او سا جدا  
 لقوله ان الموضوع لا يجب الا على من نام مضطجعا فاذا اضبط استوتحت  
 مفاصله وهو حصص لما روى عنه فروعا وكاء السراطين فمن نام فليتوضأ  
 وهذا التخصيص مما لا بد منه لورود الاحاديث الصحيحة تارة نام حتى نفع فقام  
 وصلى ولم يتوضأ وكان اصحابه ينتظرون العشاء حتى تتحقق رؤسهم وفي  
 رواية ينامون ثم يصلون ولا يتوضأون والسرا في ذلك ان النوم من نفسه  
 ليس يحدث ولكنه مظنة للحدث فاذا اضبط واستلقى على قفاه او نام متكئا استرخى  
 المعتاد في وقته مظنة للحدث فيحكم بالحدث احتياطا اما النوم قائما او قاعدا  
 او راكعا او سا جدا لا يترخي منه المفاصيل فمظنة للحدث مرجوح والاصل  
 بقاء الحادث حتى يقهر الدليل على تغييره ويترجى النفي واكل لحم الابل لا اكل  
 ما است النار والقياس عدم الاستقام في ولكن تركناه بالحديث الصحيح  
 يتوضأ من لحمه الابل قال نعم والقي والقلس والرعاف لقوله من اصاب  
 قي ورعاف او قس ومنه فيلنصرف وليتوضأ في سنده ابن عياش وخلفه  
 في اوارسائه ونحو حديث آخر انه قاء فتوضأ ومن اصحابنا من قال  
 في القي والقلس والرعاف غير ناقض للوضوء واختاره مالك والشافعي



ومن المذكور بل مطلق الفرج بيطن الكف او يبطون الاصابع وينقص وضوء  
 اللامس واللموس لحديث بسرة بنت صفوان النبي قال من مس ذكره  
 فليتبوء ضياء وقد عظموا احاديثه وروايات كثيرة وهو مجرد له ارجح ومجرح من  
 حديث طلق قال شيخنا محمد بن حسن الانصاري وبسرة اصغر سنا من طلق  
 فيحصل ان يكون حديث طلق منسوخا به كما قال ابن حبان ان قدوم  
 طلق كان في اول سنة من سنين الهجرة وشيخ اخوان الاثبات مقدم على النقل  
 والقضي للعلماء والى من يلقضي للباحة على نزاع معترف في ذلك فالحق الاتفاق والخيار للسيد  
 والشوكاني من اصحابنا والفرج في ذلك كالمذكور لقوله من مس فرجه فليتبوء ضياء  
 رواه ابن ماجه والاثرو وصححه احمد وابو نعيم في حديث ابن هروية اذا تقضى  
 احدكم بيده الى فرجه وليس بينه ماستر ولا حائل فليتبوء ضياء وقيل لا ينقص  
 الموضوع به واختاره الثوري وابو حنيفة واصحابه ومن اصحابنا من ذهب  
 اليه قال الاحاف الدم واليقع اذا خرجا من البدن فتجاءنا موضعا لمحققة  
 حكم الطهارة ينقصان الموضوع وقد والحق بسلام الفوسم ذكره اكله ابراهيم بن  
 فيه على الشافعي وهو راجح فيما رجحناه واما مع القروح والجروح وتجهدها ومما  
 اذا سالت اوله نسل والتفريع على كونها بخبر ان خروج البغامة موثقة زوال  
 الطهارة وكذا علم هذا الاصل معقول فيقال عليه نجاسة ذلك محل نزاع ولا يدل عليه دليل  
 ولو سلم فان ارادوا بزوال الطهارة الى الحدث الاصغر والاكره فهو محل النزاع وجعل اصلا  
 وان ارادوا بزوال الطهارة فنجاسة المحل الذي لا قاله القمح والدم فبعد التسليم فما يتجش  
 المحل الملقى وهو لا يدل على ادم باحد الا لا تدركه فاقابن الباقى من احد السيلين والباد

من الجرح والبثور بان لا اول اس موضع النجاسة بل منفذها فينتقض الوضوء  
 بيده ما فيه بخلاف الثاني فلا بد من سبيل فيها عنده وهذا ناصيل لم يرد عليه  
 كتاب ولا سنة خاتمة في الباب ان من قال بنجاسة الدم والقيح انما يقول  
 يعني عنهما في الجرح وما عسرا لا هتزاز عنده الا ترى اهمهم قالوا في الخارج من احد  
 السبيلين بما يتقلب ذلك ويضارعه في حق المسحاضة والمبسورة من بسلس  
 البول او نحو ذلك ثم ذكروا الاختلاف فيما اذا آقاء بلغوا ولم يذكروا دليل على هذا  
 الاختلاف ثم قالوا اما النزول من الرأس الى الفم فغير ناقض بالاتفاق  
 ولو نزل من الرأس الى ما لان من الانف فنقض اتفاقا لوصوله الى موضع يلحق  
 حكم التطهير وانت ترى ان ما نزل من الرأس لا يعلق لقي حتى تفرغ عليه هذه  
 السوائل ونحن لو قلنا لهم ان ما نزل من الرأس الى الفم قد وصل الى موضع  
 يتحقق حكم التطهير لم يكن بينه وبين النزول الى الانف فرق بل الامر انهما  
 نزل الى الفم لا الدم والقيح الخارجا من الجروح والبثور لان العصابة كانوا  
 يصلون في جراحاتهم روى جابر انه روى رجل في غزوة ذات الرقاع بشم فتزهر  
 الدم فركع وسجد ومضى في صلاته واحتجهم النبي صلى الله عليه وسلم ولم يزد على  
 غسل محامده خلافا للاخاف واستدلوا بحديث الرعاف وقوله الوضوء من  
 كل دم سائل وقوله للمسحاضة توضع لكل صلواة قلنا الحكم الوارد في الرعاف  
 على خلاف القياس فيختص بموعدة ولا يبعد ان يكون لخروجه من الاعماق تاثيرا  
 في لنقض وحديث الوضوء من كل دم سائل منقطع وفي سنده مجهولان واحده  
 ابن المرح عن بريدة وهو ممن لا يحتج بحديثه وبريدة مدلس وقوله للمسحاضة لا

حجة على المطلوب لان النزاع في الدم الخارج من غير السبيلين ولا لمس المرأة  
 ولا المباشرة الفاحشة لحديث عائشة اذ سجد غزفي وفي رواية فوفقت يدي  
 على قدميه وانه قبل امرأة من نساء ثم خرج الى الصلوة ولم يتوضأ وفي  
 رواية حتى اذا اراد ان يوترق منى برجله وخالف فيه الشافعي والاحناف اما  
 الشافعي فجعل لمس المرأة ناقضا للوضوء واستدل بقوله تم ولا مستمسك النساء وثبت  
 معاذان رجلا لقي امرأة فليس ياتي الرجل الى امرأة شيئا الا اتاه اليها الا  
 انه لم يجامعها فامره النبي ان يتوضأ وعمل وفي رواية توضأ وضوءا حسنا  
 قلنا المراد من المس في الآية الجماع كما روى عن ابن عباس والاحاديث الصحيحة  
 المرفوعة تدل عليه فلا نعمل بقول ابن مسعود وابن عمر ان المس ما دون  
 الجماع والحديث ضعيف لا يحتج به فكيف تعارض الاحاديث الصحيحة يمكن  
 ان يكون الامر بالوضوء للتبرك واذا لم تكن الخطيئة يدل عليه قوله توضأ وضوءا  
 حسنا ثم صل ركعتين واما الاحناف فزعموا ان المباشرة الفاحشة ناقضة  
 قلنا اللهم اي دليل يدل على هذا او حديث معاذ مع ضعفه يكفي للرد عليهم  
 ولا الضحك ولا القهقهة ولو في صلوة ذات ركوع وسجود لان الضحك والقهقهة  
 كما في افعال البراء ليس لها دخل في انتقاض الوضوء وقد صح عن قتادة عن  
 الحسن انه كان لا يرى من الضحك في الصلوة وضوءا وكذلك روى عن الزهري  
 خلافا للاحناف في قهقهته صدرت في صلوة ذات ركوع وسجود واستدلوا  
 بقوله الامن ضحك منكم قهقهة فليعد الوضوء والصلوة جميعا قلنا ان الحديث  
 بجميع طرقه اما مرسل واما ضعيف فلا يصح الاحتجاج وقول صاحب الهداية

ان الاثر في صلوة مطلق غير مستقيم

## فصل

في الغسل وايضا للمضمضة والاستنشاق وغسل سائر البدن  
مع نية رفع موجب اما المضمضة والاستنشاق فقد تقدم في الوضوء دليل  
وجوبهما وحيث ان الغسل مشتمل على غسل اعضاء الوضوء وزيادة فوجوبهما  
غير من باب اولى وتمسك الاحناف في هذا الباب بحديث باطل المضمضة  
والاستنشاق للجنب ثلاثا فيضمة ما يقضى منه الغيب واوجب منه ما تمسك  
به صاحب المداية بقوله في المضمضة والاستنشاق انهما فرضان في الخباية  
ومستان في الوضوء حيث لم يوجد في شيء من كتب الحديث وتفريقه وجوبا  
هنا وعدمه وجوبهما هناك بان الواجب في الوضوء غسل الوجه والموا جهة  
فيهما معد متعجب من العجب يقال عليه يا الله الجب استترك سنة للخصم  
لتعليل لغوى بعيد لا يعرف هو الصحيح ام عكس الاثر ان يمكن تعليل الواجب  
بان يقال الموا جهة مفاصلة مأخوذة من تقابل الوجهين فان معرفة اللسان  
لوجه قبل معرفته لوجه غيره وتقابلهما حينئذ فلا يلزم ان ما توقع به المقابلة  
او ما لم يمع للوا جهة فليس من الوجه بل لا يلزم ذلك على قوله ايضا فانه لا يجب  
ان يساوى الفرع اصله في كل شيء وايضا لو كان كل ما يوا جه به من الوجه واجب  
غسل القطعة التي بها يوا جه كلها من الراس الى القدم في الوضوء ولم يقل  
به بعدوا وانما اصله ان لا ينبغي ان ترد السنة بمثل هذه التاميلات الواهية  
واما تعبيه البدن كله بالماء فلقوله اما انا فآخذ ملاء كفى فاصب على  
راسي ثم فيض بعد على سائر جسدي وفي حديث يهونه ثم غسل سائر جسدي

ولا يلزم على المرأة ان ينقض صفاتها سيما بخلاف الرجل لقوله لا مرسلة انما يكفيك  
ان تغشى على راسك ثلاث حثيات ثم تقبضين عليك الماء فتطهرين وفي رواية  
فانقضه للحائض والحيض فقال لا الحديث ولقوله اما الرجل فليكثر ما سه  
فليغسله حتى يبلغ اصول الشعر واما المرأة فلا عليها ان لا تنقضه وصاحب  
المداينة ذكر حديث امرسلة هكذا يكفيك اذ بلغ الماء اصول شعرك ولم  
اجده بهذا اللفظ ولا ادري من اين يحكى بالاحاديث المقابرة والموضوعة اما  
قوله لها فيراى في نقض الصفات من الحج قلعله تعليل صحيح لا يقال ان الرجل  
اذا شد صفاته في نقضه بالحج لا نأقول الرجل لا ينبغي له شد الصفات <sup>شبه</sup>  
بالنساء فاذا ضل هذا فيومر بالنقض تغيره له وجزاء لما فعل ويندب لذلك  
لما يمكن ذلك عند الاكثر من احكامها وقليل لذلك واجب لان مجرد بل الثوب  
او البدن من دون ذلك لا يسمى غسلا واختارة الشوكا في من احكامها ولما  
قوله ثم يقبض عليك الماء وما ثبت في الصحيحين ثم يقبض على سائر جده  
وفي حديث ميمونة ثم افرغ على جده وافاضه الماء على سائر الجذ والافاض  
في الماء يسمى غسلا وغسل اعضاء الوضوء قبل الاقدامين. لما يجيى ويبدا  
بغسل كثير ثم يفرغ يمينه على شماله فيغسل وجهه ثم يوضأ وضوءه للصلاة  
ثم يقبض على سائر جده ثم يغسل رجليه هكذا ورد في حديث عائشة  
في الصحيحين وغيرهما وفي حديث ميمونة فغسل كفيه مرتين او ثلاثا ثم ادخل  
يده في الماء ثم افرغ على وجهه وغسل بهما ثم ضرب بهما الارض فركها  
ذلك كما شديدا ثم توضأ وضوءه للصلاة ثم افرغ من يديه ثلاث حثيات

مائة كثر شعر غسل سائر جسده شعر تنحى عن مقامه ذلك فغسل رجله شعر استيت  
 بالمدنيل فرد وفي حديث عائشة شعيرة وضوء وضوء للصلاة شعر ياخذ الماء  
 ويدخل أصابعه في أصول الشعر حتى إذا رأى أن قد استبرأه حفن على راسه  
 ثلاث حثيات ثم أفاض على سائر جسده شعر غسل رجله ومن ههنا يتبين  
 الفرق بين غسل شعر راس الرجل والثلاث الحثيات على راس المرأة المضفرة  
 وبالمأمل في كيفية غسل راس الرجل منها وغسل راس المرأة في حديثنا مسلمة  
 يظهر ضعف ما زاد صاحب الهداية في غسل راس المرأة من قولها إذا بلغ الماء  
 أصول الشعر ويندب التيامن لبثوته عنده قولاً وفعلان عموماً وخصوصاً وقد ثبت  
 في الوضوء فلا تغفل ولو بلاء باليسر جاز ولا يتوضأ بعد الغسل لما قد ثبت  
 عنده أن كان لا يتوضأ بعد الغسل وسئل ابن عمر عن الوضوء بعد الغسل فقال  
 أي وضوء أعمر من الغسل وكذلك نقل عن حذيفة وغيره من الصحابة وإن  
 الغسل تطهير أكبر فشمئ على التطهير الأصغر فلا حاجة إلى الأخذ به بل هي أضاعرة  
 للماء وذهب من أصحابنا داوود إلى أن الغسل لا ينوب عن الوضوء وكان  
 النبي يغتسل من الفرق وهو مكيال سبع وستة عشر طلا وهو اثنا عشر ملاً وثلاثة  
 أصع في الجاز وقيل الفرق خمسة أقاط والقسط نصف صاع ولا يرد اعتسالم  
 من ملاءم بل يريد أنه إذا يغتسل منه وبالصاع وكان يكفي له هذا القدر من  
 الماء مع كثرة شعرة فكيف لا يكفي من هو أقل شعراً منه

**فصل** - والمعاني الموجبة للغسل انزال اللحية من الرجل والمرأة  
 نوما أو يقظة ولو تفكر وعند الشافعية انزال ولو بلا شهوة قال في الهداية

وعند الشافعي خروج المني كيف ما كان بوجوب الغسل لقوله ولدا من الماء  
اي الغسل من المني قال ولما ان الامر بالتطهير يتناول الجنب والجنب في الغفر  
خروج المني على وجه الشهوة يقال اجنب الرجل اذا قضى شهوة من المرأة  
والحديث معمول على الخروج بشهوة اقول للشافعي ان يقول يرد لا حديث  
حاشية قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجبد بالذوق لا يذوق  
احتلاماً فقال يغتسل وعن الرجل يرى ان قد احتلم ولا يجبد بالذوق قال لا يغسل  
عليه وقد رويت احاديث صحاح بعضها والجنب في الغفر بمعنى المني والنجاسة  
ويذكر ان لا يتناول الآية من اوج ونزع قبل ان يقضي شهوة منها وكذا من  
انزل بتفكر فالحق ان تحمل الآية على ما ورد عن العصور والاقصاء عليهم  
وقول الشافعي هو الراجح عندي وان خالفه الاحناف وكثير من اصحابنا  
قال شوا المعتبر عند ابي حنيفة ومحمد انفصاله عن مكانه على وجه الشهوة  
وعند ابي يوسف ظهوره ايضاً اعتبار الخروج بالمزاولات اذا الغسل يتعلق بهما  
ولهما انهم في وجوب من وجب فالاحتياط في الإيجاب انتهى وقول ابو يوسف  
هو المطابق للحق وقوله ولهما يقال عليه لا شك ان الاحتياط اولى ولكن  
انما ذلك في بعض الحالات وفيما يتعلق بخوصة نفسك اما الإيجاب على  
الامة فالاحتياط والحزم في تحايقه والاصل عدمه وخير الم عند الاشتباه  
لا ادري والتقاء الختانين لقوله اذا قصدت شعبي الاربع ومحمد ها فقد  
وجب الغسل وفي رواية انما من الختان الختان زاد مسلم وان لم ينزل وهذا  
الحديث صحيح قال صاحب الهدية لقوله اذا التقى الختانان وغابت الحشفة وجب

الفصل انزل اوله ينزل قلت دوا لعبد الله بن وهب في مسندك واسناده  
 ضعيف جدا واخرجه الطبراني عن ابي حنيفة عن عمرو بن شعيب عن ابيه  
 عن جده والاثنيان بالحديث الضعيف مع وجود الصحيح من خواص صاحب  
 المداية رحمه الله وعفاه عنه زاد الشافعي ومالك واحمد وجوبه بالايلاج  
 في فرج البهيمة وخالفهم الاخاف وهو الحق عندنا واوجبه الاخاف  
 على من وطئ دبرا الادمي وان لم ينزل منيه ولم نر على ذلك دليلا والخير  
 كل الخير الوقوف في مثل هذا الامور التي لا يمتشي فيها الراي والقياس ثم  
 ان ههنا مذهبا آخر وهو عدم وجوب الفصل بالدخول فالمر ينزل عملا بحديث  
 انما الماء من الماء وقد روى عن عثمان وعلي وطهمة والزبير والي بن كعب  
 والي ايوب رضي الله عنهم فيمن جامع امراته ولم يمين قالوا يتوضأ كما يتوضأ  
 للصلاة ويفعل ذكره يوم رفع ذلك الى النبي واختاره البخاري من اصحابنا  
 الا انه قال الفصل احوط وقيل ان حديث الماء من الماء منسوخ كما روى  
 عن ابي بن كعب قال ان الفتيا التي كانوا يقولون الماء من الماء رخصته كان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص بها في اول الاسلام ثم امرنا بالاعتساف  
 بعدها وقال ابن عباس ان حديث الماء من الماء للاختلاف وفيه ما فيه  
 وانقطاع الحيض والمقاس قال في الروضة لا خلاف في ذلك وقد دل عليه  
 نص القرآن ومتواتر السنة وكذلك وقع الاجماع على وجوبه بانقطاع النفا<sup>س</sup>  
 والاختلاف مع وجود بلل وهذا ايضا مجمع عليه الاما يحكى عن القحفي قد تقدم  
 عن عائشة مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث ويؤيده حديث خولة وام سلمة



والمراد بالبلل المني فان رأى بللاً ولم يتحقق انه مني لم يجب الغسل عند أكثر  
 اهل العلم والموت اى يجب على الأحياء غسل الميت وذلك بالاجماع  
 وسابق في الجنازة والحكمة في هذا الايمان الى تطهير الروح من الآلوات  
 الدينوية وتوديع من هذا العالم الى عالم آخر والتهيء للسفر الطويل  
 والاسلام للموتى فليس ابن عاصم لما اسلم ان يغتسل وقوله ثمانية  
 حين اسلم مروه ان يغتسل وكك امر لواتل من الاسقع وقتادة  
 وعقيل ولان الكوفة نجاسة تتعلق اصلها بالذات بالروح وبتعا وبالعرض للجسم  
 فلما طهر بالاسلام وجب معه تطهير الجسم تطهيراً بين الظاهر والباطن  
 خلافاً للخائف والشواغف والاحاديث حجة عليهم وسن للجمعة لحديث الصحيحين  
 اذا جاء احدكم الجمعة فليغتسل وظاهر الامر الوجوب وهو قول طائفة من  
 من اصحابنا الا اننا حملناه على النذب بقراءة حديث آخر والى الحسن بن سمرق  
 من قوصاء الجمعة فيها ونعمت ومن احتل فذلك افضل وسماع الحسن  
 من سمع قد اثبت على بن الدية والنرمذى والياكم وعلى تقدير كونه موسلاً  
 قليد برواية اسس والتخذي وابي هريرة وجابر وعبد الرحمن بن سمرق وابن  
 عباس وتلك الروايات وان كانت ضعيفة ولكنها مجموعها تكفي للاستسها  
 والتقوية ولنا حديث آخر والاسلم من قوصاء فالحسن الموضوع ثم الى الجمعة  
 فاستمع وانصت غفر له ولم يامر عمر عثمان بالعود الى البيت للغسل ولاعاد  
 عثمان وهذا اقربية خاصة للعرف عن الوجوب وزح ابن الجوزي من  
 اصحابنا قول الوجوب وقال ان احاديث الوجوب اصح وافق والافيد

سماى كذا  
 صلوات الجمعة

لا يسهل القوى والعيدين الحديث فأكبر سعد بن سعدان كان يغتسل يوم الجمعة  
 ويوم الفطر ويوم النحر والكلام في مسنده لا يضر فان الحديث طرأاً أخرى  
 يقوى بعضها بعضاً وأما لجيدته من الصحابة ينشرح الصدر للعمل بها  
 قال السيد من اصحابها اما اعتبار كون الغسل يصلى صلوة العيد بذلك  
 الغسل اى من دون ان يتخلل بين الغسل وبين الصلوة شيء من الأحداث  
 فلا احفظ فيه حديثاً صحيحاً ولا ضعيفاً ولا قول صحابى وما احسن الإقتضا  
 على ما ثبت وادارة العباد مما لم يثبت وعرفه لما روى عبد الله بن احمد  
 في السند عن الفاكه بن سعد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان  
 يغتسل يوم الجمعة ويوم عرفة ويوم النحر ويوم الفطر وقد روى من طرقها  
 ضعاف لا تصلح للاحتجاج ويمكن ان يقاس على غسل الجمعة مؤيدة له ولين  
 غسل ميتاً والأحرام ولدخول مكة وصاحب الهداية وغيره من الأحناف  
 لم يذكروا هذه الأغسال وذكروا غسل العيدين وعرفة وقد عرفت  
 ضعف ما ورد فيها وكان الأولى بهم ان يذكروا هذه الأغسال لصحة  
 الأحاديث فيها ولكن التقليد حاجز عظيم دون ادراك العقلاء لنا قولهم  
 من غسل ميتاً فليغتسل وحسن الترمذى وصححه ابن القطان وابن خزيمة  
 واعلم بعض العلماء قال الحافظ اسوء حال ان يكون حسناً وقد قال  
 الماورى رحمه الله ان بعض اهل الحديث يخرج له مائة وعشرين طريقاً ظاهر  
 الوجوب وبه قالت الامامية واتماص قناه عن الوجوب بحديث ان ميتكم  
 يموت طاهر اغسبكم ان تغسلوا ايديكم وهو حديث حسن وقال ابن عمر

فصل للميت فمنا من يغتسل ومنا من لا يغتسل وفي الفصل الثاني لنا  
 حديث زيد بن ثابت انه رأى النبي تجرد لاهلاله واغتسل وحسن  
 الترمذي وضعف العقيلي ويؤيد حديث ما يشترعنا عند احمد وحديث  
 اسماء عند مسلم ولنا في الفصل الثالث ما روى مسلم عن ابن عمر انه كان  
 لا يدخل مكة الا بات بذى طوى حتى يصبح ويغتسل ثم يدخل مكة  
 فيها راوي ذكر عن النبي انه فعله واخرج البخاري معناه. **فصل**  
 في حجاب الغسل من الجنابة هو من اعظم محاسن الشريعة وما اشبهت  
 عليه من الرحمة والحكمة والصلحة وقد صح بعض افاضل اطباء هاتين  
 بعد الاثر الى بعيد الى البدن قوته ويختلف عليه ما يحل منه ويؤيد في الحرام  
 الغريزية قد ما ينقص منها بالانزال اما تقويتها بالروح وتحيثها بالعلم  
 للنشاط والاشراج والاناة والانطراح لعبادة الفتح فقد حرم  
 ذلك اهل الصلاح وهو من حجاب الحيوانية عن حظيرة القدم من تركيبة  
 النفس اذا قاد ذلك حسن القصد فهو الطهارة الكبرى للبدن والقلب  
 وانما لم يوجب الغسل بعد البول والبراز لكان العوج ولانهما لا يحلان  
 شيئا من اجزاء البدن حتى يحجب الغسل.

**فصل** في الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به الطهارة من

الاحداث جائزة بماء السماء والادوية والعيون والابار والبحار لقوله  
 وانزلنا من السماء ماء طهورا وقوله الماء طهور لا ينجسه شيء وروى  
 بزيادة الا ما غلب على ريجرا وطعمه وزاد ابن ماجه ولو نوره هذه الزيادة

اجمع اهل الحديث على ضعفها لكن وقع الاجماع على صحة مدلولها  
 وسأجيب الهداية ذكر هذه الزيادة وغيره وبدل بعض اللفظ فزادها  
 ضعفا على ضعف ووهنا على وهن وقبلها الاحناف طوعا وكرها وهو  
 مطهر لغيره وطاهر في نفسه غير مطهر لغيره ومتنجس فالاول هو الماء  
 المطلق عن قيد لازم وقد دل القرآن والحديث على طهوريته والثاني هو  
 ما تغير بها طاهر بحيث لا يسمى ماء الامتداد قال في الهداية ولا يجوز  
 الموضوع بما اعتصر من الشجر والثمرة ليس بماء مطلق والحكم عند فقهاء  
 منقول الى التيمم ثم قال اما الماء الذي يقطر من الكرم فيجوز التوضي  
 به وعليه بان ماء خرج بلا علاج وهذا التوجيه بلا وجه ثم قال ولا يجوز  
 بماء غلب عليه غيره فاخرج عن طبع الماء كالاشربة والخل وماء الورش  
 وماء الباقلي والمرقة وماء الزوج لانه لا يسمى ماء مطلقا والماء بماء  
 الباقلي ما تغير بالطبع فان تغير بدون الطبع يجوز التوضي به ويجوز الطهارة  
 بماء خالطه شيء طاهر فغير احدا وصافر كماء المد والماء الذي اختلط به  
 الزعفران والصابون والاشنان ثم قال وقال الشافعي لا يجوز التوضي  
 بماء الزعفران واشباهه مما ليس هو من جنس اجزاء الارض لانه  
 مفيد الا يرى انه يقال ماء الزعفران بخلاف اجزاء الارض لان الماء  
 لا يخلو منه عادة قال ولنا ان اسم الماء باق على الاطلاق الا يرى لانه  
 لم يتجدد له اسم على حد واحد واذا فتر الى الزعفران كاضا فتر الى البير والبر  
 ولان الخلط القليل لا يعتبر به لعدم امكان الاحتراز عنه كما في اجزاء

الارض فيعتبر الغالب والغلبة بالاجزاء لا بتغير اللون هو الصحيح واقول صاحب  
 البداية قد سلم ان الماء الطهور هو الماء المطلق واما تقريره وتعيينه ان هذا ماء  
 مطلق وان هذا ليس بماء مطلق وان هذا الخاطيء يخرج لمن الطهورية وهذا  
 ليس يخرج وان هذا مضر مع البطح وهذا غير مضر مع البطح فقد خلط في ذلك  
 وتناقض في بعضه ونحيط وقول الشافعي في النقطة التي خص البحث بها اصح  
 واضبط ولو وجدنا ان احد هما في ماء مشاب بنوعان لكنه قد غير لونه  
 وطهر ونحوه وفي الاخرى ماء يبرأ ونحوه وراهما في لم يعلم من اين جرى بهما الاثنى  
 ان يحدف ذكر الاضافة الى البير فيقول لا محالة هذا ماء ولا يحدف التقييد بنوعان واما قوله  
 لعدم امكان الاحتراز منه فيقال عليه متى راج خلط مياه التطهير بالزعفران فضلا ان يقال لا يمكن  
 الاحتراز عنه هذا باليمن والتمثل شبه الحق ما قلنا ان الماء طهر مطهر مادام يسمى ماء بلا قيد ولا شرط  
 فان تغير طهره لم يخلط يستغنى الماء عنه ولا يعسر الاحتراز عنه بقى للماء طاهر غير مطهر  
 لعدم اطلاق اسم الماء عليه لغة وعرفا وان تغير بالتراب مع بقاء السيولة  
 المزيل للحدث والغيب فهو مطهر لا السلف لم يتحاشوا عن ماء السبول  
 وعن مياه مكثرة كثير بالتراب ولان التراب شقيق في التطهير فكثير من  
 الفحاسات والحدث عنه عدمه وتعدراستعماله شرعا وحسبا وقد ورد في ان  
 التراب طهر المسلم وسياتي ان خلط التراب بالماء شرط في غسل الاثاء الذي  
 ولغ فيه العلب ولا يغير الماء ما في مقرة او معة من الاجزاء الارضية او ما  
 عسرا احتراز عنه كالدهن في القربة يغير الماء تغييرا يسيرا وكذلك ما بقي  
 فيها من القرظ لان الدين يسر وما جعل عليكم في الدين من حرج ويعسر الاحتراز

وكذلك ما شرع خلطه بالماء كالسدر وغيره لا يضره سواء طمخ أو لم يطمخ لأن  
أذن الشارع غير مقيد بهذا دون هذا بل التطهير بذلك في مورد سنة  
إذا بقي الماء على سيولته للنقطة وإن خالطه طاهر يبرأ من رفع عنه الاسم  
المطلق فلا يضر أيضاً ثم الجواز بماء الرغفران وعدم الجواز بماء الورود الذي  
قرره صاحب الهداية عجيب فإن ماء الورود لا يتغير فيه إلا الريح وماء الرغفران  
يتغير فيه اللون والريح معا وبها توفرت في سيولته في التماس أن لا يجوز الوضوء  
بهما وهو الحق عندنا لأن المقصود من الماء المطلق الشيء المطلق لا مطلق  
الشيء ولو أريد مطلق الشيء لحاز الوضوء بماء مطلق ومضاف معاً المطلق  
الشيء فيجتمع مع اللقيد والذي أراد في النص مطلق الماء فيقتضي قولاً إن الماء  
اللقيد المضاف المشاب بشئ طاهر كالورود والصابون والباقي والحجم والشم  
يغوض الوضوء به وليت شعري كيف يجوز صاحب الهداية الوضوء بماء القم  
ولم يجوز الوضوء بماء الورود وهذا العري عجيب والحديث الذي يستشهدون  
على جواز التوضي بماء القم سمعته ذكره فانتظر والثالث إلى المتجسس هو الماء  
الذي وقعت فيه نجاسة وغبرت أحد أوصافه الثلاثة فلا يرفع به الحدث ولا  
ترول به النجاسة ولا فرق بين قليله وكثيره ولا بين وارد ومورد <sup>ووفقاً</sup>  
للامام مالك في قوله في باب الماء أخرج الأقوال واختاره أهل الحديث  
كافة وقال في الهداية وكل ما وقعت النجاسة فيه لم يجز الوضوء به قليلاً  
كانت النجاسة أو كثيراً قال ولنا حديث استيقظ من منامه وقوله  
لا يجوز أحدكم في ماء الدابة ولا ينسلخ فيه من الجنابة أي من غير فصل <sup>تجسس</sup>

وتقدم حديث المستيقظ من منامه وليس فيه ان يده متنجسة بقينا فضل  
اليدين هناك ليس بواجب بل من باب النظافة لئلا يستغذر الماء بالوضوء  
كغسل اليد قبل الأكل وبعد الاستقباب السواك وما ذكرناه هو ما يدل  
عليه حديث المستيقظ بالمطابقة والدلالة الصريحة واما التماس انه  
انما امر بغسل اليدين لاحتمال مجرد النجاسة لا لها مع غيرها من المستقدرات  
ثم التفرع على ذلك بان مثل هذه النجاسة تنجس للماء ثم اطلاق تجنيبها  
وان لم تغير احد اوصافه الثلثة فلا شك ان هذا التحميل لهذا الحديث كما  
يعتمله بل هو عندهم مبرر بل فطر ومعناه كيف والاحاديث قد وردت بان  
الماء طهور انه لا يغير شيئا ولا يغير الا ما غيظ طهره ولو لم يغيره واما ما ذكر في  
حديث الماء الدائم وان من بال فيه لا يغتسل فيه وتقييده الى افضل  
فيقال عليه انه كما ورد النهي عن الغسل بعد البول كذلك ورد النهي  
لجنب عن الغسل ولم يذكر البول وورد النهي عن البول مطلقا فالنهي  
جاء عن المجموع والاتفراد وحديث النهي عن غسل الجنابة على الفرادها اجماع  
مما استدلل به صاحب الهداية فما كان جوابه فهو جوابنا ولا نسلم التاويل  
لرد الاحاديث الى موافقة الاقاويل وهو وافقنا في الماء الجاري فلم يفرق  
بين قليله وكثيره قال وهو ما لا يتكرر استعماله واغرب في هذا التفسير  
فان بطم الجري لا يعبدان يأخذ المتطهر منه ما تاثر من عضوه قبل ان  
يقبلونه ولا عجب ان يأنى التدقيق في التضييق بمثل هذه التحكيكات  
على الشرع واللغة والعجب ان صاحب الهداية استدلل بحديث الماء الدائم

الذي ذكره وليس فيه تقييد وتفريق بين قليل وكثير فاستدل به شوخا الفهر  
 في قوله والغدير العظيم الذي لا يحرك احد طرفيه بتحرك الطرف الاخر  
 اذا وقعت نجاسة في احد جانبيه جازا الوضوء في الجانب الاخر انتهى وانت  
 عير بان الحركة والحرك لا ينضبطان بل يختلفان بالشدة والضعف ولهذا  
 اختلفوا في ذلك قال وقدر بالمساحة عشرة في عشرة بذراع الكوباس توسعت  
 الامر على الناس وعليه الفتوى وذكر في العمق ان لا ينحصر الماء بالاعتراف  
 يعني لا يظهر قعر الارض او الطرق بالغرف وانظر الى هذا التضييق ثم الادعاء  
 بان توسعة الامر على الناس ويقال عليه انه اذا كان الامر شرعا فهل لا حجة  
 كما ثنا من كان ان يوسع فيه او يحجر بغير اذن من الشارع اللهم سلم سلم  
 واذا كان المختار عندنا ما عرفت من مذهب مالك فلا يحتاج الى استثناء  
 ما استثناء غيرها من نجاسات زعموا ان وقوعها في الماء لا ينحصر بعد قلمهم  
 بنجاستها فاقوا بتأصيلات لم يدل عليها دليل ثم نقضوها واستثنوا منها  
 بلا دليل فاطالوا الكلام في الحيوانات التي لا دملها سائل الا كالبق والذباب  
 والنزير والعقرب والضفدع ولم يأتوا في ذلك بما يشفي ويقنع ولا فرق  
 عندنا بين مستعمل وغير مستعمل ولا بين ساكن ومتحرك فالمتغير بالنجاسة  
 نجس وبالطاهر طاهر غير طاهر غير المتغير طاهر طاهر لو كان مستملا  
 ولو كان ساكنا ولو كان قليلا لقوله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا  
 في كثير التفسير وذلك بمقتضى دلالة فعول على من يكثر منه الفعل وان  
 كان قد يدل على مجرد ثبوت الصفة لقوله الماء طهور لا ينحصر شيء ولا أنه



كان يغتسل مع بعض نساء وكان يعوذوا وشاشا إلى الماء وخرجوا عنهما كأنهما كانا يفتقران من الماء  
 واحد وتصل بفضل ما اتصلت به بعض نساء وقال الماء لا يجنب قوله هذا نص في عمل التيمم فان  
 معنى قولهم المستعمل لا يقع الحدث مفسر بان المانع الذي كان قائما بأعضاء الحدث اثر  
 في الماء وقام به بعد الانفصال من الاعضاء كان الماء صار محدثا  
 اوجنبنا او حايضا والنبى نفا لا وكذا بر ولا نرى مسح راسهما بفضل في يديه  
 وفي لفظ بيل في يديه واغتسل من جنابة فواى لمعة لم يعصها الماء فقال  
 بحجة فلما علمها قال السيد من اصحابنا والشوكاني الحق ان الماء لا يخرج عن كونه  
 طهورا بمجرد استعماله للطهارة لان تغييره بالك راحة او لون او طعم وقد كان  
 الصابون يركادون يقتلون على ما تاقظ من وضوءه في اخذونه  
 ويتبركون به والمبرك به يكون يغسل بعض اعضاء الوضوء كما يكون  
 بغير ذلك انتمى خلافا للاحاف حيث زعم بعضهم ان الماء المستعمل طاهر  
 غير مطهر وزعم البعض انه نجس فيبقى على الناس امر الوضوء والغسل اقول  
 قد توسعوا في التقارب على معظمهم في الماء المستعمل حتى ذكر في الهداية  
 عن المحنفة رحم ان من انفس جنبا في البير لطلب الدلو يتنجس هو والماء  
 لاسقاط الفرض عن بعض اعضائه باول الملاقاة وانما تنجس الماء تنجس  
 الرجل بنجاسة حقيقية بعد النجاسة الحكيمة فلو ان الله مرضا بعد مرضه وبغضه  
 قالوا ان مسحة البير حط وتمسكوا بحديث لا ينتقل حكمه في الماء الدائم  
 وهو جنب او لا يولن احدكم في الماء الدائم وحديث لهنى عن فضل الطهور  
 للواة وكل ذلك بمنزلة عن الاستدلال اما انتهى عن النجس في الماء الدائم

فمحمول على النظافة والمجنب عما يكره الطبع ويستقذره النفس ليس غير ان الماء ينحس به  
 ولو سلم انهم بانفسهم يخالفون ما استدلوا به علينا اذا كان الماء الدائم عشر في عشرة كذلك النبي  
 عن فضل طهور المرأة محمول على التزينة ولو كان لاجل الاستعمال لم يكن لتخصيص الرجل والماء  
 وبما يرضاه كان يلقى فيهما الخيض ولحوم الكلاب والخنزير ولم تنجس في القول بان ماء هذا  
 كان جاريا باطل صحيح البطلان صحيح به اليه في رد اهل الطحاوي والصحابه كما فاء  
 يتوضأون براءها ويظهر من بكل نجاسة ولا ندري هل كانوا يأخذون من جانب بعيد  
 عن جانب النجاسة عشرة اشراج ام ماذا يفعلون كيف وهذا الذي كان عرضها  
 ستة اشراج فلا يتشكى فيه تاويل الاختلاف انه كان عشرة في عشرة لئن فذلك  
 لعبارة وذكرى لمن توغل في القول ببراءة ونحن لانريد بذلك الطعن على  
 امامنا الاعظم ابي حنيفة الا كرميل قصدنا الرد على من قلد لا عينا وصحها  
 ولم يلتفت الى قول النبي المصوم عن الخطاء صلى الله عليه وسلم حاميها وقد  
 قال الامام الاعظم ما جاء عن النبي فعلى الرأس والعين فابي مقلد فيهم  
 الا حقا ففهم تحريم الخطاء صلى الله عليه وسلم ومخالفة سنته اللهم  
 وياهم لاتباع وترك الابتداع ولا بين القلتين وماد بينهما وما فوقهما  
 كما اختار الشافعي وقد رها بنحس قرب وفسرها اصحابه بنحس مائة وطل  
 واستدل بقوله اذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث وفي لفظ لم ينحس شي  
 وفي لفظ لم ينحس وانما تركناه لانه معلول بالاضطراب من حيث الاسناد  
 والمتن والمعنى وحديث الماء طهور اقوى منه ما قول صاحب المداينة  
 ان ابا داود ضعف حديث القلتين فنجيب لان ابا داود سكت عنه

فهو صحيح على عادته وصححه الحاكم وقال ابن مندة اسناده على شرط مسلم ويكره  
الغسل والبول في الماء الساكن والبول ثم الغسل فيه او الوضوء منه لو ورد النهي  
بذلك في الحديث الصحيح وفيه قالوا يا ابا هريرة كيف يفعل قال يتناول ثوبا  
قال السيل من اصحابنا فمن لم يجد الماء ساكنا واراد ان يتطهر منه فغسل  
ان يحتال قبل ذلك بان يجره حتى يخرج عن وصف السكون ثم يوضأ  
منه واما ابو هريرة فقد حمل النهي على الانغماس في الماء الدائم ولكن لا يتم  
في الوضوء فالاولى تحريك الماء قبل الشروع في الطهارة ثم يتطهر به منتهى  
قلت يستثنى من هذا الحديث البحر العليل ولا لآلة العقل وقيل بالاجماع  
وقيل ان الماء الساكن لا يحل التطهر به مادام ساكنا فان تحرك عادله وصدر  
الاصلي وهو كونه مطهرا ولا يجوز التوضي بنميبذ التمر لانه ليس بالماء المطلق  
كما قد مناه الاخوان في مسكوا بحديث ابن مسعود وابن عباس قلنا  
حديث ابن مسعود في سنده ابو زيد مجهول وابو قرة لم يعرف من هو  
فخرج عن ابن مسعود انه لم يكن معه ليلة الجن وحديث ابن عباس راطل  
في سنده ضعفاء ومتروكون والمحموظ قول عكرمة وهو ليس بنجته وقد مر  
في الاصول انه لا يجوز الزيادة على الكتاب الخبر الواحد فكيف الزيادة  
بالخبر الضعيف اهـ مسائل البير فقد خط فيها الاحناف فخط عليها  
وخطوا فيها اخطا ونجها قالوا اذا بالثاء في البير بنفس ماءها  
ووجب نزع كل واحد من مائتي فيما قارة او عصفورة ونحوها تخرج منها  
عشرين دلو او جوبا وثلاثون استقبيا باو ان ماتت فيها جماعة او دجلة

مسألة في الجنابة  
كما ذكره في الحديث

مسألة في الجنابة  
كما ذكره في الحديث

فيقوله انزع منها ما بين اربعين الى سبعين وأن ماتت فيها شاة او كلب او مات  
 فيها بقرة او آدمى او كلب او اسد او نمرا او فهدا او فيل ونحوها انزع جميع ما فيها  
 فان انتفع الحيوان او نفخ ترح جميع ما فيها صغر الحيوان او كبر فهذا خمس  
 صور ذكرها صاحب الهداية ولما كان بعض الأبارك لا ينزع كل ماءها  
 فتدرك ذلك بتقادير هي من جنس اصل المسئلة وهي من مائتين إلى ثلثمائة  
 ثم فرج على ذلك بانها اذا وجد في البيوميتة قبل ان تستفخ ولا يدري متى  
 احاد من يتوضأ بها ثلثها صلوة يوم وليلة وغسل كل شئ اصابه ماءها  
 فان وجدت متنفذة او متسحرة احاد واصلوة ثلثه ايام وليا اليها قال هذا  
 عند ابى حنيفة روى وقال ليس عليهم احادة حتى يتحققوا انها موقوتة انتهى  
 واقول ان من تصور هذا وعرفه تبين له فساد ما يدعى بدء وقد عرفت  
 المياه من حديث يربضاعة وغيرها ولا فرق بين ماء وماء الا  
 بتغير احد او ما فرما تقدم فاهل الحديث لا يحتاجون الى مثل هذه التفريعات  
 والتفريجات التي تباين عنها العقل السليم كما يباين عنها الشرع المستقيم اما  
 قول الاخاف انه روى عن انس اذا مات الفأرة في البير ينزع منها  
 عشرون دلو او عن ابى سعيد في الدجاجة اذا ماتت في البير ينزع منها  
 اربعون دلو او عن ابن عباس انه اتي بنزع البير كلها حين مات  
 النجى في الزمزم فمعه قطع النظر عن حجية الاقوال الموقوفة لم تثبت منها  
 قول بالسند الصحيح انما اخرج المحامى عن شيخه ابى حنيفة حماد بن ابي سليمان  
 انه قال في دجاجة وقعت في بئر فماتت قال ينزع منه قدر بئرين دلو

او خمسين وهذا رأى من حماد ولا يجوز تقليد سبعة اذ لم يستشهد له بكتاب ولا سنة.

**فصل** في الاساور غير هاعرق كل شئ معتبر بسورة قال صاحب المداينة  
سورة الادحى وما يوكل لحم طاهر وسورة الكلب نجس ويغسل الاناء من اوعاه  
ثلاث مرات في بيان فيها بعد وسورة الخنزير نجس وسورة سباع البهائم نجس  
وسورة الهريرة مكروه ولو اكلت الفلانة ثم شربت على فور الماء يتنجس  
الا اذا امسكت وسورة الدجاجة الحلاله مكروه وكذا سورة سباع الطير  
وسورة ما يسكن البيوت كالحيرة والقانة مكروه وسورة الحمام والبغل  
مشكوك فيه قليل في طهارته وقليل في طهر بتره فان لم يوجد غيرهما يتوضأ  
بهما ويتيمم ويجوز بهما قدر معنى الوضوء والتيمم وسورة الفروى  
عندها وعند الامام في الصحيح وكذا جميع الاساور غير سورة الخنزير  
والكلب ففيه اختلاف بين اصحابنا اهل الحديث ومذهب الجمهور  
نجاستهما لقول الله تعالى في لحم الخنزير انه رجس وقوله في الكلب  
اذا شرب الكلب في اناء احدكم فليغسله سبعة اوقات ويغفر الثامنة  
بالتزاب واختاره الشوكاني والسيد العلامة والحق عليه النجاسة والهر  
بالغل تعبدى او لما فيه من السمية ويدل عليه قول ابى هريرة اذ اوج  
الحكم القليل فلا تطعمه واختاره البخارى وغيره من اصحابنا وتمسك  
الاخنة على نجاسة سورة السباع بقوله يغسل الاناء من ووع الهريرة مرة  
او مرتين وقوله يغسل الاناء من سورة الهريرة كما يغسل من سورة الكلب

وقوله اذ اولفت الهرة غسل مرة قلنا الحديث الاول والثالث مع ضعفهما  
 حجة لنا اللهم والثاني لم يصح مرفوعاً ويعارضه الاحاديث الصحيحة الدالة  
 على طهارة سورة الهرة كقوله انها ليست بنجس انما هي من الطوافين  
 عليكم والطوافات وكان تمزيق الهرة فيصنع لها الاناء فتشرب ثم  
 يتوضاء بفضلها وسئل عن الحياض بين مكة والمدنية فقيل لسان  
 الكلاب والسباع ترد عليها فقال لهما ما اخذت في بطونهما ولنا ما بقي  
 شراب وطهور قيل ان توضاء بماء افضلت الحمر قال نعم وبماء افضلت  
 السباع ويفل الاناء اذ اولغ الكلب فيه سبع مرات والثامن بالتراب  
 او الاولى او احداهن ولا تحسب من السبع عملاً بالحديث الصحيح المروي  
 عن ابي هريرة وعبد الله بن مغفل ولاديل على نجاسة سورة السباع من  
 البها ثم والطيور وكراهة سورة سواكن البيوت كالغار والحيتة وشكوكية  
 سورة البغل والجمار واختلاف الصحابة انما وقع في اباحة الجمار وحرمته  
 لا طهارة سورة والحرم لا تستلزم النجاسة والدليل عليه قوله لها  
 ما اخذت في بطونهما ولنا ما بقي شراب وطهور وقد طال صاحب الهداية  
 ههنا واتى بتقريرات لا طائل تحتها المريات بحجة شرعية ولواتى بالحجة  
 لكن اول من اتبعها ووضعاها على الراس والعين.

**فصل** في التيمم قال الله تعالى واركعتم مرضى او على سفر  
 او جاء احد منكم من الغائط ولاستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا  
 صعيدا طيبا قد اجمعت الامة على مشروعية التيمم وانما يبيح الصلوة

وغيرهما من العبادات اذ لقين ووجدت شرطا وليستباح به ما يستباح  
 بالوضوء والغسل لمن لم يجد الماء على ذلك الكتاب والسنة الصحيحة واقول  
 الصحابة والتابعين ومن بعدهم الامارون عن عمرو بن مسعود انهما  
 كانا لا يريان التيمم من الجنابة فمونا ثياب عن الوضوء والغسل فيصلى بهما  
 الصلوات المتعددة ولا ينتقض بالفراغ من الصلوة ولا بالاشتغال بغيره  
 ولا بخروج الوقت فمن اراد عبادة كالصلوة او الطواف ولم يجد الماء  
 في محله وسرفقته وضوحهما ساغ له التيمم ولا فرق في ذلك بين مقيم ومافر  
 ولا من هود اخل البلد واخارجها ولا يشرط طلبه ميلا من جهة او اربع جهات  
 اسباب المذكورة في الآية ثلثة السفر والمرض وعدم وجود الماء وخمس السهم  
 بالذكور وان كان يدخل في عادم الماء لانه مظنة عدم الماء او انه لا يلزم  
 ان يطلب الماء في غير محله عندنا وقد صح انه صلى الله عليه وسلم تيمم في  
 المدينة من جذار وعن عمر بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم جعلت لي الارض مسجدا وطهورا ايما ادركتني الصلوة  
 تمسحت واصليت وعن امامة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 جعلت لي الارض كلها لي ولا تمس مسجدا وطهورا ايما ادركت رجلا من امتي  
 الصلوة فعنده مسجدة وعند لا طهور وهذا كما توى ظاهر في المراد  
 وليس فيه تقيد نعم عدم الوجدان في الآية مشعربان هناك طلبا  
 وهو لا يدل على انهما ذكرناه ومن زعم غير ذلك فعليه البيان قال  
 السيد من اصحابنا اذا دخل الوقت المضمرب للصلوة واذا دخل

القيام اليها فلم يجد حيث يوضع ماء ويغتسل في منزله او مسجده او ما  
 يقرب منه ساع له التيمم ولا ينبغي له ان ينتظر الى آخر الوقت بل يتمم ويصلي  
 ثم اذا وجد الماء والوقت باق فلا اعادة عليه قلت قد خالفنا الاخفاق في هذا  
 اشتراطوا طلب الماء الى ميل شرعهم وجدنا لجواز التيمم وهو قولنا الخليل  
 وتكفي ثلاث كليف من الشاة ومن وحيدة بثمن مثله واستطاع عرفه  
 واجد له ولا اعلم في ذلك خلافا وهل يلزم للمسافة شرارة والحال هذه امر  
 لا محل لنظر والظاهر عندي انه لا يلزم لان الله تعالى جعل السفر سببا متقلا  
 لجواز التيمم فكيف فيه عدم وجود الماء عند المصلي وقيل يلزم عليه شرارة  
 كالمقيم ان بيع بثمن مثله واستطاع قال في الهداية ومن لم يجد الماء وهو  
 مسافر او خارج للمصلي وبين المصير ايا واكثرية من المصحين ثم قال  
 والميل هو المختار في المقدار لانه يلحق الحج بغيره والماء معدوم حقيقة  
 والمعتبر للمسافة دون خوف الفوت لان التيمم يذاتي من قبله وكلاهما  
 ظاهر في ان عدم الماء للمقيم من اسباب جواز التيمم وظاهر في ان  
 من عدم الماء في مصر التيمم وهو تفريق لمراد كعليه دليل بل الدليل  
 على خلافه كما تقدم من فتل ذلك في المدينية وما كونا التيمم بالميل  
 اشارة للحكم بالمسافة وهو اى له والاحاديث المقتضية عدمه وغيره انما تنهيه  
 بمسافة بل فعله نص في خلاف ما قال ولا معنى لقوله والتفريط ياتي من  
 قبله لما علمت ان التيمم رخصة شرعية ولا على غير اشتراط الطلب حد  
 اخر والله الحاكم وقل صحيح على شرط الشيخين عن ابي سعيد قال خرج رجلان



في سفر حضرت الصلوة ومعهم ماء فيهما صعيدا طيبا فصليا ثم وجد الماء في  
 الوقت فاعاد احدهما الصلوة ولم يبد الاخر ثم اتى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فذكر ذلك له فقال للذي لم يعد اصبت السنة واجزأتك  
 صلواتك حديث آخر رواه اسحق بن راهويه في مسنده عن ابن عباس ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بال ثم تيمم ف قيل له ان الماء منك قريب قال  
 فلعلي لا ابغى ومن خاف من امته ان الماء رافقه فادبره مرضا ثم ان ربه  
 وان كان واجدا للماء وذلك لنص الكتاب ولما صح عنه صلى الله عليه وسلم حين  
 قال اصحابه لرجل شيخ في راسه ثم احاطوا به فجدد له رخصة وانت تقدر على الماء  
 فاغسل فمات قتلا قتلهم الله الا ما لو اذ لم يعملوا فاما شفاء الرسول  
 انما كان يكفي ان يتيمم ويصوب على وجهه ثم يمسح عليه ويفعل ما وجد  
 واحملهم عمر بن العاص في ليلة باردة فتييمم وصلى باصحابه فلما قدموا  
 ذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا عمر واصليت مع اصحابك  
 وانت جنب فقال ذكرت قول الله تعالى ولا تقربوا الصلوة وان كنتم  
 فتييمم ثم صليت فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئا  
 ويفعل الصحيح ويمسح على الجبائر وما اخذت من الصحيح لانه تمسك ولو كانت  
 في اعضاء التيمم لما عرفت من الحديث وقرن الشافعية بين ما اذا كانت اجزاء  
 في اعضاء التيمم وغيرها ووجبوا الاعادة في الاول قالوا الفوات اليد والرجل  
 ولنا انها رخصة فالمسح على الجبهة كاف وقد اكفى به المصوم في تعليم امته  
 فلا نزيد على ربه من عند انفسنا ولم ار في المداينة كلاما في هذه المسئلة

والظاهر انه موافق لما لوخاف من استعماله يرد ايقتله او يحرقه ويتم ولا اعادة  
خلافا للشاذبية في ايجاب الاعادة عليه ولنا حديث عمر كاهرو لو حال دون  
الماء سبع او خاف من قطع الطريق ان قصده على نفسه او ما لم اوكان الماء في يده  
وليس عند ما ينضح به الماء او كان في بركة او حوض او بئر وهو لا يقدر النزول  
اليها الممن في راسه يخاف بان يسقط فيه فيهم لانه كالعادم للماء وقد اتفق اكثر  
الفقهاء على انه لو وجد الماء يباع بثمن خال اكثر من ثمن مثله لم يلزمه شراؤه  
ولو قدر عايره وله ان يتيهم فيمن باه او في واليهم حايض بكل ما على وجه  
الافضل من ثمة الظاهر في فوات الاثبات وخلافا للشاذبية في تخصيصهم  
ذلك بانقراب ان الصبي قد يذبح في وقتهم مواصدا عليه امعاد وجه  
الابن في امة قوله ومنه قوله فيمن من السعيد يولد على فطرة فطرته فاعمل  
كثير من اصحابه فانه يتمم جنسية من حاطوا بها الاستدلال بحديث وجعل  
الى التراب طهورا في رواية وبعده: فربما نانا طهورا على تخصيص التراب فلا يتم  
لان معنى هذه النقب ضعيف كما تقر في الاصول واقل ضرورة واحدة للوجه  
والدفين ناويا مسويا فاقولنا ذلك واحد وخلافا للذمنا في الشوا فزعوا  
ان الواجب منعتان احدهما للوجه والاخرى لليدين الى الموفيقين استدلوا  
بقوله التي تمم جنسية من ذواته فلو يذبح من جنسية لليدين في حديث ضعيف  
لا تقوم به في الحديث ويستدلون في حديث الصحيح المستند لنا حديث  
عمران النبي قال في من ذواته في اليدين والاولى والاولى في  
لفظ عند الترمذي في حديثنا في من ذواته في اليدين وعند قال

اجنبت فلما صب الماء فتمسكت في الصعيد وصليت فذكرت ذلك للنبي  
 فقال إنما كان يكفيك هكذا وضرب النبي بكفيه الأرض ونفخ فيها نفخ مسح  
 بهما وجهه وكفيه متفق عليه أما الثانية فقد تقدم حديث إنما الأعمال بالنية  
 ذكرها الشوكاني وغيره من أصحابنا ولم يذكرها في التمهيدية وإنما  
 قاسوا على الوضوء لأن التيمم يدل عنه وقد يقال إن قوله كل مردي بال  
 لم يدل باسم الله فهو ابتداء لعموم المراد وعندى أنه لا يدل على الفضية  
 ولو صح هذا الاستدلال لصح أن يستدل بحديث كل مردي بال لا يدل فيه  
 بالتميم فواقطع على وجوب الحمد في الوضوء والتيمم ولو اراد من قال به  
 واحد بثبوت التيمم لم يذكر فيه ما يدل على وجوب ذلك والقياس على  
 الوضوء لا يصح لوجود الفارق الكثير بين الوضوء والتيمم بالزيادة <sup>في التيمم</sup>  
 وعندى أن الحق عدم الوجوب أفلا واجب إلا ما أوجب الله تعالى ولو <sup>تيمم</sup>  
 نواقض الوضوء ولو تيسر الوضوء وجب في الصلاة أو بعدها وفي الوقت  
 لم يجز دليله إلا عبادته بالوضوء وقالوا لا يجوز الله وأما الخيف في <sup>تيمم</sup>  
 في العمرة الثانية والثالثة في الأولى كان روية المذاهب من نواقض التيمم  
 عندهم فثبتت الصلاة وتجب عليه الطهارة فيوضا بالماء لا بغيره واجبة <sup>في التيمم</sup>  
 إلى سعيد ولم يشاهد من حديث ابن عباس كما مر من قبل أن النبي بان ثم  
 تيمم بغيره لأن الله قريب منك قال فلعلني لا أتمه وهو ظاهر في أن من فرغ  
 من الصلاة لم يرد عليه الماء لا يبطل صلاته من وجوب الماء في اثنتيها لا يبطل  
 من غيرهما هذا الحديث أيضا وفساد العبادات وابطال الأعمال ممنوعة

شرعاً الحديث يدلان على انه لا يطلب تأخير الصلوة لمن ظن وجود الماء أو تقصيره  
 ومخالفة في ذلك الاحتياط والشواغح ومن وجد الماء بعدة أي بعد التيمم  
 قبل الصلوة وجب عليه الوضوء اذا كان قادراً على استعماله لانه واجب للماء  
 والصعيد معاً عند اعادة العباد وفي حديث أبي ذر ان الصعيد طهور لمن لم  
 يجد الماء وقد قال تعالى فلم يجدوا ماء ويصلي به ما شاء من فرض ونفل ما بقى  
 شرطه خلافاً للشواغح حيث نعوذ بالله من كل فرض ولم يأتوا على ذلك  
 بحجة ولنا قولهم حمل الزاب طهوراً وقوله الصعيد وضوء المسلم وان لم يجد  
 الماء عشر سنين والماء في غيره اذا نسي الماء في رجله فيتحكمه وصلى ثم ذكر  
 الماء لم يجد ما وبه قال ابو حنيفة ومحمد في الماء فوقه والخاف في غير السافر لنا  
 انه لا قدرة له بدون العلم وهو المراد بالوجود به في حكم التقيد وقوله رفع  
 عن الحق الخطاء والسيئات وليس على التيمم طلب الماء اذا لم يفلح على ضمه  
 ان يقرب ماء لما تقدم في الأحاديث ايما ادركت في الصلوة تمسحت وصليت  
 ولم يذكر الطلب في شئ منها بل حديث ابن عباس عند اصحاب بن راهويه  
 ظاهر في ذلك وفاق الطهورين يوحى فاذا خاف فوت الوقت يصلي من غير  
 وضوء وتيمم وقيل يوحى الصلوة الى ان يقدر على احد الطهورين ولما ان  
 الطهارة كستر العورة وغيره من الشئ فيسقط الوجوب عندهم القدر  
 وهذا الحديث اما المجنب فينبغي له ان لا يصلي حتى يقدر على احد الطهورين  
 ويظهر قياساً على الحايض والحائض كلجنب وفي الباب حديث عائشة <sup>رضي الله عنها</sup> فاذا  
 الصلوة وليس معهم ماء فمضوا بغير وضوء واه الجماعة الا الترمذي

حديث  
 صحيح  
 في  
 صحيح  
 صحيح

وفي الاستدلال بهامش كاللاخفي على الناقد البصير فائدة  
 قال في الاحكام ما لمختص بهم على وفق القياس الصحيح فان الله سبحانه  
 جعل من الماء كل شئ حي وخلقنا من التراب فلنا مادة تان للماء والتراب فجعل  
 منهما نشأتنا وقواتنا وبهما تطهرنا وكان اصل ما يقع به تطهير الاشياء ان  
 الانسان والاقل هو الماء في الامور المعتادة فلم يجهل عدول عنه الى ما في  
 حال العدم والعذر بموض وغوة فكان الثقل عنه الشقيقة وخيب التراب  
 اولى من غيره ولما كان وضع التراب على الرئس مكرها في العادات وانما  
 يفعل عند المصائب والنوائب والرجلان محل ملازمة التراب في غلبته  
 الاحلال وفي ترتيب الوجوه من الخضوع والتعظيم لله والذل لله والاكس  
 ما هو من احب العبد وانفعها للعباد صدر الامر بتقريب الوجوه الى المستجب  
 للساجدان يترتب وجهه ويجهد على الارض وعلى ما هو من جنس جسمه  
 الامامية السجدة على الثوب او على ما ليس من جنس الارض من غير  
 او يلبس ويحصل الطهارة الباطنة والظاهرة شعاعا من غايته  
 جعل في العضوين المغسولين واسقط عن العضوين الغير المغسولين  
 الرجلين ميمسان في الحف بالاتفاق وبغير تمييز على وجهه  
 في العامة فللخفف عن المغسولين باسمه تخفيفا عن غيرهم  
 وحيث ان بناء على التخفيف كفى المسح الى الشرفين في  
 الى المرفقين ولو ينقص في الوجه لاكتفى به كبره ودون ذلك  
 فان المكشوف منهما في الاكثر الكفان اما عقوبة بقية اليدين فمن

باب اولى انتهى مع زيادة وحذف -

## باب المسح على الخفين جائزا سنة

وقد اجمع المسلمون على جوازها في السفر لم يخلو غير النواج والرواض والامثله  
اتفقوا على جوازها في الحضر وايضا الادوية عن مالك على ما قيل - ونقل ابن المنذر  
عن ابن المبارك قال ليس في المسح على الخفين عن صحابة اختلاف وقال ابن  
عبد البر لا اعلون روى عن احمد بن قتيبة السلف انكاره الا عن مالك مع  
ان الروايات الصحيحة مصححة عنه باثباته والاصل في ذلك ما روى عن  
جبروانه بال شئ توضع ومسح على خفيه فليل له تفعل هكذا اقال نعم رأيت  
رسول صلى الله عليه واله وسلم بال شئ توضع ومسح على خفيه قل ابراهيم فكا  
يحيى هذا الحديث لان اسلام جبرير كان بعد نزول المائدة متفق عليه  
والاحاديث في هذا الباب كثيرة يجوز للتوضي ان يسمح على خفيه اذا لبسها  
على طهارة كاملة لحديث المغيرة بن شعبه قال كنت مع النبي صلى الله  
عليه واله وسلم ليلة في مير فافترغت عليه من الادوية فضل وجهه وثرى  
ومسح برأسه ثم اهويت لائزع خفيه فقال دعهما فاني ادخلهما طاهرين  
شمع عليه ما متفق عليه ولا في داود مع الخفين فاني ادخلت القدمين  
الخفين وهما طاهرتان فشمع عليهما ومن ثم قال الشافعي وكثير من  
العلماء لو ادخل احد الخفين رجلاه بعد تطهيرها وقبل تطهير الاخرى  
لم يكفر حتى يطهر الاخرى وينزع الذي لبسه ثم يلبسه ثانيا وما قاله

ليس فيه فائدة ولا يعود بفائدة وهو أشبه بالعبث منه بالمقاصد الشريفة  
 والحديث اذا كان محتمل قال الشافعي ويحتمل ان يكون ليس كل واحد  
 منهما بعد تطهير الرجل له والاول ليس للشافعي فيه حكمة واذا كان  
 كذلك فرائد ورحمت تجل عن ان يوجب على الامتة ويكلفها به بل  
 ايما فعل العبد اجزائه للمقيم يوما وليلة والمسا في ثلاثة ايام ولياليها  
 من اول مسح بعد الحدث لحديث شريح بن هالي قال سألت عائشة رضي  
 عن المسح على الخفين فقالت سل عليا فانما علم بهذا الموقن كان يسافر مع  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ثلاثة ايام ولياليهن والليالي يوم وليلة رواه احمد ومسلم والنسائي وابن جرير  
 وغيرهم وعن خزيمه مثله رواه احمد وابوداؤد والترمذي وصححه وقال في  
 الهداية ابتداء المدة عقيب الحدث باتفاق من الشافعي والامام مالك  
 وصل ذلك بان الخف مانع لسرية الحدث فتعتبر المدة من وقت المنع  
 ويقال عليه فيلزم ان تكون العامة مانعة لسرية الحدث الى الواس  
 وان تكون الجبائر ولغايفهما مانعة لسرية الحدث حتى الجحابة وغيرها  
 عن ما تنجسها وايضا يلزم بهذا التعليل نفس ان من توضع ومسح ثم  
 انقضت ثلاثة ايام ولياليها اذا كان مسافرا او يوم وليلة اذا كان  
 مقيما ان يصلي بهذا المسح ما شاء وان زاد على مدته ما لم يحدث و  
 ذلك ان لا يلزم غسل رجله اذا نزع الخفين بعد المسح وقولهم  
 يوجب بمنافض لما علل به في ابتداء المدة ولنا ان السؤال وقع في خلاف

عن مدة المسح لا عن مدة لبسها ومن ثم كان قول من عدّ المدة من اللبس  
 اقرب مما ذكره علل والله أعلم والمسح الواجب على ظاهرهما لحديث  
 علي رضي الله عنه وأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم على ظاهر خفيه رواه ابو داود  
 وعن المغيرة بن شعبة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على ظهور الخفين  
 رواه احمد رواه ابو داود والترمذي ولفظه على الخفين على ظاهرهما وقال  
 حديث حسن وقد اشترط في الخف شرط من قوته وثقله وعدم تحرقه  
 وامكان سماع المشي عليه كل المدة والحق عدم اشتراط ذلك لان  
 الاحاديث المتقدمة وغيرها لم تدل على شيء من ذلك والمسح  
 على الخفين رخصة فنقبل هذه الهمدية ولا نقول ما هي وما لو نها  
 ولا نفرض على الامم ما سهل الله لها واتحلق اسباب وعلل لم تذكر  
 عن الله ورسوله صلى الله عليه وسلم لا ينبغي المتبع توقيفها نعم ان الاحتياط في عمل الناس  
 لنفسه خير مما يتجاوز الى الغلو المذموم شرعا ومثله الجرموق والقوق  
 والجورب ثخين او غير ثخين خلافا للاحناف في غير الثخين ولنا ما روي  
 الامام احمد وابن خزيمة في صحيحه عن بلال قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عليه واله وسلم يسبح على الموقين والخار وابو داود كان يخرج يقضو حجا  
 فاقبه بالداء فيتوضأ ويمسح على عمامته وموقيره وسعيد بن منصور في  
 سننه عن بلال قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول امسحوا على النصف  
 والقوق وعن المغيرة بن شعبة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح  
 على الجوربين والنعلين وهو حديث صحيح عند الترمذي وغيره ويمسح



لكل وضوء للاتباع في ذلك ولائذ قام مقام غسل الرجل أو مسح رجليه  
 في كل وضوء وإذا انقضت المدة أو تضرع فيها أو أراد غسلها من جنبها ونحوها  
 وجب عليه غسل الرجلين لأن مقتضى التأقيت بالمدة في الأحاديث صريح  
 في أن ما بعدها لا يكفي فيه المسح الألبس جديد بشرطه السابقة ومن نزع  
 فليس بلائس ومصحفهما عن غسل الجنبات ونحوها لم يرد عن الشارع فيه إذن  
 فيبقى على الأصل وهو وجوب الغسل والله أعلم ومن ابتداء المسح وهو مقيم  
 فافر قبل تمام يوم وليلة أو مسح ما فرغ من إطلاق الأحاديث عنه صلى  
 الله عليه وسلم ولو أقام وهو مسافر ان استكمل مدة مقيم نزع ولائها  
 لأن خصصة السفر لا تبقى بدونه وقال صاحب الهداية لا يجوز المسح على العامة  
 والقلنسوة والبرقع والقفازين لأنه لا يخرج في نزع هذه الأشياء والخصصة  
 لدفع الحج ويقال عليه قد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه مسح على الثوب  
 وتولاهن الرخصة لدفع الحج غير مسلم بل كما تكون لدفعه تكون تسهيل الدين  
 جواز فعل الأخف وقد يكون نقض العامة برفعها فاصلاحها ان لم يكن أشق  
 من نزع الخف لا يكون إيسرها ولعل الرخصة في المسح على ما ذكره أهواء  
 لما عسى ان يكون من اصابته هواء بارد ونحوه للرأس فامتنعت وجهه الشارح  
 وتشريع ذلك شفقة ورحمة بالأمست فاندفع حصلا العلة فيما ذكره وانما على  
 فرض صحتهما فلا تنافي بإباحة المسح على العامة وغيرها لما ثبت انه صلى الله  
 عليه وسلم فعله وإيجاز لا أمته والله أعلم علما أن ذلك لو كان على من لم يكتف  
 بالمسح على ذلك ما لم يكن راداً السنة منكرو الجواز لا طاعة من عمل بها

والله اعلم **فائدة المسح على الخفين** ونحوه وتخفيف رحمة من الله تعالى وهو مطابق على المصلحة وهو وفق للعقل اما كونه رحمة ظاهرة اما كونه مطابقا للعقل فانه لو تمهل به الطهارة مطلقا وكان المسح في ظاهره لا اسفله لان مسحه اعلاه ازالته للقدر وما عليه من الاوساخ التي لا تليق ان تلبس من قام لها جالة ربه العظيم مع ما في ذلك من الايمان بما ييسرهما امر به لقوله اذا امرتكم بامر فأتوا منه بما استطعتم لم يؤمر ولم يكف بالمسح على اسفله لان غسل الخدين بالتراب وهو مطهر فكيف من الغسل وسبب ان يكتفى بمسحه ما اصابه من اللبث بالارض ومسحه اسفله بالماء غير واف بالمراد من التطهير بل ربما زاده قذارة ونشأ القذر في اسفله وهيا له لان تتصق به اقدار لولا المسح وبلت لما لصقت باسفل الخف فتبين بذلك ان مسحه اعلاه هو الموافق للعقول لا اسفله وقول بعض السلف لو كان الدين بالراي لكان باطن الخف اولى بالمسح من ظاهره يحمل على بادي الراي لا على ضاير الله اعلم

## بَابُ الْحَيْضِ

دل الاستقراء على ان اقل سنه تسع سنين اى اقل سن تحيض فيه المرأة تسع سنين والدليل على ذلك الاستقراء اى لم يعلم ان امرأة حاضت قبل ان تبلغ التاسعة من العمر وعليه الائمة الاربعة ولم يأت في تقدير اقل واكثر عن النبي صلعم ما تقوم به الحجة اما الباحثون عن ذلك

فقال الشافعي رحمه الله اقل يوم وليلة واكثر خمس عشر يوما بليلتها  
 وقال ابو حنيفة رحمه الله اقله ثلاثة ايام واكثره عشرة ايام وقال مالك رحمه الله ليس  
 لاقل حد واكثره خمس عشر يوما وقل الطهر الفاصل بين الحيضتين  
 خمس عشر يوما عند ابى حنيفة رحمه الله والشافعي رحمه الله وعند احمد رحمه الله ثلاث عشر يوما  
 وقال مالك رحمه الله لا اعلم بين الحيضتين وقتا يعتمد عليه واقل ان كل ما قالوا  
 صحيح وذلك يختلف باختلاف النساء والبلاد والطباع ولوعرفنا  
 احدا من النساء على غير ما قوروا لما ساء للشيخ بدشمان يهمل عاداتهن  
 والامور مع ما ذكره لاستحالة الوقوف على جميع عادات نساء العالم  
 كل واحد لهذا النكتة لم يأت عن الشارع تحديد ذلك بمدة معلومة  
 لاستغناءها معينة وانما عرفت بما ينضب تكررها الى عاداتها والقرائن  
 واللون فالجهد لله على يتيسر وسلامه على المبعوث بالشريعة الكاملة  
 والرحمة العائمة صلى الله عليه واله وسلم فذات العادة للتقدير تقل عليها  
 لقوله صلى الله عليه وسلم اذا قبلت المحضنة فاقركي الصلوة فاذا ذهب قلبها  
 فاغسل عنك الدم وصلي اخو الجباري وغيره والحديث امرسلة انها استفتت  
 النبي صلى الله عليه وسلم في امرأة تهرق الدم فقال لتتظري الليالي والايام التي كانت  
 تحيضنهن وقد رهن من الشهر فمدع الصلوة وغيرها ترجع الى القرائن  
 للاستفادة من الدم لحديث فاطمة بنت ابوحبيش انها كانت تستحاض  
 لما نبي صلى الله عليه وسلم ان كان دم الحيض فنداسود يعرف فاذا كان ذلك فامسكي على العدة  
 واذا كان الاخوف فوضي وصلي فانما هو عرق فدم الحيض يتميز عن غيره

فتكون حايضاً اذا رأت دم الحيض اخرج ابو داود والنسائي من حديث  
فاطمة بنت حيش ان قال صلى الله عليه وسلم دم الحيض اسود يعرف  
ابن خزيمة واخرج النسائي من حديث عائشة مرفوعاً نحوه واخرج الطبراني  
والدارقطني من حديث ابى امامة مرفوعاً بلفظ دم الحيض كالبول الاسود  
قال السيد من اصحابنا في الروضة قدلت هذه الاحاديث على ان لا يثبت  
للصفرة والكدرة دم حيض ولا يعتد بهما سواء كانت بين دمي حيض او  
بعد دم الحيض وليس التخيض بين دمي الحيض مع تخلل الصفرة والكدرة  
لاجلهما بل كون ما توسط بين دمي الحيض حيضاً كما لو لم يخرج دم اصلاً  
بين دمي الحيض ولا عارض هذا ما اخبر في الوطواط وعلقه في النخاع ان النساء كسفن  
الى عائشة بالدخول فيها الصفرة والكدرة من دم الحيض ليس لهما عن الصلاة  
فقول لهن لا تجلن حتى تزيين القصة البيضاء فان هذا مع كونها منهن  
ليس بخالف لما تقدم لانها لم تخبرهن بان الصفرة والكدرة حيض انما  
امرهن بالانتظار الى حصول دليل يدل على انه قد انقضى الحيض وهو  
القصة فتخرجت لم يخرج بعدها دم حيض ولم تأمرهن بالانتظار ما  
ما مت الصفرة والكدرة وهذا واضح لا ينفي وقال في الهداية اقل الحيض  
ثلاثة ايام ولياليها وما نقص عن ذلك فهو استحاضة واكثره عشرة ايام  
والزائد استحاضة وما تراه المرأة من الحمرة والصفرة والكدرة حيض حتى ترى  
البياض خالصا وقال ابو يوسف لا تكون الكدرة من الحيض الا بعد الدم  
واستدل على تقدير المدّة بحديث الدارقطني وغيره اقل الحيض للجارية

البكر والثيب ثلاثا يلم ويل إليه واكثر لا عشرة ايام قال وهو حجة على الشافعي وقول  
 هذا حديث لا تقوم به حجة لان في سنده الضعفاء والمتروكين والرضاعين وكذلك  
 وكان لك ما احتج به الشافعي بقوله تمكك احدا كن شرطه هو خلاص الفصل <sup>للقية</sup> في  
 الواقع مع ضعف سنده حجة قوية على عدم صدق الرواية المصدوق الذي لا يخبر بغير الصدق  
 ومطابقة الواقع واستدل على ان الصفة والكذب يحض بها نقمة اتفاع من المؤمنين  
 سيدتنا عايشة وقد عرفت ما في ذلك وما له وعليه وان لا يدل على ما يخالف  
 ما دل عليه الحديث الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله دم الحيض  
 اسود يعرف وقد تقدم فعلك بالتأمل والاتصاف في طلب الحق فان الدين بحلاله  
 وحرامه وادابه ومحظوراته هو ما شرعه الله على لسان رسوله صم فاذا كان الحيض  
 في نفس الامر يكون اقل من اليوم والليلة او اقل من الثلثة كما دل على ذلك الاستمرار  
 بالقضاء بانها استحضارة واجاب الصلاة وتجويزها معها للرجل فيمن الخطا طهرها  
 وعلى الفتى ما هو معلوم عند العلماء وكذلك القضاء على من رأت الصفة والكثرة  
 بانها حائض واسقاط الصلاة عنها وتجويزها معها على زوجها فيمن الخطا طهرها  
 ما تقدم اذ لم ير عن النبي ما يفيد ذلك بل وبه ما هو صريح في خلاف الحديث  
 امر عطية قالت كنت لا اعدا الصفة والكثرة شيئا رواه البخاري وليس في بعد الطهر  
 انما زاد ابدا ودوالها كروا وكذا خرج الاسماعيل وهو ظاهر في محل النزاع  
 فتأمل والحائض لا تقضي ولا تصوم اتفاقا ولما مر في ذلك من الاحاديث  
 الصحيحة كحديث اليس اذا حاضت لم تقصلي ولم تصومي وهو في الصحيحين وغيرهما  
 من حديث ابى سعيد قال في الروضة وهو جمع عليه وكان هذا شارح الحائض

في زمن النبوة وأيام الصحابة فمن بعدهم أنها تلحق الصلاة والصوم أيام حقيقتها  
 وتقتضي الصوم ولا تقتضي الصلوات لحديث معاذة قالت سألت عائشة فقلت  
 ما بال الحائض تقتضي الصوم ولا تقتضي الصلاة قالت كان يصيبنا ذلك مع رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم فتؤمر بقضاء الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلاة وهو  
 في الصحيحين وغيرهما وعند الأئمة على من وجب له أن يلفظ فلم تكن تقتضي وقلا جمع للصلوات  
 على ما دل عليه هذا الحديث الصحيح الأما يحكى عن طائفة من الخوارج في إيجاب قضاء  
 الصلاة عليها وههنا لا تنوع المعارضة بأن القضاء يجب بدليل الأدلة الشرعية  
 في حديث عائشة رضي الله عنهن كن يؤمرن بقضاء الصوم لا الصلاة وتظاهر الخلفاء  
 لم يكن يقضين الصلاة وقد صرح به في رواية الأئمة على ما قررهن على عدم  
 قضاء الصلاة مجتلاستحالة أن يقرر الشارع خطأ من الأمة على باطل وقت نزول  
 الوحي ولا توطأ حتى تغتسل بعد الطهر هذا ما تقدم جمع عليه الأئمة عرفت عن  
 بعض الخوارج فيما تقدم من هذه المسئلة أعني وطئ الحائض فقد نص على تحريمه  
 الكتاب العزيز فقال تعالى ويأتوا نكاحهم من حيث يفرغون من الحيض قل هو أنى فأعتزلوا النساء  
 في الحيض ومع عنده صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال اصنعوا كل شيء إلا النكاح  
 وفي لفظ الألبان ومثله كافرا أنه مكذب القرآن ومن جامع جاهلا بوجود  
 الحيض وإناسيا فلا كفر ولا كفارة أو ما مدعا لما اختار فقد أتى بكبرية يجب  
 عليه التوبة واختلاف في وجوب الكفارة عليه إن لم يعج فيها ما تقوم بحجة على  
 الوجوب ومن احتاط فقد استبرأ الدين لله والله أعلم ما سبب التحريم إلى غاية  
 الغسل أو ما يقوم مقامه عند عدم الماء بعد انقطاع الحيض فلقوله تعالى

ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله الآية وعلى  
هذه أكثر أهل العلم بل قال ابن المنذر هذه أكا الإجماع منهم وقال الأوزاعي وما وجد  
إذا غسلت في جهاز وطؤها ما أبو حنيفة فقد قال بعض الأحناف وإذا  
انقطع دم الحيض لأكل من عشرة أيام لم يحل وطئها حتى تقتل ولو لم تقتل  
ومضى عليها الحيض وقت الصلاة بقدران تقدر على الاعتسال والحرمة حل  
وطئها لأن الصلاة صارت ديناً في ذمتها فطهرت حكماً وأقول قوله طهرت  
حكماً غير صحيح فإنها لم تطهر حكماً وما مراداً بالحكم فإنه لم ير دلاً في القرآن  
ولا في السنة أمر أو نهي بأن يحل وطؤها في هذه الحالة وإن أراد بقوله طهرت  
حكماً يعني تقديراً فيقال فاذا كانت الصلاة صارت ديناً عليها ولم يجز فعلها  
فكذلك يقال إن قوله تعالى فاذا تطهرن فأتوهن يدل على عدم جواز التمتع  
قبل التطهر الذي حظ الصلاة بغير طهور هو الذي حظر جماع الحيض قبل  
التطهر تقديراً أنها طاهر بصير وفي الصلاة ديناً في ذمتها إذا صح أن يكون عليه  
فإنما يدل على أن المرأة إذا خوت الغسل مع طلب زوجها الجماع تكون مأثومة  
قياساً على أمها في تأخير الغسل للصلاة أما جواز فعل الجماع قبل الغسل والتطهر  
فما علة بكيدل عليه هذا على فرض تسليم تعليله والحق ما قد مناه لدلالة  
الكتاب والسنة عليه وقد عرفت أنه قول أكثر العلماء حتى قال ابن المنذر ما  
قد مناه والله أعلم قال وإذا انقطع الدم لعشرة أيام حل وطئها قبل الغسل إلا  
أن لا يستحب قبل الاعتسال التهي في القرأة بالتشديد ما انتهى وقد عرفت مله  
الحق في ذلك قال ولا تدخل المسجد وكان للجنب لقوله عليه السلام فاني لا أحل

المسجد الحايض لا جنب وهو باطلا فحجة على الشافعي في اباحة الدخول على  
 وجه العبور والمروءة ولا تطوف بالبيت لان الطواف في المسجد وليس الحايض والجنب  
 والمفساة قراءة القرآن لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقرب الحايض والجنب شيئا  
 من القرآن وهو حجة على مالك في الحايض وهو باطلا فريتنا اول ما دون الايم  
 فيكون حجة على الطحاوي في اباحته وليس له من المصحف الا بفلا فولا اخذ  
 دونه في سورة من القرآن الا بصحة وكذا الحديث لا يمس المصحف الا بفلا فولا  
 لقوله عليه السلام لا يمس القرآن الا طاهر ثم الحديث والجنب حلالا لا يثبت  
 في حكم المس والجنب حلت الغمدون الحديث فيعتريان في حكم القراءة وعلا  
 ما يكون متجا فيا عند دون ما هو متصل به كالحديث لا يمس المصحف الا بفلا فولا  
 بالتمسك المصحف لانه تابع له بخلاف كتب الشريعة لاهلها حيث يخص في مسها  
 بالكون لان فيه ضرورة ولا بأس بدفع المصحف الى الصبيان لان في المنع تضيق  
 القرآن وفي الامر بالتطهر حجابهم وهذا هو الصحيح انتهى بطوله واقول  
 استدلال على منعهم عن المروءة حجة اني لا اهل المسجد الحايض ولا  
 جنب لو سلم له صحة الحديث وقطع النظر عن قول النخاوي ان عند جسر  
 عجائب وان افلت داوود مجهول الحال وقول الخطابي وعبد الحق انه لا يثبت  
 من قبل اسناد لا ممنوع لانه اذا تناقض الدليلان واكثر فلا يفي احدهما  
 لا فزاذا ليس احدهما باولى من الاخر الا بموجب وهذا الحديث مع انه مختلف  
 في صحته فهو معارض بما هو مثله وبما هو اصح منه فمن ذلك ما ذكر في التتبع  
 عن عايشة رضي قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ناوليني الحجر من المسجد فقلت اني



حايض فقال ان حيضتك ليست في يدك رواه الجماعة <sup>على</sup> البخاري  
 وفيه عن ميمونة <sup>رض</sup> قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل على احدنا وهي <sup>تف</sup>  
 فيضع راسه في حجرها فيقرأ القرآن وهي حايض ثم تقوم احدنا فخرت  
 فتضعها في المسجد وهي حايض رواه احمد والنسائي وهذا الحديث مؤيد  
 ومفسر للحديث الذي قبله وعن جابر قال كان احدنا يمر في المسجد فبها  
 عجزا زاروا سعيد في سنة وعن زيد بن اسلم قال كان اصحاب رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يمشون في المسجد وهم جنب رواه ابن المنذر وهذه ادلة  
 اجازة الدخول للمار في المسجد وهو جنب منهم ابن مسعود وابن عباس  
 والشافعي واصحابه واستدلوا ايضا بقوله تعالى <sup>المع</sup> الا يحايرى سبيل <sup>المع</sup>  
 انما يكون في محل الصلوة وهو المسجد لا في الصلوة وتقيدها بذلك  
 بالسفر لا دليل عليه بل الظاهر ان المارد مطلق للمار لان المسافر ذكر بعد ذلك  
 فيكون تكرار بيان القرآن عن مثله وقد روى ابن جرير بن وهب ان  
 الانصار كانت ابوابهم الى المسجد فتحات تصيبهم جنازة فلما وجدوا  
 الماء ولا طريق اليه الا من المسجد فاقول الله تعالى ولا حينا الا يحايرى سبيل  
 وهذا من الدلالة على المطلوب فجعل لا يبقى بعد ذلك فقهين تخصيص  
 حديث النع بما ذكره وحمله على من يدخل للمكث ان صح وايضا القياس  
 الصحيح يدل على جواز العبور لان الصحابة كانوا ينامون في عهد النبي <sup>ص</sup> والمسجد  
 ويصحبهم جنازة في ما كان لهم به من العبور لو كان مطلقا لدخول  
 حجر ما ملئهم اشارع عن النوم في المسجد اذ هو يرد في غالب الاحوال

الى اركانها الحرام غاية وفي الباب تحت ط الأمان لا تقسمهم اما الإيجاب والتحرر  
 فلا يصار اليها الا عند صحة ما يقتضيها من الشارع وعدم المعارضة بمثلها فضلا عما هو  
 اقوى منه والله اعلم اما قوله ولا تطوف بالبيت لان الطواف في المسجد انتهى  
 لان الطواف لا يكون الا في المسجد وقد استدل على منع ذلك بحديث منع دخول  
 المسجد المتقدم وقد عرفت حاله وما عليه واهل الحديث انما يستدلون على ذلك بقوله  
 انما الطواف بالبيت صلاة فاذا اطفئتم فانكروا السلام وسياتي في كتاب الحج  
 اما استدلاله على منع الحائض والمجنبة والنساء عن قراءة القرآن بحديث لا تقراء  
 الحائض والمجنبة شيئا من القرآن مع الاختلاف في رفعه فهو حديث مطعون ولا  
 يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ضعفه ائمة الحديث نعم بعض اهل الحديث يستدل  
 على ذلك بما روى عن علي بن ابي طالب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجيب ويربما قال لا يجزى  
 عن القرآن شيء ليس بالجنابة وقد اختلف اهل الحديث فيه بين مضع ومضع حتى  
 قال الشافعي اهل الحديث لا يثبتونه وانت ترى ان هذا حكاية فعل مع اختلاف  
 الحديثين فيها لا يصلح للاحتجاج وذكر البخاري من اصحابنا عن ابن عباس انه لم  
 يرب بالقراءة للمجنبة باسا وقالت عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ على كل ايامه وتقوم القراءة  
 على الحائض يوجب الحج وربما يهدي الى النسيان ان كانت الحائض متعلمة  
 للقرآن وقوله وليس امر من المصحف ثم استدلاله بقوله عليه السلام لايس  
 القرآن الا ظاهري يقال عليه هذا الحديث قد اختلف في صلاحية الاحتجاج وقد  
 ذكر الشوكاني في النيل اختلافهم في ضعفه وقال هو من صحيحة غير مسبوقة  
 وفي رجال استاذي خلا في شديدا قال والظاهر يطلق بالاشترار على المؤمن والجاهل

من الحديث الأكبر والأصغر ومن ليس على بدنه نجاسة وبطلان لا إطلاق على الأول  
 قوله تعالى إنما المشركون نجس وقوله صلعم إلى ههنا المؤمن لا ينجس وعلى الثاني  
 وإن كنت نجساً فأطهر وأطلق الثالث قوله صلعم في الجمع على المخفين دعم ما في  
 ادخله ما ظاهره بين وعلى الرابع الإجماع على أن الشيء الذي ليس عليه نجاسة  
 حسية ولا حكيمة يسمى طاهراً وقد ورد إطلاق ذلك في كثير من أجاز حمل  
 المشترك على جميع معانيه حمل عليها هنا والمثله مدونة في الأصول وفي هذا المذهب  
 والذي يتوهم أن المشترك يحمل فيما فلا يعمل به حتى يتبين وأما الاستدلال  
 بقوله تعالى لا يمس إلا المطهرون فلا يتم إلا بعد تسليم مرجع الضمير إلى القرآن  
 والظاهر رجوعه إلى الكتاب وهو اللوح المحفوظ لأنه الأقرب والمطهرون الملائكة  
 ولو سلم عدم الظهور فلا أقل من الاحتمال فيمتنع العمل بأحد الأمرين ويتوجب الرجوع  
 إلى البراءة الأصلية ولو سلم رجوعه إلى القرآن على التعيين وتنازلنا عما تقدم ذكره  
 لكأن دلالة على الطلوع وهو منع الحديث من غير مسلمة لأن المطهرون ليس  
 ينجس المؤمن ليس ينجس دائماً الحديث للمؤمن لا ينجس وهو تفوق على ولا يصح حمل الظاهر على ليس  
 ينجس أو حايضاً ومحدثاً ومعتقاً ينجس بنجاسة اعتدلت بدنه أو ثوبه الذي عليه لا  
 لا يقال لكل من تطهر عن أحد هذه الأشياء على أفرادها مطهرون ولا طاهر على  
 الإطلاق وإنما يقال طاهر من الحديث الأصغر وإن كان قد يكون على كماله  
 جازية كما هو مذهب الشافعية وطاهر من الجنابة والحوض وإن كانت على بدنه  
 نجاسة عينية نعم يقال لما يعيها مضافاً للعبادة كان يقال طاهر بطهارة الاستدلال  
 لأن هذا الأخير لا يقول به المانعون لأنهم لا يثبتون نجاسة في الأصل فلو سلم

الطهارة عن النجاسة فبين بذلك ان اطلاق المطهر والطاهر لا يقيدانما يصح  
 في المؤمن فهو مطهر وطاهر وان كان مجنباً او على بدنه نجاسة ولهذا يقال  
 لهذا اعني الكافر نجس كما قال تعالى انما المشركون نجس ويقال للملوك  
 مطهرون اي بالايمان لا بالماء ولو سلم صدق اسم الطاهر على من ليس بمحدث  
 حدثاً اكبراً واصغر فقد عرفت ان الراجح كون المشترك مجمل في معانيه فلا يبين  
 حتى يبين وقوله لا يمس القرآن الا طاهر كذلك لا يتعين على المتطهر من الجنابة  
 او المحدث حدثاً اصغراً والطاهر عن النجاسة العينية ولو سلم ايضاً ان اطلاق  
 على المؤمن انما هو مثل اطلاقه على المتطهر عن هذه الاشياء فالدليل على  
 ارادة تعيينه هنا قوله صلعم المؤمن لا ينجس ولو سلمنا ان هذا الحديث اعني  
 قولنا المؤمن لا ينجس لا يمنع من ارادة منع المجنب او غيره ممن تقدم  
 فتعين احدهما محل النزاع ترجيح بلا مرجح فتعيينه لجميعها مع انه خلاف  
 الراجح عند الاصوليين لا يستقيم لانهم لا يقولون بطرد الان من لاقت  
 بدنه نجاسة لا يمنعونه عن مس الصحف ولا عكس في المؤمن فانه طاهر ومطهر  
 وان كان مجنباً وهم يمنعونه فاستدلوا لهم بحديث لا يمس القرآن الا طاهر  
 مع عدم صلاحية الاستدلال هو نظير استدلالهم بالاية المتقدمة ويمكن  
 حملهما على الخبر ومع الاحتمال لا يتم الاستدلال قال السيد العلامة محمد بن  
 ابراهيم الوترير من اصحابنا ان اطلاق اسم النجس على المؤمن الذي ليس بطاهر  
 من الجنابة والحيض والحديث الاصغر لا يصح لا حقيقة ولا مجازاً ولا لغة وقوله  
 هذا قد سبق اليه الصادق صلى الله عليه واله وسلم بقوله ان المؤمن لا ينجس

ثنا ورجع على نفسه موالا واجاب عنه فقال فان قلت اذا اتوا تريد من حمل الظاهر  
على من ليس بمشرك فما جوابك فيما ثبت في المتفق عليه من حديث ابن عباس  
ان صلعم كتب الى هرقل عظيم الروح اسلم وسلم الى اخيه حاصلا ان كتاب البقا  
الى هرقل مشتل على قرآن وقد مر هرقل واصحابه وكانوا كفارا استنجسوا مطهر<sup>ت</sup>  
من المحدثات فاجاب بتخصيص ذلك بمثل الآية واليتين فانه يجوز تمكين  
المشرك من مس ذلك المقدار لمصلحة كدعائه الى الاسلام ويمكن ان يجاب  
عن ذلك بانه قد صار باختلافه بغيره لا يجوز له مس كتب التفسير والتخصيص  
به الآية والحديث وقد عرفت ان ما تقدم في الجنب واما المحدث حدثا اصغر ف<sup>هـ</sup>  
ابن عباس والشعبي والضحاك وزيد بن علي والوئيد بالله والهادوية و<sup>صفي</sup>  
القضاة وداد الى ان يجوز لموس المصنف انتهى ما اردت من التيل بزيلا ونقصا  
والله اعلم اما قوله مفرقا بين الجنب والمحدث حدثا اصغر ان الجنب حلت  
جنايته الفمخومت عليه قراءة القرآن والمحدث حدثا اصغرا لا يحل حذشه في جوارحه  
قراءة القرآن فمن المصادق لاننا لانعلم هذا التفرق وما الدليل عليه وقد عرفت  
حكم قراءة القرآن مما تقدم والخلاف والجلد المشتهر وكراهة المس بالكم هي مبني<sup>ة</sup>  
على اصل المسئلة وهي المس وقد عرفت الحق عندنا انه وان صح قول المنايعين  
فالتوسع بالتمع الى ما ذكر غير صحيح وما احسن الاقتصار على ما دل الدليل عليه  
وقوله بخلاف كتب الشريعة لاهلها حيث ينخص في مسها بالكم مفهوما ان  
مسها باليد المحدث غير منخص فيه ولعله يكرهه ونحن نترك قوله ولاننا عليه  
فيه لا نرى عن الدليل وما هذا حاله فيما شبهه بحكايات الناس السائرة

في مسامحةهم وما لنا ولها حصة الله وثأبه على من قصده والله اعلم **فصل**  
 ثالثة لنا على ما قدمنا ذكره عن الامام الشوكاني رحمه الله استمد من كتاب واعلم  
 ان يكون الصواب وفصل الخطاب في هذه المسئلة واقول انه بعد تحريها  
 نقلت عن الامام الشوكاني رحمه الله في ان فاسا من الماتيين عن **مس**  
 قد قرر وادليهم على صحتها غير ما ذكرها الامام رحمه الله بانهم قالوا قد نقل  
 المنع عن اكثر السلف بل قيل انه اجماع منهم لولا ما نقل من خلاف داود  
 في ذلك وخلافه لما يعد شذوذا ومثل هذا الاجماع يعد حجة في محل النزاع  
 عند كثير من الناس انت تعلم ان دعوى الاجماع لا يستقيم مع مخالفة داود  
 وابن عباس والشعبي وغيرهم كما ذكرنا في الجزء الثاني من هذا الكتاب  
 نعم لهم ان يقرروا استدلالهم بالآية والحديث على وجه اخر بان يقولوا ان  
 الآية جاءت لبيان شان القرآن وعظمته ومبيقت للتشوير بعلم مرتبة  
 ومكانته فقال تعالى انه لقرآن كريم في كتاب مكنون لا يمس الا المطهرون  
 والضمير في لا يمس ان كان عائدا الى الكتاب المكنون فهو لا يخلوا ما ان يدا به  
 مجرد الخبر ان ليس هناك من يمس غير المطهرون ويكون لو امكن ان يصله  
 غيرهم لما كان عليه في المسألة وهذا لا يقضي سياق الآية وان كان  
 المراد ان شان ان لا يمس الا المطهرون باعتبار ما اشتمل عليه من كلام الله  
 وكلماته فقياس المصحف عليه بان لا يمس الا المطهرون من باب اولي لان  
 القرآن اجل واكرم مما في اللوح المحفوظ على الله تعالى ويمكن ان يقال ان  
 ذكر اللوح المحفوظ وصفه بان لا يمس الا المطهرون في معرض مدح

القرآن والتنويه بشأنه تنبيه المؤمنين على أن ما كان هذا حاله عند الله المبكّر  
 حيث وضعه بجل لا يمسي ذلك الخلل إلا للظهر <sup>ويخرج</sup> أن يكون عندهم بجل  
 وهو المصحف لا يمسي إلا وهم طاهرون وهذا من الأولوية بجل فهذه  
 الاحتمالات والتوجيهات مخرجة على تسليم أن مرجع التفسير إلى الكتاب  
 الذي لا يراد به غير اللوح المحفوظ أما إذا قرأ الكتاب المكون بما هو أعم من اللوح  
 المحفوظ وذلك بأن يقولوا المكون المستور والمراد به المصون من التبديل  
 والتغيير وظاهر أن المصحف أيضا محفوظ مصون من التغيير والتبديل  
 كما قال تعالى أنا نحن نزلنا الذكر وأتاه الحافظون فالقرآن قبل نزوله وبعد  
 نزوله في كتاب مكنون وحيث لا أشكال في تفسير المظهرين بل شأنه قبل  
 نزوله وبعد نزوله أن لا يمسي إلا المظهرين وهذا التفسير الذي يعبر القولين الذين ذكرها  
 أنفسهم وتبعهم الشوكاني ثم إذا كان هذا الخبر نحن بشأنه وإظهار العظمة  
 وكرامته مكانه في الخبر ومعناه انتهى بل قالوا أن ذلك يبلغ من جمود النهي  
 ولا يبق الأبهة اشتراك المظهر والمظهر لفظان للعاني التي ذكرها الأمام الشوكاني  
 وهذه الشبهة غير واردة ولا مانعة للدلالة على ما اردنا بل الدلالة بينة  
 وواضحة صريحة في محل النزاع يوضح ذلك أن الإنسان من حيث هو إنسان  
 بما يعمر المسلم المؤمن والكافر طاهر العين اتقا منا ومن الشافعية ولما  
 الكافر إنما هي معنوية باعتبار ما قام به من الاعتقاد الباطل المستقدر عقلا  
 وشعرا ولا ينبغي ما لا قاله من الطاهرات والمسلم هو طاهر مطهر لا ينقص  
 حيا ولا ميتا ولكن مع ذلك قد تقوهر به أشياء معنوية وأحسية تمنع عن كثير

هذا الخبر  
 مع ما في  
 من أن  
 في قوله  
 الدين

من العبادات فلا يلزم احتاج إلى الطهارة الظاهرة بالمطهرات المادية فقيام  
 الأحداث والنجاسات بتعويذ إلى طهارة مخصوصة شرعا مع طهارته الاعتقادية  
 وهذه هي الطهارة الكاملة التي لا يمكن أن يتلبس بالعبادات الشرعية التي من  
 شرطها الطهارة إلا بها ونحن لا نكفر أن الإيمان يسوغ إطلاق اسم الطاهر عليه  
 وي زيد على الكافر إطلاق اسم المظهر فالإيمان الكافر مطهر وإن كان يقال  
 طاهر العين من حيث أنادى وهذا من حيث العين أما طهارة المؤمن فمحيث  
 العين والاعتقاد جميعا بقى الطهر والمظهر المتطهر في العبادات ومبانيها بالمؤمن  
 تعظيم من المشاعر وغيرها شرافة طالبت لها الطهارة أو قد فعلها كقول الفاعل  
 طاهر ومطهر ومطهر فمحيث فعلها على أتمها وأكملها وأشهرها استعمالها وهي  
 الطهارة الباطنة والظاهرة وحمل اللفظ على أشهر معانيه وأكملها هو المتعين شرعا  
 وعرفا ولفظا والألا متع طلب الطهارة للتخصوص في قوله الصلاة الأبصار  
 ونحوه وإجازة أن يؤخر عليه ما أخرتم هنا بان يقال المراد بها الإيمان أو يمنع  
 تخصيصها بمعنى دون معنى الأبدليل لأن ذلك بمنزلة الجهل فيحتاج إلى البيان  
 وحيث لم يصح ذلك تبين أن حمل اللفظ على أكمل معانيه هو المتعين اتفاقا  
 عند العلماء ويؤيد ما رتبنا من دلالة الآية والحديث ما عرف من حال  
 النبي صلى الله عليه وسلم وعادة حتى أنه صلى الله عليه وسلم لا يحجب عن قراءة القرآن شئ غير الجنبلة وقد  
 قال تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة وإذا كان صلى الله عليه وسلم قد احتاط  
 حق في رد السلام وتيمم لم يفيا بالك بقراءة القرآن ومسه وإيضاح الوصح  
 ما اردت من الحديث انفسد معناه ولم يعد من الكلام المعقول إذ يصير معناه



ايها الطاهر من لايس القرآن الاطاهر وهذا يمان عند كلامه في الناسخ  
فضلا عن فضله وانصحهم صلعم ولا يخرج من حج قوله لا تأسوا بالقرآن الى  
ارض العدو واذ لو كان هذا مراد صلعم لكان له مند وحت في العدو ولعل  
مشتبه الى ما هو بين في المراد كان يقول لايس القرآن الاسلام ومؤمن  
وبهذا يندفع ما اعترض واطال به الامام الشوكاني واقض دالة الآية  
والحديث على منع الحديث حدثا اصغرا واكبرا من مس المصحف وامام اذ كره  
الكلام في صحة الحديث فلا يضربنا في تقرير المسئلة لما عرفت من شمول دلاله  
الآية اذ انك على انه ممكن كنهما ان يجيبوا بان الحديث بعد النظر وجمع طرق كلها  
الاسقاط عن درجة الحسن حتى عند الطاعنين له كيف وقد محمد بن حبان  
والحاكم وغيرهما من المحدثين وروى عن عده من الصحابة كعمر بن حزم وابن  
عمر ويحيى بن حمزة وعثمان بن ابي العاص وثوبان رضي الله عنهم وابدا على الامية  
الذي كان ان يكون اجماعا في الجنب قالوا وانتم قد اخذتم واستدلتم في كثير من المسائل  
بما هو مثله واحط منه وليس ما اطلقتم به الا فقه شتى او شقة تظن والحق  
معا وما قلنا ولهذا تختار انه يجوز على الحايض مس المصحف وحمله وقراءة القرآن  
الا اذا كانت متعلمة لان الضرورات تبيح المحذورات والمكث في المسجد الصلوة  
والطواف ومثلها الجنب وكذا الحديث فيما سوى القراءة والمكث اما قوله القرآن  
الحديث فثلاثة اتفاقا وامام المصنف يختلف فيه كما مر في المختار عند الاكثر من حديثنا  
الجواز سيما المتعلم والمعدوم المريض فيما للرجح واختاره الشوكاني والمحقق ما ذكرنا  
فلا يفيد وكذا مس التوراة والانجيل والكتب الباقية السماوية وقد صرح بعض

فقهاء الأخاف بقويومها للحدث امام كتب التفسير والفقه والحديث وسائر  
كتب الشريعة فلا خلاف في جواز الحديث الا ما نقل عن بعض الأخاف كراهته  
وكذا الجنب لانه لا دليل على الحومة وكراهته بل حديث هرقل يدل دلالة التز  
على جواز لان كتاب النبي اليه مع كونه مشتملا على آية من القرآن من افضل كتب النجعة  
واعلاها درجة ولا يرب في كون الكفار محدثين ومجسدين والصنف والكثرة والفتنة  
بين دمي الحيز قبل القصة البيضاء حيز القصة بفتح القاف وتشديد الصاد  
المهملة التوبة وللد البياض لما تقدم عن عائشة رضيها الصنف والكثرة بعد  
القصة اعني بعد الطهر فقد صح عن امر عتيبة قالت كنا لانعد الكثرة والصنف شيئا  
ويمكن ان يحض بعض النساء في الشهر ثلاثة حيضات ذكره الامام البخاري في صحيحه  
عن علي وشريح فلان كانت في عدة وصاد قهار وجها فذاك والاغتلا في بيته ممن  
يرضى دينه ولو من بطانة اهلها تشهد انهما حاضت ثلاث حيض تطهر عند كل  
قوة وتصلي كذا في الصحيح وشرح الفتح واذا راء انها حلت فتغتسل وتتبع اثر الدم  
بفرصة ممسكة او ما تيسر من اي طيب لما صح عنه صلعم انه قال تأخذ احدا كن  
ماءها وسد رتها فتطهر فتحسن الطهور ثم تصب على راسها فتدلكه وتكشديها  
حتى تبلغ شئوع راسها ثم تصب عليها الماء ثم تأخذ فرصة وتتبعه الحادة  
ببخور الكست ونحوه لما في الصحيح عن امر عتيبة قالت كنا نمنى ان نحد على  
ميت فوق ثلاث الاعلى زوج اربعة اشهر وعشرا ولا نكحل ولا نطيب ولا نلبس  
ثوبا مصبوغا الا ثوب عصب وقد رخص لنا عند الطهر اذا اغتسلت احدا نام  
حيضها في نبذة من كست اظفار الحديث وغير الحادة اذا لم تقدر على

للك كماها اتي طيب اذ لو كان للسك متعين لما عدل عنه هذا القسط  
ولما احيتم الى البدل عنه عند تعذر استعماله

**فصل في السجدة** ان كانت ميتة او مقالة ناسية لعادتها فلهذا او وقتا

قد مر الحيف تعرف النساء فاذا ذهب قد مر في كالتاهرة لما طمع عنه صلعم انه قال  
ان كان من الحيف فادرسود يعرف وقد تقهر وان كانت ذات عادة مستمرة

لا تختلف ولم تميز من الحيف فتوجه الى عادتها لان الشارع اعتبر العادة وفي  
الصحيح اذا قبلت الحيضة فاتركت الصلوة فاذا ذهب قد مرها فاعلى عنك

الامر وصل في مسلم نحوه واخرج احمد واربودا كرم والناسي وروى ابن ماجه  
من حديث امر سلمة انها استفتت النبي صلى الله عليه وسلم في امرأة تمزق اللبس فقال

لستظر قد البالي والايام التي كانت تحيضهن وقد رهن من الشهر وقد ع  
الصلوة وهو حديث صالح للاحتجاج وكذلك حديث زينب بنت جحش

ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في السجدة تجلس ايام اقواتها والاحاديث في هذا المعنى  
كثيرة ولو نسبت بعض العادة للسكينة وذكرت بعضها عادت الى العادة فيما

ذكرت وفيها مسواة كلبتداء اعطاء لكل شئ حكم وعمل بالاحاديث المتقدمة  
فاذا رأت غير من الحيف في كالتاهرة لما في الصحيح عن عائشة قالت اعتكفت

مع رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من ازواجه فكانت ترى الله والصفرة والطست  
تحتها وهي تصل في الباب احاديث كثيرة وتفضل ان الله لقول صلعم فاعلى

عنك الامر الحديث وهو في الصحيح وقد مر ما يفيد معناه من غير وجه  
وتتوضا على كل فرض ولو توضا من الخروفت الاولى وقد تمت الثامنة

اول وقتها اجزائها وقال الاحاف تتوأم لوقت كل صلاة فتصلي بذلك  
 الوضوء في الوقت ما شاءت من الفريضة والنوافل واذا خرج الوقت بطل  
 وضوؤها واستأنفت الوضوء لصلاة اخرى قالوا ولنا قول عليه السلام <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> السجدة  
 تتوأم لوقت كل صلاة وقد ردوا اللفظ الوقت فيما سواه مما ورد بمنا  
 في هذا الباب ولم ينقل احد من اهل الحديث هذا الحديث بهذا اللفظ  
 انما المروى لكل صلاة وقول بعض الاحاف ان اللام يستعار للوقت يقال  
 آيتك لصلاة الظهر اي وقتها مما لا نعلم احدا قاله وانما دل كلام القائل  
 على الوقت بالالتزام لان الظاهر من الظهيرة وهو وقت فاضاة الصلاة اليه  
 يدل على انها تقع فيه والاكى لها اتى في وقتها لان اللام تستعار لا عن  
 الوقت فهذا مما لم يقع في كلام العرب وايضا ان اوقات الصلاة للمفردة  
 قد تختلف لضرورة السفر ونحوه وللعذر كمن نام ونسى فان وقت صلاته  
 اذا ذكر واستيقظ كما صح ذلك عنه صلعم فليأمرهم احدا من اهل مخالفة  
 الحديث وتجعلوا صلوة هو لاء قضاء في غير وقتها او تناقضوا مدعيهم  
 وهذا الامر عليكم فيما اذا نام كل وقت صلوة الظهر حتى دخل وقت العصر لنا قول صلعم انما قال في  
 المتحاضة تدع الصلاة ايام اقراؤها ثم تغتسل وتتوأم عند كل صلاة  
 وتقوم وتصل وقول صلعم توفى لكل صلاة ثم صلى وان قطر الدم على  
 الحصى وقوله عند كل صلاة لا يدل ولا يستفاد منه الا انها لكونها ذات  
 ضرورة حدث ما يميز زاد قدره ساعة فاعطى طلب منها تجليل الصلاة  
 بحقب الطهارة تخفيفا لما نزع عن الصلوة مهمما امكنها بوضع ذلك قوله

صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الآخر ان قويت على ان تؤخر الظهور فتعجل  
 العصر فتقتلين ثم تصلين الظهر العصر جميعا ثم تؤخر المغرب فتعجل المغرب  
 ثم تقتلين وتجمعين بين الصلاتين فافضل وتقتلين مع الغيرة تصلين  
 فذلك افضل وصلى وصوى ان قلتمت على ذلك وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهذا  
 اعجب الامور التي وهذه الطهارة وان كانت اولى لكن فعلها ليس بواجب  
 فلا اقل ان يكون فعلها احب واحسن لمن قدمت عليها فالشاهد فيها كونها  
 كافية لعرضين وفي وقتين وهو صريح في الرد على الاخاف والشاهية ومثلها اذا تم  
 الحديث كسلس البول ونحوه اى مثل المتقاضية في الوضوء لمكمل الصلاة وذلك  
 لاتحاد العلة واعضاؤها حكمها في المتماثلين ونحو سلس البول سلس المذي  
 والريح البواسير وكل من دام به حدث ضرر من الاحداث للتقدم ذكرها  
 واستفيد من حديث المتقاضية جواز الجمع بين الصلوتين ولو هو اظلمة للحدث ومن  
 بل كونه عجب واحسن ونقيس الوضوء على الغسل دفعا للحرج عن الامة  
 ويتيسر على المسلمين وقد قال الله تعالى لا يريد الله بكم العسر  
 اما اخواتنا من الاخاف فهم نكثون هذا التيسير للعدو ومن والمنقول عن  
 ائمة اهل البيت ولو في كتب التريضية والامامية جواز الانحساء فكيف  
 لا يجوز للروضي وقد جوزه امام الامة احمد بن حنبل وفي الله عنه وعن اتباعه  
 وحشرنا في اولياءنا ولعمري ان ائمة اهل البيت الحق بان يقلدوا ومن هو لاء  
 المجتهدين الذين لم يامر الله ورسوله بتقليدهم ولا خفا على اتباعهم كما هو من  
 نبينا صلى الله عليه وسلم على تقليد اهل البيت والتمسك باقوالهم وافعالهم

حيث قال اني تارك فيكم الثقلين ما ان تمسكتم بهما لن تضلوا كتاب الله وعلى  
 اما كون الثقلين متبدين فلا رضى في هذا الحل اذ لا يتعلق بغيرهم ولا يتقو  
 به مشربهم والصحيح قول روايته في مثل هذا كما بينا في الجزء الاول فتذكر  
 قائل ولا تغفل وقد اضطربت اقوال الفقهاء جميعا في مسائل المسحاة  
 بحسب اختلاف اصولهم واختلفوا ثانيا في رد افراد كل مسألة الى اصلها  
 حتى صارت من اصعب المسائل عليهم في فهمها وعلى النساء في الفهم  
 والعمل والشافعية قد قسموها الى سبعة اقسام ومنهم من زاد على ذلك  
 وفرقا بين المبتدأة والمعدة التي نسبت حدتها وجعلوها ثلاثة اقسام  
 وسهوها متميزة وهي اما متميزة في الوقت فقط او القدر فقط فالاولى  
 كما ن تقول اعلم اني احيض في الشهر مرة واكون في سادسها مثلاً  
 والثانية كان تقول اعلم ان حيضى ستة ايام العشر الاول من كل شهر مثلاً  
 والثالثة المتميزة المطلقة وهذه المسكنة قد حملوها وكلفوها انواع المشتقات  
 التي تنزه الشريعة السهلة السخية ان تاتي بها فقالوا يحرم عليها وعلى حليتها  
 وطؤها ومس المصنف والقرأة في غير الصلوة وتصل الفرائض والمندورة  
 والجماعة اهدا وكذا النوافل وتغتسل لكل فرض وتصوم رمضان وشهر آخر  
 كاملين وتبقي عليها يومان فتصوم لقضائهما من ثمان عشر يوماً من الشهر ثلاث  
 ايام اولها وثلاثة ايام آخرها فيحصل لها اليومان الباقيان وقد عرفت مما  
 تقدم ان لا متميزة وان لا بد ان تعرف النساء دم الحيض واذا لم تكن عادة  
 محفوظة ولا تميز للدم فانها مطلق المستحاضة وانها كاططاهرة وقد تقدم

فلا فائدة في الاعادة والله اعلم.

فائدة مستفادة من قوله تعالى ويستلونك عن الحيض قل هو اذى فاعترضا  
النساء في الحيض فقررهما تبيان النساء جماعهن <sup>الذي</sup> لاسباب احدها حمية  
وحفظا للصحة لان دم الحيض لا يخلو غالبا عن النجاسة كغيره لما تقدم الجراشه  
للضوة التي ربما تنقل الى قبل الجامع والثاني الاستقذار الذي ربما ادى  
الى نفرة طبعه عنها في عقبه عدم الوداد والبغض للودي الى انحلال الزوجية  
والثالث تأذي الأمراء وما زادها الجماع ضعفا وتأذيها فاقضت الحكمة  
منع الجماع لذلك ولما لا يزيد سيلان الحيض بحركات الجماع العنيفة ومنعت  
عن الصلاة لان حالها بهذه الصفة لا تصلح لان تقوم بها للدخول على الحضرة  
للقدسية لاداء العبادة الخصوصية المشرفة بالطهارة الكاملة وايضا  
الغالب في النساء حين حيضهن لا يخلون غالبا من الكرب والفئان  
فتكليهن الصلاة التي لبها الخشوع واشترح الصدر اخرج لهن  
فاقضت رافة الشارع الرحيم الحكيم التحقير والشفقة بمن والصوم  
كذلك بل امره اوضح فان منعها الاغذية مع خروج الدم منها للثقة  
ومثلها النفاس لا يقال ان ذلك موجود في السفحاضة ولم تقولوا به  
لانا نقول ان الاحكام الشرعية انما تنطبق بما يكفر ويغلب لا يمشد  
وينزل في افراد مسببا عن امراض وضروحات فدم السفحاضة هو اشبه  
بدم الجراحات ومن قامت بها عذار وامراض وهذه الاشياء لها احكام  
تخصها وعند الضرورات المتحققة بتباح المحذورات وغير ذلك من متر

الى الطبيب الثقة واما وجوب الصلوة على المستحاضة وهي قدر يزيد منها  
على دم الحيض فيقال ان دم المستحاضة وغيرها من الدماء سوى دم  
الحيض تختلف في نجاسته واما حشوها المحل وعصبته بالثغر عليه  
فليس هو للنجاسة بل لمنع الخارج وتخفيفه لتأخر الطهارة ولئلا تؤذي  
ويستقدرها الناس والصورة هي فيه كغيرها من ذوى العاهات فان  
اضر بها او قال الاطباء انه يضرها لم تصم لقوله تعالى وما جعل عليكم

في الدين من حرج والله اعلم

**فصل** والنفاس اكثر اربعين يوماً فما زاد عليه فهو استحاضة للحديث  
امر مسلمة قالت كانت النساء تجلس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعين يوماً  
اخرجه احمد وابو داود والترمذي والدارقطني والحاكم والحديث طرق  
يقوى بعضها على ذلك ذهب الجمهور قال الترمذي في سننه وقد اجمع  
اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعون ومن بعدهم على ان النساء تنزع الصلوة  
اربعين يوماً الا ان ترى الطهر قبل ذلك فانها تغسل وتصلى انتهى وقال  
مالك والشافعي ستون يوماً وقال الليث بن سعد سبعون وقيل  
غير ذلك ولا حد له اذ لم يأت في ذلك دليل بل ما دام الدم يابقاً فهو  
نفاس الى اربعين وان انقطع انقطع حكمه والنفاس هو انه يخرج اوله  
او عقب وضع الحمل ولو وضعت توأمين فمن الاول ما لم يتجاوزها بين  
وضعهما اربعين يوماً فان تجاوز قدم فساد فاذا وضعت الثاني فهو نفاس  
ايضاً الى اربعين اخرى وقال ابو حنيفة وابو يوسف نفاسها من الاول وقال



محمد بن محمد من الولد الأخير قال لأنها حامل بعد وضع الأول فلا تصير نفاس  
لها إنما لا تحيض ولهذا تنقضي العدة بالأخير وليهما أن الحمل امتلأ بغير  
الأنسداد فم الرحم وقد انفتح بخروج الأول وتنفس بالدم فكان نقاساً  
والعدة تعلقت بوضع حمل مضاف إليها فتناول الجميع انتهى ونقول هم  
قد قوتوا أن النفاس هو الدم الخارج عقيب الولادة وكذا بدخروج  
بعض الولد عند إني حنفية بن محمد بن محمد بن علي قولهما فلو بطلت في الولادة  
بباقية بعد خروج بعضه كان ذلك الدم دم نفاس وعقب الولادة تماماً  
تحتسب الأدعيين ما لم ينقطع الدم وعلى هذا صح لنا أن نعلل مسئلتنا بأن  
يُجعل أحد التوأمين بمنزلة خروج بعض الولد الواحد والثاني كخروج بقية  
وكما أن عدتها لا تنقضي إلا بخروج كل الحمل فكذلك مدة النفاس وهي  
الأربعون يوماً لا تحتسب إلا بعد وضع كل الحمل وما قارن الأول والثاني  
كما قارن بعض الواحد إلى خروج باقية والاولى هنا مطلقتهما في وقت  
العدة فلا نفيدها بأدائها بل نتركها على إطلاقها هناك وهذا ما قوله كما أنها  
لا تحيض فهذه المسألة قد اختلف العلماء فيها والحق عند بعضهم أن الحمل  
قد تحيض وسيأتي بيان ما هو الحق في ذلك إن شاء الله فانتظروا سبب  
وضع حمل ولو علقته أو مضغته فيها صورة خفية أي سبب النفاس ذلك  
لأنها لا تسمى ولادة الأحياء ويحرم به ما يحرم بالحيض كالوطي وترك الصلاة  
والصيام وغيره مما مر وكذا لا تنقضي النفاس إلا لما روى أبو داود  
من حديث أم سلمة قالت كانت المواتة من نساء النبي صلى الله عليه وسلم تقعد في النفاس

او بعين ليلة لا يأمرها النبي صلعم بقضاء صلاة النفاص وقد تقدم الاجماع على ذلك في المحايض وهو في النفاص اجماع ايضا والله اعلم.

**فصل في الانجاس وتطهيرها والانجاس جمع نجس بالفتح وهو في الاصل مصدر ثم استعمل في كل ما يستقذر وكذا النجاسة لغة ومعناها شرها مستقذر يمنع صحته الصلاة ونحوها حيث لا يبرح من هذا تعريفها بالحد ولحقها الكثير العلماء تعريفها بالعد وهو اول واوضح. وهي غايط الانسان وبوله وهذا متفق عليه بين العلماء لانعلم فيها خلافا واستدل علو ذلك من وجوه عديدة احدها ان نجاستهما معلوم من الدين بالضرورة ثانيها الاستدلال على نجاسة غائط الانسان ايضا بقوله صلعم اذا وطئ احدكم به علم الاذى فالتراب له طهر في لفظه اذا وطئ الاذى بنجيبه فطهرها التراب رواها ابو داود ورواه ابن السكن والحاكم والبيهقي وقد اختلف فيه على الاثر ابي واخرج احمد وابو داود والحاكم وابن حبان من تحذابي سعيد ان النبي صلعم قال اذا جاء احدكم المسجد فليقلب قلبه ولينظر فيه ما فان دأى خبثا فليمسح بالارض ثم ليصل فيها ويرجع ابو حاتم في العلل وصلة واخرج اهل السنن عن امرئته مرفوعا بلفظ يطهر ما بعلا وعن انس عند البيهقي بسند ضعيف نحوه وقد روى ما يقارب ذلك ايضا من طرق اخرى والاذى يراد به غايط الانسان وقد اوضح ذلك ما صح عنه صلعم انه كان اذا خرج من الخلاء قال الحمد لله الذي اذهب عني الاذى وعافاني وثالثها ما ورد عنه صلعم من وجوب الاستنجاء بالدماء**

والاستحجار بالاجار وما في معناها او الجمع بينهما وقد روي ان قوله تعالى في  
رجال يحبون ان يتطهروا والله يحب المتطهرين نزلت في اهل قباء لانهم  
كانوا يستنفضون بالماء بعد الحجرة قوله تعالى يحبون ان يتطهروا والله يحب  
المتطهرين ظاهر في ان غايط الانسان وبوله نجس فان الطهارة شرعا  
تطلق على ازالة النجس هنا والامر في ذلك اظهر من ان يستدل عليه  
لاطبا في الامتجال بعد جيل عليه وهم لما اخذوا ذلك من تعالى صلح  
ويستدل على نجاسة بوله بما ثبت في الصحيحين من امره صلح ان يصر في  
على بول الاخر ابي ذؤيب من الماء وبما صح عنه صلح انه مريبين فقال انهما  
يعذبان وما يعذبان في كبير اما احدهما فكان لا يستبرئ من بوله الحديث  
وقد روي ان عامة عذاب القبر منه وكذا احاديث النضج من بول الرضيع  
والغسل من بول الجارية وهي احاديث صحيحة فمسك ما قدمناه وغيره يدل  
على نجاسة بول الادمي وغائطه ولا ينافي ذلك الاستتقاء في تنهيه بعض  
ما لا يقتضي بسخ الارض او استحجار الاستحجار لان ذلك قد ساء الشارح فغيرها  
ولا يصح اطلاق التطهير في ذلك الا بعد ثبوت انها نجاسة وهو المراد  
وانما ينبغي ان يقال هذا تنقيف على الامتة وتوسعة لها وهو مراد  
تعالى ويكنى بفض بول الذكر الرضيع بالماء الحديث يغسل من بول الجارية  
ويرش من بول الغلام اخرج ابو داود والنسائي وابن ماجه والبخاري وابن  
خزيمة وصححه الحاكم واخرج احمد والترمذي وحسنه حديث علي بن  
النبي صلح قال بول الغلام الرضيع ينضج وبول الجارية يغسل وثبت في

الصبيحين وغيرهما من حديث امر قيس بنت مخضن انها اتت بابين لها  
 صغير لم يأكل الطعام الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال علي ثوبه فدعا بماء  
 فغفص ولم يقبله والاحاديث في المسئلة كثيرة صحيحة وما ذكرناه هو ايضا  
 مذهب الشافعي وأبي حنيفة وقال احمد بن حنبل الصبي ما لم يأكل الطعام  
 طاهر وقال مالك يغسل من يولهما وهما في الحكم سواء والاحاديث الثابتة  
 ترد عليه والله اعلم والروث نجس لقوله صلى الله عليه وسلم في الروث انها ركس  
 ولكن هو النجس لغيره وقال التقي ان الروث يختص بغائط الخيل والبغال  
 والحمير كذا في الرضة المتدبرة وقال الشافعي وابو حنيفة بنجاسة الابل والارواح  
 من كل حيوان الامم وروى عن ابي حنيفة من طهارة ذرة الطير  
 الماء كولا كالحمام والعصافير واتفقهما مالك واحمد في غير الماء كولا وقالوا  
 بطهارةهما من ماء كولا اللحم وقالوا ان الرثة تعم ذلك كله وهو غير  
 مسلم ما عرفت عن التيمم وقد روى مقيد ابان تلك الروثة كانت روثه  
 حمار وقد اختلفوا ايضا في الركس حتى قال ابن بطال لم ار هذا الحرف  
 في اللغة يعني الركس وتعقبه ابو عبيد الملك بان معناه الرود من حالة الطهارة  
 الى حالة النجاسة وقال الحافظ ابن حجر لو ثبت ما قال لكان بفتح الراء  
 يقال اوكس وكسا اذا دس وفي رواية الترمذي هذا ركس يعني نجسا  
 ويدل عليه رواية ابن ماجه وابن خزيمة في هذا الحديث فانها عندهما  
 بالحجيم واعرب النسائي فقال الركس طعام الجن وفي القاموس الركس  
 رد الشيء مقلوبا وقلب اوله على آخره والركس النجس وقد قيل ان في

الحديث تدليس خفي وقد اجاب عنه المحافظ في الفتح قلت وانما عرفت ما في  
الروثة من الاختلاف ثم ما في لفظ الركس مع القول بان في الحديث تدليس خفي  
علمت حالة الاستدلال به وتعيين المطلوب منه واذا اصبح ان الركس يأتي في اللغة  
بمعنى الورد من حالة الى حالة فلا ريب في صحة ما قاله الامام المحافظ النسائي .  
لان ذلك قد صرح عنه صلعم النهمي عن الاستنجاء بالورث وعلل ذلك بان طعام الجن  
وقال اني دعوت الله لهم ان لا يروا بعظم ولا يروثة الا وحده واعلم بما طعاما  
وهذه الصبر وروثي انقلب وروثي على حالتها الاولى اي قبل ان تستحيل روثا  
فانها كانت طعاما ثم روثا ثم ردت وصارت طعاما للجن وانما كانت في الرواية  
تدليس فلا يبعد ان روى بعضهم ما هو مكسور مفتوح حاسه والاختلاف في صورتهما  
خطا او لعل بعض الرواة استبعد معناه مكسورا لاسيما اذا كان يجمع في رواياته  
الى كتاب عنه لما عرفت ان صورتهما واحد في الخط ولو كانت الرواية بكسر  
الواو مخفوفة فقد عرفت ما قال ابو عبد الملك وعلى تسليم صحة شيء مما  
ذكرناه وصحة الحديث للاستدلال على هذا المعنى للخصوص فالتقييد في بعض  
رواياته بروثة البهائم يقتضي على العمل بالوارد فيه جملا للمطلق على المقيد ولو حل على  
عمومه فهو لا يتناول غير روث الخيل والبغال والحمير اما قياس خواص مسائل الحيوان  
وبعضها عليه فلا نسلم بل استصحاب الاصل وهو الطهارة في كل شيء اولى فنكتفي  
به حتى يردنا قل جميع ونحن لو رجعنا الى القياس الصحيح لكان القياس معنا  
ايضا الا ترى ان النبي صلعم صلى في مراتب الغنم ومواضع الابل وذلك صريح  
في طهارتهما لاسيما وامر العريين بشرب ابوالهانص في محل النزاع فقياس

ارواث سائر الياهاتم والدواب عليها اقل من قياس ذلك على الروثة لاسيما وهذا  
 قياس مؤيد بان الاصل في الاشياء الطهارة وحديث الروثة تاكل لها عن  
 مع ما عرفت مما قيل فيه فاحسن حالاته قصة علي بن موشه والله اعلم وقد ورد ان  
 ان الكلاب كانت تقبل وتذوق في المسجد وفي بعض الروايات وتبول ولم يكونوا  
 يغسلون من ذلك واذا كانت ابوالها بنجسة كيف لم تمنع ولم ينبه ولو في حد  
 واحد على تفصيل ابوالها وهي من اكراه الحيوانات عليهم اذ ذاك حتى انه قلما  
 يقتلها وهل يتبعوه منصف ان اصحابه صلعم يتسابقون الى زجر الاعرابي عن  
 البول ثم هو صلعم يأمرهم بصب الماء على بوله فلا امرهم بصب الماء على  
 ابوال الكلاب ولا هم يمنعوها عن دخول المسجد اذ كانت ابوالها بنجسة  
 واذا كانت هذه حالة ابوال الكلاب فما بالك مما سواها وما هو احسن  
 حالها منها من سائر الحيوانات والخاص اننا لا نجزم بتكليف الامم ما لم يشهروا  
 الله ولا ننكر على من احتاط لنفسه وما اصابه المذی ينضح بالماء وقد صح انه امر  
 بفضل ما اصابه وبفضل الفرج والاثنيين منه وتارة يبرش الماء على ما ملن انه  
 اصابه والغسل يجعل على الاستقباب والكمال والنضح على اقل الواجب وقد روينا  
 النضح ابو داود والترمذي وصححه من حديث سهل بن حنيف بلفظ يكفيك  
 ان تأخذ كفًا من ماء فتنضح به حيثما ترى انه اصاب من ثوبك واما المنى فلم يرد  
 فيه ما يدل على نجاسته بل ورد ما يدل على طهارته وأما فعل بعض الصحابة فمع  
 انه لم ينقل عن احد منهم القول بنجاسته صريحاً فليس بحجة لاسيما وقد صح  
 انه صلى في ثوبه والمنى عليه ومنها دم الحيض وذلك لحديث احمد وابي داود

والتمذى عن خولة بنت يسار قالت يا رسول الله ليس لى الاقوب واحد  
 وانا حيض فيه قال فاذا اطهرت فاعلى موضع الدم ثم صلى فيه قالت يا رسول  
 الله لم يخرج افلا قال يكفيك الماء ولا يضرك افلا وفى اسناد ابن لهيعة  
 واخرج احمد وابوداؤد والنسائى وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان من تحدد  
 امر قيس بنت محسن مرفوعا باللفظ حكيم بضع واعلى بهاء وسدر قال  
 ابن القطان اسناد فى غاية الصحة وفى الصحيحين وغيرهما من حديث اسماء  
 بنت ابى بكر قالت جاءت امرأة الى النبی صلم فقالت احدا نأى يصيب ثوبها  
 من دم حيض فكيف تصنع قال تحت ثمة تقرص بالماء ثم تغمسه ثم تعلقه  
 فيه والامر بغسله وحكمه بالضع يفيد وجوب غسله ولا يجب فى التطهر  
 من التماسه اكثر من ذلك ولا شك ان ذلك يدل على نجاسة دم الحيض كيف  
 وقد جعل الصلاة فى الثوب المصاب به موقوفة على غسله بالصفة المذكورة  
 وما ذك ذلك الا لقوله تعالى وثيابك فطهر اى عن النجاسات وهذا ظاهر واضع  
 قال فى الروضة واما سائر الدماء فالأدلة فيها مختلفة ومضطربة واستصحاب  
 الأصل متعين حتى يأتى الدليل الخالص عن المعارض الراجح او المساوى ولم  
 التحزير لقوله تعالى او لحم خنزير فاذر جس والرجس والجس معاهما  
 واحد هنا قال الشوكانى فى الدرر وفيما عدا ذلك خلاف والأصل الطهارة  
 فلا ينقل عنها الا ناقل صحيح لم يعارضه ما يباوياً ويقدم عليه قلت ومن  
 المنصوص لحوم الخمر الانسية ومية الفارغة ولم يذكر الامام الشوكانى فى  
 ذلك فى الدرر ولعله مضمون من الشارح والا فالدليل على ذلك اصح

واضح من دليل نجاسة المرء وثمة وقد سلم في ذلك في النيل ودليله ما روى  
 عن سلمة بن الأكوع عن قال لما امسى اليوم الذي فُتحت فيه خيبر واقدوا<sup>ا</sup> نيرانا  
 كثيرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هذه النار على اى شئ توقد قالوا على لحم قال  
 على اى لحم قالوا على لحم اعراسية فقال اهريقوها واكثرها فقال رجل  
 يا رسول الله اونهريقونها ونفعلها فقال اودك وفي لفظ فقال اغسلوا وعن  
 انس قال احبنا من الجمر حتى يوم خيبر فنادى منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله  
 ورسوله ينهىكم عن لحم الجمر فانهما رجس او نجس متفق عليه وقد روى جمع  
 من الصحابة بنود لك في الصحاح وغيرها وهذا الحديث نص في النجاسة والحرم  
 وورث في القلا عن ابن عباس عن ميمونة عن ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن فلا سقطت  
 في سمن فقال القوها وما حولها فاطرحوها وكلا سمنكم ولا فرق بين جامد وذائبا  
 ومن فرق قائما عول على ما لا يمتنع مع شدوذه انظره في الفتوح وغيره والله اعلم  
 والحق فيما اعتقد انما ذكر الميثاق بذلك ونجاستها الا ما لانفس له مسائلة واقول  
 قد اختلف العلماء وانما ضربت اقوالهم في مسائل النجاسات حتى اشتبه  
 امرها على كثير منهم واما العادة ورنحوها في حيص بيص وسبب ذلك  
 كثيرون من الناس الواسين من نبيهم ورايينا من اقوال العلماء مع ادلتهم  
 وما لها وما عليها ثم نذرنا فتح الله به علينا مما نعتقد انه الحق وسئل الله  
 الهداية والاصابة للحق فقول قد تقدم لنا الكلام في الامور والفضلا  
 كالابوالخوار وكذا المنصوص عليها المتفق على نجاستها وبقي الكلام  
 على ثلاثة امور احدها المكس المائع اعني الخمر بجميع اقسامها وتاثيرها الذي



وملحقاته كالقيح وماء القروح وثالثها الميتة وما اتصل بها الماء الخمر  
فقد قال بنجاستها بالجمهور واستدلوا على ذلك بالقرآن قالوا لان  
الله تعالى سماها رجساً وهو شرعاً النجس وقالوا هو حقيقة في النجس  
مجاز فيها بعده او هو حقيقة في الخمر وفيما بعد ما في الآية لكن قوا عد  
الشرعية واصولها قد دلت على عدم نجاستها سوى الخمر مما ذكر  
بعدها فكان كالمستثنى واذا كان الرجس معناه الظاهر النجس  
فلا يعدل به عن معناه وتلغى دلالة الحقيقة في تعيين حملها على ما  
حمل عليه وهو الخمر واذا امكن الحمل على الحقيقة فلا يجوز العدول عنه  
الى المجاز قالوا ومما يؤيد ما قلناه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما نزلت عليه  
هذه الآية وحرمت الخمر اختلف ائمتها وشق ذقاتها ثم قال لعنت  
الخمر وشاربها وساقيها وبيعها ومبتاعها وحاملها والمحمولة اليه  
وعاصرها ومقتصرها واكل ثمنها قالوا ولا معنى للاثلاث الا لينة  
الا لئلا نجاسته واستدلوا ايضا بحديث ابي ثعلبة قال قلت يا رسول  
الله انا بارض قوم اهل كتاب افأأكل في ايتهم قال بن وجئت  
غيرها فلا تأكلوا فيها وان لم تجدوا فاغسلوها وكوافيها فتفق  
عليه وعند احمد وابي داود ان ارضا ارض اهل الكتاب وانهم  
ياكلون لحم الخنزير ويشربون فكيف نصنع يا نبيهم وقد دوسهم  
قال ان لم تجدوا غيرها فارحضوها بالماء واطحوا فيه واشربوا  
قالوا وهذا يدل على نجاسته الخمر الا ترى ان سوال الصواب في

على من المقرر عندهم نجاسة الخمر ولا تجعل ملاقات الخمر علة  
للأشبهة في استعمال آيئتهم ومما لا يبق شبهة في ذلك  
تقرير النبي صلى الله عليه وسلم له على ما اظهر من اعتقاده نجاسة الخمر بل زاده  
ايضا حوا وتقريره بان امره بتطهيرها كشان سائر النجاسات  
فأمره بفصلها ورحضها بالماء قبل استعمالها قالوا ولكن سألنا عننا  
البيعت في منع اطلاق الرجس على الخمس في الآية فانه لا يمكنهم  
ان ينادعونا في امره تعالى بالاجتناب والاجتناب ترك الشيء جانبا  
والابتعاد عنه في كل حال وزمان ومكان ولا معنى لتطهير  
النجاسة الا الابتعاد عنها ومجانبتها وهذا ما اردناه هنا وايضا حوا  
الشيء تدل على نجاسته اذ الممكن اطلاقها عليه كونه ما يعا او ما في  
معناه وقال اخرون الخمر حرام وليست بنجاسة العين وما نجاستها  
الا نظير نجاسته ما قادتها في الآية من الميسر والانصاب والازلام  
ولا نفرق بين ما جمع الله الا بدليل قطعي والا للزم نقض كشيء  
من اصول الدين ولا يستثنى منها من شأ ما شاء اما قولكم هو حقيقة  
في الخمر حجاز فيما بعده فيرد ما قرر ورجح اساطينكم من عدم جواز  
اطلاق اللفظ على حقيقة ومجازه معا فما بالكم تهملون اليوم  
ما بنيتوه امس كالتق نقضت غزلها فليست هذه باول منقاة  
تدفعكم اليها التمدد هب وليست هذه باول قادورة يد فيها  
الانعصام اما قولكم بان الرجس في الآية محمول على الحقيقة ومما

بعد الخمر هو في حكم المستثنى فيقال عليه وبأى شئ استثنى هذا  
 بعد الخمر فانكروا تأتوا على ذلك بدليل سأل عن المعارضة وانا  
 يعلم الله من انا الورى بينا بايديكم دليلا قاطعا للنزاع لكننا اول اخذ  
 واذا ليس فليس يوضح ذلك انه لا يجوز في الرجس المذكور في الآية  
 الا ان يكون مجازا في الكل فلا يدل على نجاسة او حقيقة في  
 الكل وحينئذ يلزم الحكم بنجاسة الميسر الانصاب والازلام  
 او حقيقة في الكل ويكون بعضها مستثنى وهذا ايضا لا يجوز  
 اذ لو جاز لبطل دلالة الآية على تحريم المستثنى لان لفظ الرجس  
 ذكره ليلا وعلة للحرمة واما ما استدلتهم من اتلاف الانية  
 وتشقيق الزقاق فذلك لا يدل على النجاسة بمجال وانتم لا تقولون  
 ولا تقتضي هذا هبكم اتلاف المتنجس الذي يمكن تظهيره بل  
 قد صرحتم ان الاتلاف لما ذكر لا يجوز وقلتم ان المتلف بالكم  
 يضمن المتلف بالفتح فالجواب عن جواز الاتلاف مشترك  
 والاستدلال بالاتلاف الآية على النجاسة لا يصح اتفاقا قلنا ومنكم  
 ونحن نجيب عن ذلك تبرعاً بما اجاب به النبي صلى الله عليه وسلم  
 حين قالوا له ان في هذه الزقاق منفعة فقال اجل ولكني انا افضل  
 ذلك غضبا لله عز وجل لما فيها من سخطه وقدروى وضح عن  
 صلى الله عليه وسلم من طرق متعددة عدم اتلاف اوعية الخمر  
 ايضا وذلك بعد ان اتلف ما اتلف فقال لا بل طمعت حين سأل

عن ايتام في حجره وشواخرا فقال اهرقها وقال لروحيل يا رسول الله  
الاوعية تنقع بها فقال لروحيل اوكيتهما فانصبت حتى استقرت  
في الوادي الحديث وهو لم يأمرهم بفعلها فلو كان الامر  
كما ذكرتم من نجاستها لامرهم بفعل الادعية وآما استدراككم  
بحديث ابي ثعلبة فهو معارض بما روى انهم كانوا في الغزو  
ويصيبون من آنية المشركين واسقيتهم فبقيت مونة بها ولا يعاب  
ذلك عليهم وصح انه صلعم توضع من مزادة مشركة وانما جاب  
دعوة يهودى واكل عنده وقد قال تعالى وطعام الذين اوتوا  
الكتاب حل لكم اما قولكم ان سوال الصحابي قد دل على انه  
من المقر لدلهم بنجاسة الخمر لان منشاء وعلة ترمده شرهم  
الخمر فيها فمقول لا شك ان من المقر لدلهم تحريم الخمر لانجاستها  
وهي اذا وضعت في ظرف وصبت منه بقي فيه منها اجزاء بها  
يشعر من ظرف ريحها ويبقى طعمها فلو اذا اكلوا طعامهم  
في هذه الاوعية لا شك يجذون في طعامهم ريح الخمر  
وطعمها وقد حرمت عليهم تأييدها وكثيرها فاعل الصحابي سئل  
عن جواز شرب الماء واكل الطعام الذي يصير هذا حاله  
بسبب هذه الآنية وقد اجاب في النيل بغيره لك نقلا عن الفتح  
وقال وجه الدلالة انه لم يأذن بالاكل فيها الا بعد غسلها  
وبه بان الفصل لو كان لاجل النجاسة لم يحمله مشروطا

بعدم الوجدان لغيرها إذ المتنجس لا فرق بينه وبين ما لم يتنجس بعد  
 إزالة النجاسة فليس ذلك إلا الاستقدار وورد أيضاً بأن  
 الفل إنما هو لتلوثها بالخمر ولحم الخنزير انتهى قلت والجواب الصحيح  
 هو ما قدمتموه النبي لم يقل للسائل ولم يصرح له أن الفل للنجاسة  
 والسائل لم يقل أن هذه الأشياء نجسة فكيف نفعل فالفل  
 المأمور به يحصل بدار النجاسة في التذرية فقط ويحصل به حفظ  
 طعامهم عن مخالطة الأجزاء المهمة من لحم الخنزير والخمر أيضاً وإذا  
 وقع الاحتمال في ذلك بطل الاستدلال به ونقول أيضاً لا ينبغي على من  
 ادعى اطلاع على شرع الله ودِينه أن ما استفاد وتواتر من نقل تحريم  
 الخمر وعدم طهارة نقل واحد في صراحة نجاستها كاف في الجرم بعدم  
 نجاستها إذ لو كان ثابتاً لنقل في نجاستها ما يقارب ما نقل في طهارة  
 ونحن وإن كانت البراءة الأصلية كافية لنا عن الاستدلال  
 على طهارتها لكنها تؤيد البراءة بما نقل وصح أن الخمر قد حرمت ثلاث  
 مرات كما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال حرمت الخمر ثلاث مرات  
 قدم رسول الله صلعم المدينة وهم يشربون الخمر ويأكلون ليس  
 فأسألو رسول الله صلعم فأنزل الله تعالى يسئلونك عن الخمر واليسر  
 قل فيها أثم كبير ومنافع للناس إلى آخر الآية فقال الناس ما حرمها  
 علينا إنما قال فيها أثم كبير ومنافع للناس وكانوا يشربون  
 الخمر حتى كان يوماً من الأيام صلى رجل من المهاجرين أمراً

في المغرب فخلط في قراءته فانزل الله آية اغلظ منها يا ايها الذين امنوا  
 لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون فكان للناس  
 بشرى حتى يأتي احدهم الصلوة وهو مغيب ثم انزلت آية اغلظ منها  
 يا ايها الذين امنوا الخمر والميسر والاغصاب والاذا كنتم رجس من عمل الشيطان  
 فاجتنبوه لعلكم تفلحون واذا كانت قد حوت ثلاث مرات وهي  
 في المرة الاولى اثم كبير وفي الثانية لا يقرب الصلاة السكران بها  
 وهي طاهرة لم يوجب عليهم تطهير ثيابهم منها فالقول بان التعميم لا خير  
 فانه الحكم بنجاستها مما يحتاج الى دليل او فتح ما يكون في الظهور وانما  
 لم يكن دليل فالقول بان التعميم الاخير انما يفيد التعميم وشرهها  
 في كل وقت وهو من جنس الخطر السابق الا ان هذا مقيد بقرب  
 الصلاة وذلك اى التعميم الاخير مطلقا والخمر في الثلاث المرات  
 محرمة وليست بنجسة وهذا ظاهر بقي اصل الطهارة في الاشياء  
 عاضدا ومؤيدا له والله اعلم اما قولهم ان الاجتناب بحجامة الشيء  
 فلا ابتعاد عنه فيقال نعم ان الله امر باجتناب كل ما هو من  
 عمل الشيطان وشرب الخمر داخل في عمله ولهذا خرج مخرج العلة  
 والاجتناب في كل شيء بحسب شرعها لا لغة الاترى انما اى الخمر  
 كانت محرمة وقت قربان الصلاة ولم يتناول ذلك تحريمها  
 ولا نجاستها اما قولهم ان تعريم الشيء يدل على نجاسته فيجوز مسلم  
 وانتم لم تطردوا بل فرقتم هنا بين المسكر المانع والجامد فقلتم

نجاسة الاول دون الثاني ولم تقوا على ذلك بدليل - بل خالفتم  
 الدليل فان الشئ قد يكون حراما مع انه طيب طاهر كيف وقد قال  
 تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات وقال تعالى وعلى الذين  
 هادوا حرمنا كل ذي ظفر ومن البقر والغنم حرمنا عليهم شحوبهما  
 الا ما حملت ظهورهما او الحوايا او ما اختلط بعظم ذلك جزيناهم  
 بغيبهم ولنا لصادقون فقد ممي الله بعض الاشياء المحرمة طيبات  
 والطيب والطاهر يتصادقان بل الطيب طاهر من كل الوجه  
 وقد يكون الطاهر غير طيب من بعض الوجه وهذه الآية تكبح  
 جماهم وتتقضى اصنافهم الذي اصوله بلا هدى من الله هذا  
 ما ظهر لنا في هذه الامور كما ترى واضح في عدم قيام دليل على  
 نجاسة الشعر بل تحريمها مرتين مع مباشرة نعم لها يدل على طهارتها  
 واخر الحكم انما قطع ما بقي عندهم من جواز شربها في بعض الاوقات  
 وسوال في ثعلبية لا يفيد اكثر مما افادت الآية الكريمة لانه في  
 الحقيقة سوال عن جواز كل الاجزاء التي تبقى في آية الكفار وشرها  
 كما قدمنا ذلك فاجاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالارشاد الى غسلها ثلاثا في الحائط  
 طعامهم ذلك المحرم وان قل والله اعلم اما قولهم في نجاسة  
 الدم غير دم الحيض فلم اعم لهم دليلا يصح للتعويل عليه وغاية ما  
 ما يستدلون به غسل بعد الرخاف من الانف وهو لم يصح في الرخاف  
 الغسل لكونه نجسا والنبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يغسل انفه من الخاط ويغسل

يدل بعد الطعام فلو قال لهم ملزم ان ذلك يفيده نجاسة الخاط  
والطعام على اصلكم لم ينفصلوا عن الزامه الا بالرجوع الى نقض  
اصلهم والقول بطهارة الدماء علمت ان لا ملازمة بين الحرمية  
والنجاسة لاسيما وقد كانت الصحابة يشارون الحروب فقتلوا  
وايدوا منهم و شربوا من الدماء ولم ينقل عنهم كانوا يغسلونها للصلاة  
وقد يغسل بعضهم ذلك نظافة ولو كان نجسا كيف تركوا شربها  
ملحظة بالدماء الا ترى انه لو اصاب احدا من الشهداء عدوة لم يادروا  
الى ان التمسوا عنه وقد عرفت انه مع ذلك كله فالاصل في الاشياء الطهارة  
فلا ينقل عنها الا نقل صحيح لم يارضوا هو مثل والله اعلم بالميتة  
فقد قدمنا انها كلها نجسة الا ما استثنى منها نبص عن الشارع <sup>في</sup> وقد  
على ذلك فهاهنا الشرع واصوله منها حديث الجمر الانسية وفيه  
النص على نجاستها ومنها حديث الفار يقع في السمن وهو في الصحيح  
وغيرة ومنها احاديث عامة تتناول الميتة بجميع انواعها واصنافها  
فمن ذلك حديث ابن عباس <sup>رضي</sup> قال تصدق على مولا لميمونة  
بشاة فماتت فمن بها رسول الله صلعم فقال هلا اخذتم اهابها  
فدفعتموها فانتفعتم به فقالوا انها ميتة فقال انما حرمناكلها قال  
في المنتقى رواية الجماعة الا ابن ماجه قال فيه عن ميمونة جعل <sup>هذا</sup> مسند  
وليس فيه البخاري والنسائي بذكر الدباغ بخان وفي لفظان دلحا  
لميمونة ماتت فقال رسول الله صلعم ما نبت <sup>في</sup> ثم ياهي هذا الميمونة



فانه ذكاته وفي رواية لاحد والدارقطني يطهرها الماء والقرط  
رواه الدارقطني مع غيره وقال هذه اسانيد صحاح وروى انه صلح  
مريه رجال يهرون شاة لام مثل الحارث قالوا اخذتهم اهلها فقالوا  
انها ميتة فقال يطهرها الماء والقرط وصح ابن السكن والحاكم  
قال في النيل وفي الباب ايضا عن ابن عباس رضي الله عنهما الدارقطني  
وابن شاهين من طريق فليح عن زيد بن اسلم عن ابي وعلة بلفظ  
دباغ كل اهاب طهور واصلي في مسلم من حديث ابي الخير  
عن ابي وعلة بلفظ دباغ طهور وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال سمعت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يقول ايما اهاب دباغ فقد طهر رواه احمد ومسلم وابن ماجه  
والترمذي والدارقطني عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال طهور كل اديم  
دباغ قال الدارقطني اسنده كلهم ثقات قال في النيل روى في ذلك  
اعني تطهير الدباغ للاديم خمس عشر حديث وروى بلفظ دباغ ذكاته  
احاديث كثيرة ايضا وقوله فانه ذكاته اراد ان الدباغ في التطهير غير ذكاته  
الذكاة في احلال الشاة وهو تشبيه بليغ كذا في النيل فهذه الاحاديث  
واضعها تادل على نجاسة الميتة ولو لم تكن الميتة نجسة لما كان  
لتطهير جلدها معنى فان التطهير لا يكون الا لما كان نجسا او متنجسا  
وهذا بين ظاهر والقول بان اللون يتنجس به الجلد دون الميتة  
لا يصح ان يصدق عن ينفكر في ما يقول اما قول بعض اصحابنا يطهر  
الميتة واستدلوا على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم انما حرم

من الميتة اكلها فضعيف لانه غفلة منه عن قول صلعم هلا اخذ  
 اهابها فذيقوه وقد صحت روايات لهذا الحديث نفسه بلفظ  
 يطهرها الماء والقرظ والاستدلال بما ذكر على عدم الجحاسة انما هو  
 استدلال بالفهم وهو لا يعارض المنطوق الصريح في الروايات  
 الصحيحة او خرج حرج الغالب بان يقال ان لحم الميتة لا يستعمل  
 في غير الاكل غالباً فنبه عليه واما ما يمكن الانتفاع به في غير  
 الاكل ويمكن تطهيره كالجلد بالدباغ فانه يطهر بالدباغ للحاجة  
 اليه في غير اكل ومثل الجلد كل ما يمكن الانتفاع به في غير الاكل  
 كالعظم ونحوه وهذا اما اردنا بياناً ونسئل الله التوفيق لا صابة  
 الصواب اما ما لا نفس له فليل نجس معفو عنه لا نجس مالا في قلب  
 ناطقه وعلى القولين هو محرم اما ان لا نجس مالا في حديث ابى هريرة  
 ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال اذا وقع الذباب في شراب  
 احدكم فليغمسه كله ثم ليطرحه فان في احد جناحه شفاء وفي الآخر  
 داء رواه احمد وم والبخاري وم وابوداود وابن ماجه والاحمد وابن  
 ماجه من حديث ابى سعيد نخوع قال في المنيل واستدل بالحديث  
 على ان الماء (اي ونحوه) لا نجس يموت مالا نفس له سائلة فلهذا لم  
 يفصل بين الموت والحياة وقد صرح بذلك في حديث الذباب  
 والنخفسا اللذين وجدتهما صلعم ميتين في الطعافا من انقائهما  
 والتمية عليه والاكل منه ورواية انا اء احدكم (اي بدل شواب

احدثكم تشتمل اثناء الطعام والشراب وغيرهما فهي اعم من رواية شراب  
 احدثكم والعق بذلك القرنا بوزن والذباب والوتر وما اشبه ذلك وما قارب  
 اعظام المتماثلين حكم المماثلة والله اعلم وستثنى من الليته عظامها  
 وقرونها واظلافها والريش والشعر واصوافها وابارها. لقوله تعالى  
 ومن اصوافها وابارها اثاثا ومتاعا الاية واما العظام والظلف والحافر  
 والقرن والناظ ونحوه فقد اختلف العلماء في ذلك وقال بنهاستها  
 اكثر الشافعية وغيرهم وقال استثر اصحابنا بطهارة عظام الميتة  
 ونحوه مما تقدم قال في زاد المعاد واما عظمها راي الميت فمن لم  
 ينجس بالموت كابي خيفة وبعض اصحاب احمد واختيار ابن وهب  
 من اصحاب مالك ونقل الامام البخاري عن الزهري قال ادركت  
 ناسا من سلف العلماء يتشطون بها ويدهنون فيها لا يرون به  
 باسا وقال ابن سيرين وابراهيم لاباس بتجارة العاج قال ولا يبيع  
 قياسه على اللحم لان احتقان الرطوبات والفضلات الجبشة ينجس  
 به دون العظام كما ان ما لا نفس له سائلة لا ينجس بالموت وهو حيوان  
 كامل لعدم سبب التنجيس فيه فالعظم اولى وهذا المأخذ اصح  
 واولى واقوى من قول الشافعية ومن وافقهم وقال بطهارة الشعر  
 ونحوه اكثر اهل العلم وهو مذنب مالك وابي خيفة واحمد  
 والليث والافرناعي والثوري وداد وابن المنذر والمزني ومن كتب  
 الحسن وابن سيرين واصحاب عبد الله بن مسعود وانقره الشافعية

بالقول بنجاستها واستدل بانها تحملها الحياة كقول تعالى قال بن يحيى  
 العظام وهي رميم واجيب بان لو كان موت كل ما حلت به الحياة  
 ينجس الزمر بنجاسة الزرع والشجر فان حياة الفؤاد الذي في الشعر والعظام  
 ونحوها هي موجودة في الزرع فيلزم القول بنجاسة الزرع وقد تقدم  
 ان نجاسة اللحم انما هو بسبب احتقان الرطوبات والفضلات  
 النجيسة فيه واما الشعور وما قاربها من العظام ونحوها فانه لو سلم  
 احتقان شئ يسير فيها فها قل من عفونلت اللحم بل لانسبة بينهما وقد  
 قال تعالى ومن اوصافها واربها واشعارها اثنا ثاومتا عالى حين  
 وهذا يعم احياءها وامواتها والنبي صلعم مرشاة ميهونة ميتة فقال  
 الا انتفعتم باها بها قالوا وكيف وهي ميتة قال انما حرم لحمها  
 رواه احمد في المسند وهذا ظاهر جدا في اباحة ما سوى اللحم والسمك  
 والكبد والطحال والالية كلها داخلية في اللحم كما دخلت في لحم  
 الخنزير والشعر ونحوه لو اخذ في حال الحياة لكان طاهرا بالانفاق  
 فلما لم ينجس بجزء في حال الحياة دل على انه لا روح فيه وانما لا ينجر  
 يموت حيوانه وهو متصل به لقوله صلعم ما بين من حي فهو ميتة رواه  
 اهل السنن وما تقدم عن السند من قوله صلعم انما حرم لحمها  
 هو كالتفسير لقوله صلعم في الحديث الاخوانا حرم من الميتة اكلاها  
 اى ما يوكل منها فانه قد اشتبه على بعض اصحابنا وقد ذكرنا  
 ذلك آنفا والجواب عنه والسمك والجراد لا ينجس بالموت والمراد

بالتك ما لا يعيش الا في الماء او ما يغلب الماء وقيل نقل م  
 قوله صلعم في البحر هو الطهور ماء الحل ميتة وعن ابن ابي قتيبة قال  
 غزونا مع رسول الله صلعم سبع غزوات تأكل معه الجواد قال  
 في المنتقى رواية الجماعة الا ابن ماجه وفي الباب احاديث والله اعلم  
 اما التي وما خرج من النعم من الجوف فقتل الجمهور بنجاسته ولم يأتوا  
 بدليل قاطع في نجاسته ولا يلزم من غسل شئ نجاسته لاحتمال  
 ان يكون ذلك نظافة عن الاستقذار كالفضل عن البصاق والحق  
 ونحوه فحسن واقفون مع الاصل.

**فصل** ويظهر ما تنجس بنفسه بالماء اى باسالة الماء عليه شمان  
 وفيه شئ عن الشارع كان الاحب الاقتصار في صفة التطهير على ذلك  
 الولد من دون مخالفة زيادة عليه او نقصان كما ورد في الرنعل  
 اذ اتلوث بالنجاسة طهر مسح وقد تقدم ما يدل على ذلك وتقدم  
 ايضا ما ورد في كيفية تطهير ما تنجس بدم الحيض وباعاب الكلب  
 وبالجملة فكل ما علمنا ان الشارع اكتفى فيه بكيفية التطهير كان  
 لنا الاقتصار على تلك الكيفية وان عدلنا الى ما هو اعلا اجزاء مما لم يرد  
 عنه فيه كيفية كان الواجب في تطهيره الماء حتى لا يبقى عين ولا لون  
 ولا ريح ولا طعم ولو عسر ذلك اثر فلا يضر ما تقدم في غسل دم الحيض  
 ولو وجد عنده ماء لا يكفي للوضوء وغسل النجاسة او يكفي لم يضر  
 بعض النجاسات قدم الوضوء للاتفاق بانه شرط في صحة الصلوات

وللأحاديث الواردة القاضية باشتراطه فيها فان بقي عند من الماء  
 شيء بعد الوضوء قد تم تطهير النجاسة المنصوصة بكمية تظهيرها  
 الوارد ثم غيرها مما ذكرناه بعد ما ولو كان الماء قليلا لا يكفي  
 للوضوء استعمل في بعض اعضاءه ثم يعمى بها ويقلل فيتم  
 فحسب لانه كعدم الوجدان وكان محل ذلك في باب التيمم ذكره  
 هم من اتباع بعض الاحناف فلا تغفل وانما النعل بمنسجعة الارض  
 الحديث الى هريوة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اذى احدى ارجلكم بنعل  
 الاذى فان التراب لم يظهر وفي لفظه اذى احدى ارجلكم بنعل  
 التراب رواها ابو داود وعن ابي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 احذركم المسجد فليقلب نعليه ولينظر فيه ما اذن اذى نعليه فليحذر  
 بالارض ثم ليصل فيهما رواه احمد وابوه ارمه قد روى ذلك عنه  
 بروايات وطرت كثيرة قال في التلخيص ان اسنوني ملقور روايات  
 وهذه الروايات يقوى بعضها بعضها فتمت هذه النسخة  
 النعل بطهره كره في الارض رطبا او يابساً وعندنا الخاف من اصاب  
 الخف نجاسة ذات الجوار رطبة ويصحت فيه كفي مسير بالارض قالوا  
 وهذا المستحسن وخصه بالأحاديث المذكورة في نهجنا وانما هو وقد  
 عرفت انما العم من ذلك والتحقيق من عندنا انه لا يقبل  
 بلا دليل وقول ابي يوسف هنا هو الحق لانه لا يفرق بين اليابسة  
 والرطبة قالوا فان اصابه بول ثم ليس له يحزحق يغسل وهذا

كل ما لا حرم له كالحمر لأن الأجزاء تتشرب فيه ولا جاذب يجذبها وقال  
بعضهم ما يتصل به الومل لرجم أي يعطى له حكم ذات الجرم وهذا القول  
موافق للحديث وأهله وقد صححه من الأحناف السرخي وقالوا المنى  
نجس يغسل وطبا ويقرئ يا بسا قال بعضهم لقوله عليه السلام  
لعايشة فاعلبيه ان كان وطبا فأفر كبر ان كان يا بسا وما ذكر بهذا  
اللفظ لو صح لا يمكن الاستدلال به لكنه لم يرد في شيء من كتب  
الحديث بهذه العبارة نعم قد صح من فعل عايشة أنها تقر به  
وروى أنه صلح غسل ثوبه من المنى وهذا لا يدل على النجاسة كما أنه  
كان يغسل ثوبه من الأوساخ وكان يغسل يديه قبل الأكل وبعده  
فليس كلما غسل بنجس أما قولهم قال عليه السلام إنما يغسل  
الثوب من خمس وذكر منها المنى فلا يصح أيضا وهم كثيرهم ممن  
توسعوا في النجاسات قسم والنجاسات إلى مغلظة ومخففة واختلَفوا  
فمنهم من جعل للمغلظة ما هو عند الآخر مخفف وبالعكس والآخر  
قالوا قدر الدرهم وما دونه من النجس المغلظة كالدم والبول والخمر  
وخرق الدجاج وبول الحمار تجوز الصلوة معه وإن زاد لم تجز ثم  
اختلفوا فمنهم من قال قدر الدرهم بالمساحة ومثل عرض الكف  
وقيل قدر الدرهم بالوزن أي النجاسة التي لا يزيد وزنها عن مثقال  
تجوز صلاة حاملها ثم اختلفوا في إختاء البقر وخرق ما لا يؤكل  
لحم من الطيور هل هو مخفف أو مغلظة فالأول مخفف عند

محمد وإبي يوسف مغالط عند أبي حنيفة وعنده وعند أبي يوسف  
 أن الثاني مخفف وقال محمد مغالط وقالوا في البول للمغالطوا انتفع  
 عليه مثل رؤس الأبرق ذلك ليس بشئ والخففة عندهم هي قبول  
 ما يوصل إلى الحج فتنجز الصلاة معه حتى يبلغ ربع الثوب وقالوا دليل  
 التخفيف تعارض النصين مع تعارض الأصلين وانت خير بان  
 الأحاديث الصحيحة دلت على جواز الصلاة في مواضع الغمر ومكان  
 الأبل وصح من صلح الغنيتين بشرب إيوال الأبل ولم يعارضه فيها  
 ما يدل على نجاستها ولو بالالتزام فضلا عن النص وإنما قال من قال  
 بنجاسة إيوالها قياما على بول الإنسان وقاس بعروها واختلافها على  
 الروثه وخايط الإنسان وقد تقدم ضعفه لأنه قياس معارضة للنص  
 ولأنسلا اتحاد العلة أيضا وعلم من قولهم على اختلاف الأصلين  
 أي المذهبين أن أقوال الرجال ومذاهبهم هي من أصول الدين  
 وهذه جراءة تبرئ إلى الله منها - واختلفوا في بول الخيل فعند  
 إبي يوسف وإبي حنيفة مخفف لكن عند إبي يوسف لأنه من مأكول  
 اللحم وعند أبي حنيفة لتعارض الآثار ونحن لأنسلم تعارض  
 الآثار البينة وقوله صلح استنزهوا من البول فإن علامة عذاب  
 القبر منه هو مثل قوله صلى الله عليه وسلم وقد مر يقربين فقال  
 أنما يعذبان وما يعذبان في غيرهما أحدهما فإن لا يستتر  
 عن البول الحديث والمراد به بول الإنسان لما في صحيح البخاري



بلفظ كان لا يستتر من بول قال البخاري ولم يذكر بول النّاس  
 قال تعريف للعهد ولو كان جميع البول نجسا لاستغاض فيها النّقل  
 عن رسول الله صلعم وعلى الأقل يرد في حديث واحد في تعيين  
 نجاسة بول حيوان واحد بخصوصه غير بول الإنسان وحيث يقع  
 في ذلك شيء مع توفر الدواعي النّقلية علم عدمه وحيث أن الأصل  
 الطهارة فلا فضل عندها عرفت حاله في الاستدلال به على العموم  
 لا سيما وقد عارض ما هو مثله مما يدل على طهارته ما تقدم وليس  
 القياس على ما ذكرناه وأولى منه على ما ذكرناه ويقال للاختلاف انتم  
 جوهر من صلوة من أصاب ريع ثوب بول واستدلتم على نجاسته بقوله  
 استتر هو من البول فإن عامة علماء القبر منه وقوله في الذي يبعث  
 في قبره أنه لا يستتر من البول وهذا همكم بخالف دليلكم ديناً فضر  
 فإن التنزه من البول يراد به التحفظ عن تليسه كالرشاش والقطر  
 ونحوها فقولكم لا بأس بتنجس ريع الثوب به مخالف لدلالة الحديث  
 في منصوصه وليس المراد بالتنزه عن البول التنزه عما زاد عن مقدار  
 ريع الثوب ولو بها بال بعض الناس بولا كما لا حسب عادتم في بول  
 وكان جميع بوله لا يبل ريع ثوب صلوة فإن قيل إنما قولنا هذا في بول  
 ما يؤكل لحمه قلنا قد قلتم في بول الإنسان وما لا يؤكل لحمه من  
 قتله الله هم وقد قرئتم في المسألة ما يؤكل اللحم وقال بعضكم  
 المراد به وزن مثقال وهذا مخالف أيضاً لما يفهم من معنى الاستتر

الذي يطبق على الرشاش وقوه او على القطرة ونحوها في آخر البول ووزن  
 المثقال قد ينقص عند جمع بول مرة واحدة من بعض الناس فلو لم يكن  
 دلالة الحديث على العموم لم يصلح دليلا لما ذهبكم وايضا كيف يبدل  
 الحديث الواحد على حكمين مختلفين يتمايزون بعيدا عن تحديد بعض  
 الارباع بالدم وتحديد بعضها بربع الثوب وهل هذا الاشياء عجايب  
 والاستسقاء القطرة لعدم وجود الوصف المحكوم عليه وفي اعلام الموقعين  
 فطهارة النحر بالاستسقاء على وفق القياس فانما ينسب لوصف الخبث  
 فاذا زال للوجوب زال للوجوب وهذا اصل الشريعة في مصادرها  
 وموارد هابل واصل الثواب والعقاب وقولنا فانما ينسب لوصف الخبث  
 هو عندنا قول ضعيف وقال به قبل شيخ الاسلام ابن تيمية وكثير  
 من اصحابنا وكذا ما ذكر بعده في الدم لما عرفت مما تقدم على العقد  
 عندنا ان وصف الخبث هنا انما اثر في العروة ثم قال وعلى هذا فالقياس  
 الضعيف تعدى الى سائر النجاسات (اي والحمراء كلها او شربها) اذا  
 استحالت وقد قال صلعم نعم الادم للخل وهو خمر استحالت ونسب صلعم  
 قبور المشركين في موضع مسجدة ولم ينقل التراب وقد اخرج الله سبحانه  
 عن اللبن افر يخرج من بين فوث ودم اى وهما خبيثان محرمان كلهما  
 وقد اجمع المسلمون على ان الدابة اذا علفت بالنجاسة ثم حبست  
 وعلفت بالطاهرات حل لبنها ولحمها وكذا الك الزرع والثمار اذا سقيت  
 بالدم النجس ثم سقيت بالطاهر حلت لاستسقاء الوصف الخبث

وتبدله بالطيب واذا استحال نجثا صار نجسا كالماء والطعام  
اذا استحال بولا وعذرة فكيف اثرت الاستحالة في انقلاب الطيب  
نجثا ولم تؤثر في انقلاب النجث طيبا والله تعالى يخرج الطيب  
من النجث والنجث من الطيب ولا عبرة بالاصل بل بوصف الشيء  
في نفسه ومن الممتنع بقاء حكم النجث وقد زال اسمه ووصفه والحكم  
تابع للاسم والوصف اثر معرفة وجوده وعدمه فالمنصوص المتناول  
للتبريع الميتة والدم ولحم الخنزير والخمر لا تتناول الزرع والثمار والخبز  
والمخ والتراب والحل لا لفظا ولا معنى ولا نصا ولا قياسا والمفروقون  
بين استحالة الخمر وغيرها المأثورة بفارق معقول ولم يد لهم على الصحة  
منقول لما لا يمكن غسله في الصب عليه او الترح منه حتى لا يبقى للنجاسة  
اثره اذا ابقى ملاقة النجاسة فتغيرا بصفة النجاسة اما ما لم يتغير احد  
اوصافه فنزال منه النجاسة مع ما حو اليها ان كان ما يعا او جامدا  
وتزال من الماء فقط ويبقى طاهر مطهرا اذا لم يتغير احد اوصافه  
الثلاثة باحد صفات النجاسة كما تقدم هذا اذا كانت ذات  
جرم ولون فان لم تكن كذلك فينظر في التغير وعدمه فقط في المائع  
فان وقع بول ونحوه على الارض او الثوب فيصب على الاول ويغسل  
الثاني كما تقدم وعند الاحناف اذا اجفت بالشمس حتى ذهب  
اثر النجاسة طهرت الارض وجازت الصلوة على مكانها واول اذا علم  
محل النجاسة فلا بد من صب الماء عليه والقول صلعم صبا عليه في نوب

من ماء وقد تقدم والماء هو الأصل في التطهير فلا يقوم غيره بمقامه  
 إلا بآذن الشارع وفي الروضة لأن كون الأصل في التطهير هو الماء  
 قد وصغر بذلك الكتاب والسنن وصف غير مقيد بل قول صلعم الماء  
 ظهوره يرشد إلى ما ذكرنا من إرشاد الله تعالى في قوله علم المعاني وعلم  
 الأصول فإذا ثبت عن الشارع أن تطهير شيء من نجاسات يكون  
 بغیر الماء كسميح النعل بالارض ونحو ذلك فالماء غير متعين  
 في تطهير ذلك النجاسة بخصوصها ويتعين الماء فيما عداها وهذا  
 هو الحق وقد ذهب الجمهور إلى أن الماء هو المتعين في تطهير النجاسات  
 وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف إلى أنه يجوز التطهير بكل مائع  
 طاهر وقال محمد بن الأحناف لا يجوز بغير الماء وقالوا أصل القياس  
 أن لا يطهر للماء وإنما قلنا القياس للضرورة قالوا لأن الماء يتنجس  
 بأول الملاقات والنجس لا يفيد الطهارة فيبقى للمحل نجس أيضا فلنا  
 لأقلام ماء آخر صار مثل الأول وهما يفرقا وقد عرفت أن الماء  
 مطهر مما تقدم نقلنا وهو كذلك عفا لا اتفاق جميع البشير  
 على إزالة جميع الأقدار بما لا يكون يتنجس بملاقات النجاسة ففهمنا  
 مما تقدم فساد ما كان الأصح أنه لا يتنجس إلا إذا تغيرت أحد  
 أو صاغر الثلاثة بأحد صفات النجاسة فإذا تغير لم ينزل النجاسة  
 بل يخففها فإذا زال النجاسة وهو غير يتغير فقد طهر المحل  
 والماء طاهر ومطهر لأن النجاسة التي خالطته ولم تغيب عن



يقول ان الاول صحابي ولا يصح والثاني ذكره ابن حبان في الثقات  
 وفيه ان السقفة تكون ورامه ولا يوجع ثوبه حتى يدنو من الارض لما  
 فيه من الأدلة الدالة على وجوب ستر العورة عموما وخصوصا الا  
 عند الضرورة ومنها قضاء الحاجة فلا يكسف عورتها الا عند الدنو  
 من الارض ويبعد الحديث جابر قال خرجنا مع النبي صلعم في سفر  
 فكان لا ياتي البراء حتى يغيب فلا يرى رواه ابن ماجه ولا يبي ناهه كان  
 اذا اراد البراء ان يطلق حتى لا يراه احد ورجاله رجال الصحيح الا اسمعيل  
 بن عبد الملك الكوفي فيه مقال خفيف وقال الشافعية يقدم داخل  
 الخلاء ياره والناس فيمين اي في العمل المعد لذلك واما غير المعد  
 فاذا انوى قصد عمل لقضاء حاجته قدم ياره للعمل الذي عينه  
 ويمينه عند من ابليت وطردو ذلك في الدخول والخروج الى كل  
 قذر واقدسه وشريف واشرف فقالوا اذا دخل الى محل قذر قدم  
 يساره وان خرج منه الى اقدسه منه قدمها وان خرج من قذره الى مله  
 اقل منه قذارة قدم اليمنى وفي الشريف والاشرف اليمنى للاشرف  
 وانيسرى للشريف وان استويا تغلبت اقل وهذا ادب حسن ليس  
 على من خالفه معتد شرعا ومثله قولهم يعمد جالس على رجله  
 اليسرى وقت خروجه للخارج وحلقه بانهم ليسهل خروجه الاذني او يدخل  
 خفيف فيقضي حاجته فيه وان قرب من الناس والاولى ان لا يعدل  
 ان يكسيف الى غيره من غير علمه ولا يحمل ما لم يمتد حديث انس

قال كان النبي صلعم اذا دخل الخلاء نزع خاقمه قال في المنتقى رواه  
 النجاشي الا احمد وصححه الترمذي وقد صحح ان نقش خاقمه كان محمد  
 رسول الله وهو لا يدل على تنزيه ما فيه ذكر الله تعالى عن ادخاله الخلاء  
 والقرآن بالاولى حتى قال بعضهم يحرم ادخال المصحف الخلاء لغير  
 ضرورة ولودخل برعد الوضوء اغيبه بثوب ونحوه لان الميسر لا يقيم  
 بالمعصية وهو لا يمكن غيره ذلك والحال هذه ولو كان بيان خاتمة  
 عليه معظوم وجب وقت الاستنجاء نزعها لان في تلوينها بالنجاسة اهانت  
 اشد من اهانتهمجرد استحبابها الى محل قضاء الحاجة ومن الجائز  
 ما ذكره صاحب القنيتة من الاحناف يجوز قراءة القرآن في الخلاء  
 وستعرف فيما ياتي ان النبي لم يرد السلام حالة البول فكيف  
 قراءة القرآن والى الله المشتكى من هؤلاء الفقهاء الجبلية ولا يكفر  
 الحديث ابن عمر ان رجلا مر برسول الله صلعم يبول فسلم عليه  
 فلم يرد عليه قال في المنتقى رواه الجماعة الا البخاري زاد غيره يودع  
 من طريق ابن عمر وغيره ان النبي صلعم يتم شمله على الرجل المسلم  
 ورواه من طريق المهاجرين فنقد بلفظ انه راقى النبي صلعم وهو يبول  
 فسلم عليه فلم يرد عليه حتى قوضاء ثم اعتذر اليه فقال في نهج  
 ان اذكر الله عز وجل الاعلى طهر واخرج هذه الرواية ايضا نسائي  
 وابن ماجه وهو يدل على كراهة ذكر الله حال قضاء الحاجة وكان  
 واجبا كمال السلام ولا يفتق المسلم الجواب في تلك الحالة بل لا ينبغي

ان يرد السلام الا بعد ان يتوضأ او يتيمم اذا لم يجش فودع المسلم  
 اما اذا خشى فوتر فهي مسألة اخرى لم يدل عليها الحديث بل منع لان  
 النبي صلى الله عليه وسلم تمكن من الرد بعد ان توضأ ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها  
 في غير معد ومعهما ان بالصبر اذا لم يكن يتروين القبلة شيء سائر  
 اما في اللعد فليهم ذلك بل ولا يكون وذلك لحديث ابن عمر رضي قال  
 رقيت يوما على بيت حفصة فركبت النبي صلى الله عليه وسلم على حاجته مستقبل  
 الشام مستدبرا للكعبة قال في المستقي رواه الجماعة وهو صلى الله عليه وسلم اما  
 قضا حاجته في كنيف معد لقضاء الحاجة وقد جاء منه ما به عند  
 البيهقي من طريق عيسى النخاس قال قلت للشعبي اني لا اعجب لاحتلا  
 ابني هريرة ولئن عمر قال نافع عن ابن عمر دخلت الى بيت حفصة  
 فحانت مني التفاتة فرأيت كنيف رسول الله صلى الله عليه وسلم مستقبل القبلة  
 وقال ابو هريرة اذا اتى احدكم الغائط فلا يستقبل القبلة  
 ولا يستدبرها قال الشعبي صدق جميعا اما قول ابني هريرة في الصبر  
 فان الله عبادا ملائكة وجئ يصلون فلا يستقبلهم احد يسول ولا غائط  
 ولا يستدبرهم اما كنيفكم هذه فانما هي بيوت بنيت لا قبلتها  
 واخرج ابن ماجه مختصرا اما غير المعد مع السائر فالحكم في ذلك معلق  
 على ما روى مروان الاصغر قال رأيت ابن عمر انا خ راحته مستقبل  
 القبلة يسول اليها فقلت يا ابا عبد الرحمن اليس قد نهى عن ذلك  
 فقال لي بل انما نهى عن هذا في القضاء فاذا امكن بينك وبين



القبلة بشئ يترك فلا بأس رواه ابن ماجه فان كان قد علم ذلك  
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم فالأمر ظاهر في إباحة ذلك في غير المعدان كان  
 هناك ساتروا إلا فالأمر محتمل لأن يكون فهو ذلك مما رواه آله حين  
 وقاء بيت حفصة ويحتمل أن يكون فهو ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فيبقى الحكم في هذه الصورة محتملاً لكباحة والحرمه وأولى طريقه  
 الجمع القول بالكراهة في هذه الصورة إذ لا يمكن إطلاق الحرمة أو الكراهة  
 على ما دام عليه صلعم من قضاء حاجته في ذلك الكنيف المستقبل القبلة  
 ولا يمكن إطلاق الحرمة على من فعل ذلك عند ساتر لما روى  
 عن ابن عمر ولا يقدم على القول بالحرمة إلا بدليل قاطع لا يحتمل التخصيص  
 وأحد يث النهي وإن كانت بالقاظ عامة إلا أن مثل حديث ابن عمر  
 يحتمل أن يكون مخصوصاً لها ولذا اتفق دلائلها على الكراهة لا سيما  
 وقد روى عن عائشة قالت ذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم أن ناساً يكرهون  
 أن يستقبلوا القبلة بفر وجهم فقال أو قد فعلوها حولو ومقعدى  
 قبل القبلة رواه أحمد وابن ماجه قال الذهبي في الميزان في ترجمة  
 خالد بن أبي الصلت أن هذا الحديث منكرو وقال ابن جرير خالد بن الصلت  
 مجهول لا ندرى من هو وقال النووي في شرح مسلم أن أسناده حسن  
 فإن صح ما قال النووي جاز تخصيصه لعموم أحاديث النهي أمّا  
 قول الإمام الشوكاني رحمه الله لو صح لما كان فيه حجة لأن نصه صلعم  
 مبين أنهما كان قبل النهي لأن الباطل أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم

نها هو عن استقبال القبلة بالبول والغائط ثم ينكروا عليهم طاعت  
 في ذلك هذا ما لا يظن مسلم ولا ذو عقل انتهى وانت ترى ان ذلك  
 قهويل منه رحمه الله لا يمكن ان يكون وقع منه صلح ذلك بعد النهي  
 وحينئذ يحمل انكاره عليهم في ثمة حوان النهي عام في كل شيء  
 ومحمل حق مع الساقو في المحل المعد لذلك وعلى هذا الوجه ما ذكره النووي  
 من حسنة لو يكن في دلالة نكارة والله اعلم ويؤيد ذلك ما  
 روى من حديث جابر في التوصل ان نستقبل القبلة ببول فوايته  
 عمل ان يقبض بعام يستقبلها وقد حسن الترمذي الحافظ والبرزاني  
 وصححه البخاري وابن السكن لا يقال ذلك خاص بد صلى الله عليه وسلم  
 لا نافي قول لا دليل يدل على الخصوصية انما يدل على الجواز عند الساقو  
 والكر اهت هنا معناها خلاف الاولى وفعله صلح لثلاثيهما ودخول  
 ذلك في عموم احاديث النهي والله اعلم اما استقبال القبلة واستدبارها  
 وان شئت في غير المعد فقد دل عليه احاديث صحيحة منها حديث  
 ابن هريزة عن رسول الله صلح قال اذا جلس احدكم لاجلته فلا يستقبل  
 القبلة ولا يستدبرها ولا احمدا ومسلم اما قول ابى ايوب ر  
 فقد مناجى الشام فوجدنا امرأ حيص قد بنيت نحو الكعبة فنشرف عنها  
 ونستغفر الله فلا تشك امرأى من ابى ايوب قال من قبل نفسه  
 وليس بجته لما تقدم عن ابن عمر انه روى كيف رسول الله صلح مستقبل  
 القبلة هذا ما ظهر لنا في هذه المسئلة العويصة التي اضطرت فيها

لا قول لتعارض الأخبار فيها وقد اطلت الكلام فيها الامام  
 لشوكاني رحمه الله في النبل وذكر لعلماء فيها ثمانية اقول فان ثبت  
 ان تعرف ذلك فارجع اليه ونحن ذكرناهما مالهو الحق ومن تأمل في  
 ذلك سيعظم له ان ما زجناه هو المتعين ولا يبول على محل صنب لا يبول  
 صحيح لما روى عن ابن موفيق قال مال رسول الله صلى الله عليه وسلم الى دمت الى جنب  
 حائط فبال وقال اذا بال احدكم فليزدد بولاً رواه احمد وابوداود  
 والرمث السهل الرخو وتسمى ذلك الحس وامر بارتبائه لمن اراد قضاء  
 حاجته لا يعود اليه الرشاش واذا كان غائياً نهضاً ما نجا  
 فليزدد له حمالاً نحو الحق بالعمل الصلب فحب الرخو وقت هبوبها  
 لا شدة العلة ولا في داخل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم استنزوه من البول الحديث  
 هو صحيح ويحرم ما روى قتادة عن عبد الله بن سرجس قال نهى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبال في الحجر قالوا الفتادة مما يبرء من البول  
 في الحجر قال يقال نهى عن الجن رواه احمد والنسائي وابوداود صحيحه  
 ابن خزيمة وابن السكن والحقير السرياني الشق لا يستطيع ان فعل  
 كونه لا تقدم وليك يؤذي حيواناً او يذير حيواناً وطريقاً ومقتدرت  
 وموارد الناس وظلهم لقوله صلى الله عليه وسلم اتقوا الاثنتين قالوا وما  
 الاثنتان يا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذي يتخلف في صريته والى  
 رواه احمد ومسلم وابوداود والمراد بالاثنتين الاثنتين العاليتين  
 للجن الحاملان الناس عليه والداعيان اليه في الشهوة

وشبهه يعني عادة الناس لعنه فلما صار اسببا استند اللعن اليه على  
 طريق المجاز العقلي والحديث ابى سعيد الحميري تقوا الملاعن الثلاثة البراءة  
 في موارد الحديث وصححه الحاكم وابن السكيت وقوله في طريق الناس وظلمهم  
 زاد في رواية لابن حبان واقيتهم وفي رواية ابن الجارود وادعاهم  
 ولا تحتهم بمهمة اي ولو كان ثمورها للتقداوي لسلامت او  
 فتعاف ولا يبول قائما لما روى عن عائشة قالت من حدثكم ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم بال قائما فلا تصدقوا ما كان يبول الا جالسا قال  
 في المنتقى رواية الخمسة الا ابا داود وقال الترمذي هو احسن شيء  
 في هذا الباب وقد روى عنه صلعم النخعي عن بول الرجال قائما وروى  
 انه يبال على سباطة قوم قائما وقد قيل انه انما فعل ذلك لعذر لانه  
 قد روى عنه بطرق كثيرة ان بول الرجل قائما من الجفاء والاولى ان  
 يقال السنة ان يبال قاعدا والبول قائما خلاف الاولى وان كان  
 جائزا ووثق ذلك منه صلعم نادرا البيان للجواز حيث ائمن عود الوضوء  
 اليه ولا في مستحبه لقوله صلعم لا يبولن احدكم في مستحبه ثم يتوضأ  
 فيه فان عامة الوضوء من من قال في المنتقى رواية الخمسة  
 لكن قوله بشر يتوضأ فيه لاحد وابى داود فقط ولا يبول في الماء  
 الواكد لانه صلعم نهى ان يبال في الماء الواكد رواية احمد ومسلم  
 وابن ماجه وقد تقدم نهي عن البول ثم الاغتسال عن الجنابة  
 فيه وعن غسل الجنابة فقط وهذه الثلاثة اعني البول قائما وفيه

وفي الماء الركد علة التي فيها متقاربة ويرى ظهور الجواب عما استشكل  
هل الماء الدائم مطهر حال وقوفه أم لا والحق أنه مطهر والتي هي مخرج على الحق  
والسبب الذي ذكرناه هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان كثيراً ما يسجد على طين  
ما يؤذي العباد أو ما يؤذي إلى ما عساه أن يؤذي وغسل الجنابة في الماء  
الدائم مما يؤذي ويعاف بالماء لا سيما مع فلة الماء في ذلك القطر وذلك لما  
الزمان فقول بعض أصحابنا أن الماء الراكد لا يوصف بكونه مطهوراً إلا بعد تنقيح  
على الأقل في صحيح ولا محل للماء فتكيف وقد طابق الكتاب السنة كونه  
بلا قيد فاذكر هنا من التي لا يصح معاوضة الكتاب لا للتخصيص لا لغيره  
أن يكون ذلك ما ذكرناه وحينئذ ينبغي على ما ذكرناه أن يكون المطهر  
جميع المياه التي لا يشترط يقتضي التخصيص والله ولي عيالنا أن يتخذ الخلفاء  
كقديح و... ها في ما من لا يسول فيما وقد كان للنبي صلى الله عليه وسلم  
قنبح من عيدان تحت سريره يقول فيه بالليل وهو حديث صحيح عندنا  
وبالجملة يحجب الأمانك التي تمنع عن الحق في ما الشئ والعرف ويعتبر  
عند دخوله بسم الله الرحمن الرحيم أن أعوذ بالله من الخبث والنجاسة الحديث  
الذين ما لك من قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا نزل قال اللهم  
قال في المتنق رواه الجماعة وللعديد من مصنفين في سننهم كل يقول  
بسم الله الرحمن الرحيم الحديث والخبث جميع خبيث والنجاسة جميع نجاسة أو  
أن الملل دهم ذكر أن الشياطين وأنهم وبأسكن أي بمعنى المنقبة هو  
من الكلام كالشتم ومن الملل الكفر واللعن من المكروه

من الغائط والمبول والنجاسة المأد بها المعاصي والكبر وهات مما يخالف  
 آداب قاضي الحاجرة وقد تلونا عليك كثيرا منها وعند خروج  
 عفرانك الحمد لله الذي اذهب عني الأذى وعافاني لحديث عائشة  
 قال كان النبي صائم اخذ من الخلاء قال عفرانك قال في المنتقى  
 رجال الخمسة إلا النساء وقد صححه غيره واحد من ثمة الحديث وعن  
 انس بن مالك قال كان النبي اذا خرج من الخلاء قال الحمد لله الذي اذهب  
 عني الأذى وعافاني رواه ابن ماجه وصححه السيوطي والاستيعاب واجب  
 وفاقا للشافعي واحد ومالك لكن عن مالك لكن في رواية اذ ان  
 صلى ولم يستنج صحت صلواته والاحاديث الصحيحة قد هذه الرواية وتورد  
 مذهب الاحناف حيث ذهبوا الى الاستيعاب سنة بالماء لحديث  
 انس بن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل الخلاء فاحمل ثاؤه  
 من ماء غيره فيستنجي بالماء متفق عليه رواه البخاري لحديث  
 عائشة قال اذا ذهب احدكم الى الغائط فليستنجب بثلاثة اجمار  
 فانها نجوة عن رواه احمد والنساء وابوداؤد والدارقطني وقال  
 اسناد صحيح حسن واقله ثلثة اجمار فان حصل الانقاء والاوجب  
 ومن الاتحاد اي فان لم يحصل الانقاء بالثلثة الاجمار وجب الزيادة  
 عليها وليس الايراد انقى المحل بشفع اما وجوبه فلان مشروعه  
 الاستيعاب بالمال من النجاسة التي يمكن ان تلوث ما لا قدر من ثوب  
 او بدن بل وجودها بهذه الصفة في المنفذ يوجب تطهيره

وقد دل على وجوب الاستنجاء بثلاثة اجماع حديث عائشة المتقدم  
 وحديث عبد الرحمن بن يزيد عن سلمان وفيه النهي عن الاستنجاء باقل  
 من ثلاثة اجماع وهذا يدل على الوجوب وقال الاخاف ليس فيه عدة  
 مسنون واستدلوا بقوله صلعم من استنجى فليوتر من فعل شخص الحديث  
 هذا رواه احمد وابوداؤد وابن ماجه وفي اسناده ابن لهيعة وقال الخاف  
 في الفتح هذه الزيادة حسنة الاسناد وهذا الحديث لا يقوى على معارضة  
 ما تقدم ولا يصار الى المعارضة والتزجج الا عند عدم امكان الجمع  
 بين الاحاديث قال في النيل وقد اشار للمصنف الى ما هو الحق وهو  
 الذي لاح لي فقال وهو مجهول على ان القطع على وتر مسترهما اذا زاد  
 على ثلاث جمعا بين النصوص والادلة المتعاضدة قد ملك على عدم جواز  
 الاستنجاء بدون ثلاث وليس لمن يجوز دليل يصلح للتمسك به في  
 مقابلتهما وجميعها افضل للحديث ابى هريرة عن النبي صلعم قال نزلت  
 هذه الآية في اهل قباء فيه رجال يحبون ان يتلمذوا والله يحب  
 المتطهرين قال كانوا يستنجون بالماء فنزلت فيهم هذه الآية  
 رواه ابوداؤد والترمذي وابن ماجه واخرجه الزاير في مسنده من  
 حديث ابن عباس وفيه فقالوا اتا تتبع الحجارة الماء وقد روى من طريق  
 ضعاف وفرق الشافعية هنا فقالوا يتعين للماء في استنجاء الخنثى  
 المشكل في قبليه وكذا الاقلث اذا اصاب الخارج قلقة والمرأة  
 اذا تجاوزت الخارج الى مدخل الذكر ونحن نقول هذا أقرب من

عندياتهم فلا وجب للوجوب ونكتفي بما ورد من جواز الاستنجاء بالآحاج  
عن الحاج الا اذا انتقل الى محل لا يصلح الحاج عادة عرفا كان  
انتقل من الارض الى غير محل خروج وجب حينئذ حكم سائر النجاسات  
اذا اصابته او اليدن وقد تقدم حكمها في فضل زالة النجاسات فان  
اليد والله اعلم وفي معنى الحجر كل قالع غير نجس ومحترم لمحة  
تيمية بن ثابت رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الاستطابة فقال بشا  
اتبار ليس فيه راجع رواه احمد وابوداود وابن ماجه ولحديث جابر  
قال سمى النبي صلى الله عليه وسلم بطنه او بطنه رواه احمد ومسلم وابوداود وعن  
ابن هرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الاستطابة فقال بشا  
انهم لا يطهرون وروى  
انه سئل عن الاستنجاء بهما لا نفعا طعام الجن واشترط الشافعية  
في الاستنجاء بالحجر ان لا يحيط بالنجس ولا ينتقل ولا يطأ عليه شيء  
اجنبى وان لا يمازج الحاج صفته وحشفتة وهي عندنا شر وطغير  
معتبرة لعدم الدليل عليها بل ظاهر ما جاء في الاستنجاء خلاف  
ذلك للاطلاق فيها ولو وجد حجرا ثلاث اطراف جازان يمسه بكل  
طرف مسحة وحل محل الثلاثة الامحاحصول المراد به ومن الاستنجاء  
ببشارة لا يمينه لحديث ابن قتادة اذا بال احدكم فلا يمس ذكره يمينه  
واذا اتى الخلاء فلا يمسح بيمينه تنفق عليه وعن سلمان عن النبي صلى الله عليه وسلم  
في حديث قال فيه ونهى عن الاستنجاء باليمين اخبره مسلم والاحاف  
حيث لم يوجبوا الاستنجاء كما مر انفا وقالوا لو جازمت النجاسة



مخرجها المخرج الآلة المارة قالوا ويعتبر المقدار المانع وراء موضع  
 الاستنجاء عند أبي حنيفة وأبي يوسف لسقوط اعتبار ذلك الموضع  
 وعند حنبل مع موضع الاستنجاء اعتباراً لمبائر المواضع يريدون  
 أن مقدار النجاسة المعفو عنها تقدم كما تقدم بمقدار الدرهم البغلي  
 أي وهل يعتبر مقدار الدرهم زيادة على منفذ الخارج بأن تصيب  
 النجاسة مقدار الدرهم مما هو إلى المنفذ أم يعتبر المنفذ مما يقدر بالدرهم  
 لاختلافه في ذلك كما عرفت وهم استدلوا بحديث الاستبراء عن  
 البول على نجاسة جميع الأبول من جميع الحيوانات ومع فساد استدلالهم  
 على الجميع براهلوا وجوب الأخذ به في منصوصه وهو الاستنجاء وهذا  
 مما يقتضي بالعجب والله أعلم وإلى هنا انتهت الكلام مع الاختصاص  
 واختيار المختار عن الوسائل التي هي مقدمات وتقييئ واستعداد  
 لما هو مقصود من المقاصد العالية التي توجبها العقول مع صحة  
 المنقول ولما كان صدور الكلام والفعل من المختارين يستلزم  
 تصوير والتصوير يكون كاملاً وناقصاً والكامل يستلزم  
 تصوير ذاته وصفاته وفائدتها وغاياتها وأسبابها وما هو لأجله  
 إلى غير ذلك مما يذكر في غير هذا الموضع والمقصود هنا أن  
 هذه الوسائل التي انتهينا الكلام عليها هي بمنزلة ما يلزم  
 أعداداً لمن أراد إبراز ما تنصير إلى الخارج ولما كانت عبادة  
 الآلة الخلاق العظيم تشمل طرفين متقابلين أحدهما العبد

والعابد بخضوعه وذلة واقفاره ورجاءه وخوفه وشكره وفناءه  
والطرف الثاني معبود ذو جلال وعظمة وغناء ذاتي ولما كان  
عبادة هذا الاله هي اجل وافضل اعمالنا وهي لا محالة تدخل الى  
حضرة وتعرض لمخاطبة بشكره والثناء عليه والتذلل والخضوع  
بين يديه ومناجاة فطلب رضا وخير عطاء وهو جل شانہ  
يعلم بجميع حركاتنا وسكناتنا وهو يقبل على العابد واقرّب ما يكون  
العبد من ربه وهو ساجد فلا بد من وجوب هذه الوسائل والمقدمات  
تطهيرا وقطع اوا استعداد او توطيئا للنفس وترسيخا للعظمة من  
يريد العبد المشلول والقيام بين يديه وفي ايجاب هذه الوسائل  
والايمان بها على اكمل الوجوه والحالات مقدمة على العبادة  
دلالة ظاهرة على وجوب الطهارة الباطنة اعني طهارة الارادة  
التي هي مصدر الاعمال وسواء كانت هذه الاعمال عبادة الله  
او معاملة ومعاشرة مع العباد فما تقدم من ايجاب ذلك ظاهرا على  
العابد يدل على وجوبها باطنا عليه ويكمل عاقل يعرف من نفسه  
ومن غيره بالقياس والتجربة ان اعماله الظاهرة مرتبطة باعماله  
الباطنة بالعكس ارتباط الاثر بمؤثره والاعمال وان كانت  
نوعا واثر من آثار الارادة والقصد لكنها قد تكون علّة وباعثا  
لارادة واعمال باطنة وظاهرة اخرى غيرها ومن ذلك يتبين  
فيظهر ان هذه الوسائل والمقدمات على وجهها وان كانت

مما تتعلق بالظاهر قد تكون ولا بد اسباباً وممكنة لأعمال اخوت  
 غيرها ظاهرة وباطنة كما مثلاً قلب المشتغل بمعاظرة واجلال  
 للأكر الذي يستعد ويتهيأ لعبادة ومناجاة وبهذا ينبغي  
 سقوط ما يهدى به الجملة المنبوذون في الساطع المحجوبون عن سائر  
 الدين ونقول ايضاً قد علم ما تقدم ان هذه الليات والوسائل  
 ليس هي عبادة عن تغسيل ثوب غش فقط بل فيها مقاصد ونفائات  
 مع ما قدمناه دليلاً ودينياً وديناً ودينية منها النظافة المستمرة  
 للابتعاد عما يؤذي ويضر من الاقذار المشتملة على الجراثيم المؤذية  
 والمغفرة بالصحة وما تعافى النفس ومنها ما يسقط مرتبة الانسان  
 واعتباره بين اقرانه مع ما فيه من المضرات الاجتماعية في الاول كالتجاسر  
 وهذا الاخير كتر العورة وسياق الكلام عليه في اثناء الكلام  
 على المقاصد ومحل ان يذكر في الليات ولكن جرت عادة الفقهاء  
 بتأخيرها هناك وحيث كان الايمان يجمع هذه التقدسات  
 والليات والوسائل على كمال وجوهها قد يكون في بعض الاحوال  
 وبعض الازمان مشقوقة فاستأجرت رحم الراحمين شفقوا وظاهروا  
 اكمال هذا الدين وتأسيساً له على دعائم الشفقة مع العبد  
 والحكمة فشجع التخفيف في بعضها كالتيهيم والمسهل على الحقير  
 والتخفيف في ازالته بعض التجاسرات في بعض الحالات والازمان  
 ثم هذه الفوائد الدنيوية هي وان كانت تتعلق بالاشخاص

في بعض الاحوال قد يكون في بعض الليات والوسائل ما يضر بالدين  
 او يضر بالدين في بعض الاحوال قد يكون في بعض الليات والوسائل ما يضر بالدين

فلا شك انهما مستلزمه وينتج عنهما من باب اولى اجرائهما فى الامور  
 الاجتماعية والمرافق العمرانية وقد تقر من اصول ديننا الطاهر  
 ان الشخص يجب عليه ان يجب لاجبه ما يجب لنفسه ينتج من هذا  
 الاصل ان كل من اعتبر هذه الامور مفيدة للامة ونفسه يلزمه  
 ان يعتبرها مفيدة لاجوانه واهل وطنه وبلده افراداً وجمعاً  
 فيسبب عن ذلك تنقيته الياردان وتصفيتهما وغيرها الى غير ذلك  
 من الفوائد المرتبطة بعظمها ببعض شرعا وعرفاً اما الفوائد الدنيوية  
 فقد تقدم فى اول هذا البحث بعضها وهى ما لا يكفى الامر كله صلاح الادب  
 متضمن صلاح الدنيا ولا عكس بل لاصلاح الدنيا بلا دين - محال  
 ذلك ان يكون فيها الاشارة الى الاستعداد لكل امرهم بما يلزم  
 له ويستحقه ومن فوائد ايجاب ما تقدم وتشرع توطين النفس  
 على هذه الاعمال حتى تصير خلقاً للنفس بحيث تصير تنفع من كل  
 ما يخالف النظام ومن اعظم فوائد ذلك استنهاض عظمة الله  
 بسبب هذا الاستعداد لعبادته وجعلها امراً مهما يعتنى به  
 قبل حلول اوانه وتوطين الله فضته به العقول لاصلاح شؤونها  
 فى دنياها ومآلها وهو اكبر وانجح للانسان من نصرته قدرته  
 وفى خلوته ولا يمكن قيام هذا النظام بدون قيام هذا الوازع  
 ومن زعم انه يقدر ان يقيم نظام الممالك والعباد بقوة وجنده  
 فقد افترى وخالف العقل والمشاهدة ومن اين له ولجند علم

ما خفي عنه من احوال الناس ومن يفهم لم يجد مطهرين مع عدم  
قيام وازع غيبي بانفسهم معرفتين وتعين ان لا قيام لنظام الممالك  
بل العالم الا بالآخرة ~~البلاد~~ ويعظمونه ويستشعرون جبروتهم  
ويقتدون وجوب عبادتهم الكامل لجميع ما يلزم لها ما يقتضيه  
واجب القيام بما استطاعوا من حق وحيد يثق لهم ان يرجعوا عليه  
وفضله وانما ذكرت ما ذكرت تنبيها على بعض فوائد ما تقدم من الطحا  
ود فاعلموا اكثر من ثروة وهديان المستغفرة والمتنصرة وقولهم  
لا فائدة لهم في الطهارات ولا نضيع الاوقات بالاشتغال بها وهو لاء  
العتاة الطعاق يقولون في محاورات الذين هذه الاقوال وغفوا عما فيها  
من الفوائد المذكورة واضعاف اضعافها لما لم تذكر ثروتها من جهة  
اخرى في عناء وكافة شديدة بما يتكلفونه من الزينة ونحو خراف  
البیوت الفرش واللباس اضعافا لئلا فيما لا يجدي الا الويل  
كل ذلك حبا ومصانعة لا عداءهم ومقتضى بلادهم فيصنع  
لهؤلاء مستحقا ما بعدهم عن العقل وسيرة اهل الفضل والتمسك  
العارفة وهو حسنا ونعم الوكيل وتبارك الله رب العالمين

[illegible]

الشيخ  
عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الوهاب بن عبد العزيز بن عبد الحميد بن عبد الجبار بن عبد الكريم بن عبد الملك بن عبد المطلب بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

هذه القطعة الاولى من الجزء الثالث من كتاب هدية المهدى  
 وتتلوها القطعة الثانية  
 اولها كتاب الصلوة  
 والحمد لله  
 اولها آخر



# التباس

— (♦) —

یہ کہ خانہ اہل اسلام کی توجہ کا امیدوار۔ اور ہمدردی کا  
خواہاں ہو آپ کے الطاف کا جویندہ ہو کر عرض رہا  
کہ امور لائقہ سے کارخانہ ہذا کو یاد شاد فرما کر اپنے  
مشکوروں میں اسکا بھی شمار فرما دیں گے۔

إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْحَسَنِينَ

— (♦) —

خیر خواہ عام

نیرمطبع شمس السلام واقع چھتہ بازار

# فَرْسِيَّةُ بَابِ هَذِهِ الْمَكْرَجَاتِ ثَلَاثٌ

مضمون	٢١٤	مضمون	٢١٤
الأسار	٣٤	خطبة كتاب	٢
باب التيمم	٣٨	كتاب الطهارة	٦
باب المسح على الخفين	٣٦	باب الوضوء	٤
باب الحيض	٥٠	نواقض الوضوء	١٥
باب المستحاضة	٦٤	باب الفل	٢٠
باب النفاس	٤٢	موجبات الفل	٢٢
باب الانحاش تطهيرها	٤٣	بحث الماء	٢٤
باب قضاء الحاجة والاستنجاء	١٠١	باب البير	٣٥



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

کتاب

مَدَنِيَّةُ الْكَلْبِ

جلد سوم

کتاب الحیاة

مَدَنِيَّةُ الْكَلْبِ